نموذج ترخيص

أنا الطالب : سمحي عبدالله المراشدة أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الأحزاب السياسية وأثرها في التنمية السياسية في الأردن ٢٠٠٧ - ٢٠١٣م

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة. وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: سمحي عبدالله المراشدة

التوقيع:

التاريخ: ١٧/ ٥/ ٢٠١٥م

الأحزاب السياسية وأثرها في التنمية السياسية في الأردن
2013-2007

إعداد

سجى عبدالله المراشدة

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار/ 2015

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية في الأردن من ٢٠٠٧ – ٢٠١٣) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٥/٧

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع، مشرفاً أستاذ – علاقات دولية	....
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، عضواً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الدكتور محمد خير عيادات، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الأستاذ الدكتور غانم محمد صالح ، عضواً أستاذ– علوم سياسية (جامعة بغداد)	....

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلابذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ..أرجو من الله أن يديمك، وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد..إلى ملاكي في الحياة..إلى بسمة الحياة وسر الوجود..

والدي العزيز

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي..

والدتي الحبيبة

إلى من أرى التفاؤل بعينيه..والسعادةفي ضحكته، إلى سندي وسر وجودي..

خطيبي الغالي..

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي..

إخواني وأخواتي..

إلى من علموني حروفا من ذهب، إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا، ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الأكارم .

الطالبة

سجى المراشدة

الشكر والتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يسعدني ويطيب لي أن أنسب الشكر لأصحاب الأيدي البيضاء الذين وقفوا معي، وزادوا من همتي وأرشدوني الصواب، للأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع الذي ما بخل يوما في وقت أو جهد أو نصح أو مشورة، كما كانت لآرائه السديدة الأثر في تجويد هذا العمل، فجزاه الله عنا خير الجزاء، ولابد لي أن أشكر وأقدر عاليا أعضاء لجنة المناقشة الموقرة والتي تكونت من الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة، الأستاذ الدكتور محمد خير، الأستاذ الدكتور غانم الصالح ، الذين قدموا وتكبدوا عناء القدوم لمناقشة هذا العمل المتواضع .

الطالبة

سجى المراشدة

فهرس المحتويات

الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية

2013-2007

إعداد

سجى عبدالله المراشدة

إشراف

الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

الملخص

سلطت هذه الدراسة الضوء على الأحزاب السياسية، ودورها في عملية التنمية السياسية في الأردن، في الفترة الممتدة من عام 2007 -2013، فقامت بتوضيح مصطلح الحزب السياسي، وما تعلق به من وظائف وأدوار ، وأوضحت الدراسة تطور العملية الحزبية في الأردن، منذ تأسيس الإمارة، وألقت الضوء على واقع التنمية السياسية، وما مدى مساهمة الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية، وبالتالي قامت بتوضيح أهم المعوقات التي منعت الأحزاب السياسية الأردنية من تحقيق ما هو متوقع في مجال التنمية السياسية.

وانطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها (تؤدي الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً ومهمشاً في عملية التنمية السياسية، لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية) ، وفي محاولة فحص هذه الفرضية، قامت الدراسة بمحاولة الإجابة عن العديد من الأسئلة المتمثلة في كيفية تعامل الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية، عن طريق الوظائف التي تقوم بها.

وهكذا ، فقد أفضت الدراسة بتأكيد صحة الفرضية القائلة بأن(الأحزاب السياسية الأردنية تؤدي دوراً ضعيفاً ومهمشاً في عملية التنمية السياسية، لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية)، وذلك نتيجة تحليل جميع أجزاء الدراسة واستقرائها، بالإضافة إلى العديد من الإستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة ، السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي أفرزتها؛ لذا يجب التعرف عليها بشكل عميق للتعامل مع تلك الظروف عن طريق الأحزاب السياسية، والتقدم نحو التنمية والتحديث .

الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كافٍ من الإستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الإجتماعي، وتداول القوة الإقتصادية والسياسة بين أفراد المجتمع؛ لذلك الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس بعدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وأنما بالتداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع وعبر الطبقات الإجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار في المستوى الواقعي لتتاح المشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز .

مصطلح الحزب السياسي ارتبط بشكل كبير بوحدة الهدف لجماعة معينة للوصول إلى السلطة، فهو عبارة عن مجموعة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم لتحقيق أهدافها ،ومع مرور الوقت تطورت أساليب الوصول للسلطة مع تطور الدول وازدياد درجة الديمقراطية بها، فأصبحت الديمقراطية مرتبطة بشكل كبير بوجود أحزاب سياسية حقيقية تعمل وفق برامج معينة ومحققة لكافة الشروط المنظمة لعملها ، فتطور هذا المصطلح منذ العصور الأولى حتى وقتنا الحاضر ، وتطور مع الوقت في ظل تضارب مصالح الناس، وسعي هذه الجماعات إلى تحقيق مرادهم، حتى ورد ذلك في القران الكريم والسنة النبوية، ومابعد ذلك انتشر المصطلح بين الكتب والمعاجم في كل أنحاء العالم .

وارتبط مصطلح الحزب ارتباطا وثيقا بعملية البناء الوطني، المتمثل بالتنمية السياسية، التي تعزز الإستقرار السياسي العام والتدوال السلمي للسلطة، فمصطلح التنمية السياسية يعني تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية، وتحقيق المساواة السياسية بين أفراد االمجتمع،

لذلك تعد الأحزاب السياسية دليلا على وجود تنمية سياسية صحيحة ومستقرة، وعلى وجود تداول للسلطة بين أفراد الشعب، فجميع التعريفات التي تحدثت عن الحزب بشكل عام تدل على أنه فئة من الناس تنظم نفسها بغية الوصول إلى مرادهم وتحقيق هدفهم .

أما في الأردن، فقد ترافقت نشأة الأحزاب السياسية الأردنية مع نشوء الدولة الأردنية وتشكيل كيانها السياسي، لكن هناك أحزاب سياسية سبقت نشأتها مثل حزب الإستقلال العربي، الذي تشكل عام 1919، وانتقل أعضاؤه إلى الأردن بعد عام 1920، وفي عام 1921 عمل الأمير عبدالله بن الحسين بتشكيل حزب سياسي، فقام رئيس الحكومة آنذاك رشيد طليع وطلب من الإستقلالين الموجودين في الأردن تشكيل حزب الاستقلال العربي، وقد تم حله عام 1924 .

هناك صلة لا غنى عنها بين الأحزاب السياسية الأردنية والأحداث السياسية التي مر بها الأردن بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام ، مع اعتبار أن هذه الأحزاب السياسية تفصل بين مراحل تطور الحياة الحزبية الأردنية ، إذ تعتبر الأحزاب السياسية الأردنية جزء لا يتجزأ من المجتمع الأردني، فهناك علاقة تأثير متبادلة بينهما ، ونتيجة وجود الإنتداب البريطاني الذي وقع على الأردن في بداية تأسيسه ، اتسمت الأحزاب السياسية الأردنية بمعاداة الإنتداب البريطاني والحاجة إلى الإستقلال عنه، واتسمت بالعديد من سمات أهمها، قصر عمرها، وانتقال اعضائها من الحزب إلى آخر، واقتصارها على عدد من الشيوخ ووجهاء العشائر وأصحاب رؤوس الاموال .

عام 1946، وبعد الإستقلال مر الإقليم الدولي بالكثير من الأحداث السياسية التي مثل الحرب الباردة، وانتشار الإشتراكية والشيوعية والقومية، هذه الأحداث بمجملها أثرت بشكل كبير وواضح في نشاط الأحزاب السياسية الأيدلوجية، وزادت من نشاطها ،وعندما تولى الملك الباني الحسين بن طلال رحمه الله السلطات الدستورية حدثت تغيرات في البنية السياسية للدولة الأردنية أهمها إبراز التعددية السياسية والإنفتاح الديمقراطي ، وهذا ساهم في خلق تعبئة سياسية وتداول على السلطة؛ مما أدى إلى تشكيل أول حكومة تعددية حزبية عام 1956، لكن اختلفت مواقف ووجهات نظر هذه الحكومة مع نظام الحكم الأردني، فما لبثت أن أقيلت، وصدر عقب ذلك قانون لحظر الأحزاب السياسية الأردنية عام 1957، مما دفع بالعديد من الأحزاب السياسية الأردنية وخاصة الأحزاب اليسارية إلى التوجه للعمل السري، ونتج عن ذلك ملاحقتها أمنياً، بسبب فرض قانون حظر الأحزاب السياسية .

ومع بداية مرحلة الإنفراج الديمقراطي عام ،1989 وقبل إلغاء قانون حظر الأحزاب السياسية، عادت نشاطات الأحزاب السياسية العلنية للظهور، وبدأ اهتمام الدولة الأردنية بعملية التنمية السياسية نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي ظهرت إثر انهيار الإتحاد السوفييتي ، فقد دفعت هذه التحولات الدولة الأردنية لعمل الكثير من الإصلاحات السياسية أهمها تشجيع الأحزاب السياسية على المشاركة بالانتخابات الأردنية، لكن هذه الأحزاب أثبت جدارتها في العمل النيابي ، وبهذه الفترة وقعت الكثير من الأحداث السياسية مثل أزمة الخليج ، ومعاهدة السلام مع إسرائيل ، وتبنت الأحزاب المعارضة مواقف معادية للاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية، فاثر ذلك سلبا في العلاقة بين الحكومة الأردنية والأحزاب المعارضة ، فعمدت الحكومة إلى تحجيم دور هذه الأحزاب بتعديل قانون الإنتخابات، بما يناسب الضغط على الأحزاب المعارضة ، لذلك أعيقت التنمية السياسية في الأردن، وتراجع دور الأحزاب السياسية الأردنية في الحياة السياسية بشكل عام، ودورها في عملية التنمية السياسية بشكل خاص .

أهمية الدراسة :

تلامس هذه الدراسة واقع الأحزاب السياسية في فترة تعتبر،إلى حد ما، حديثة ، وحصل فيها الكثير من الأحداث السياسية على صعيد الدولة الأردنية،أو على صعيد الأقليم بشكل عام،وتعالج الدراسة موضوعا جديدا على الساحة السياسية الأردنية ، يتعلق بالتنمية السياسية التي غابت عن المسرح السياسي الأردني لسنوات، بالإضافة إلى معرفة دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية الأردنية في الفترة الممتدة من (2007-2013).

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن الدور الرئيسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية بين في الفترة الواقعة بين (2007-2013) ولتعزيز هذا الدور يجب تحقيق الأهداف التالية :

1- معرفة واقع الأحزاب السياسية الأردنية في الحياة السياسية .
2- معرفة مراحل تطور الحياة الحزبية في الأردن بأبعادها المجتمعية والمؤسسية .
3- معرفة واقع التنمية السياسية في الأردن والحاجة إليها .

4- معرفة مدى مساهمة الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن .
5- معرفة ما هي أهم المعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية والتي تعيق عملية التنمية السياسية.
6- معرفة أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية والتي تؤثر بشكل كبير على عملية التنمية السياسية .
7- معرفة أهم الإستنتاجات والقرارات والتوصيات التي تقديمها بهذا الموضوع .

مشكلة الدراسة :

تتثمل مشكلة الدراسة الرئيسية في الإجابة عن السؤال الرئيسي، وهو دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية ، باعتبار أن الأحزاب السياسية لها دور مهم وفاعل في بناء سياسي ديمقراطي فاعل ، تسوده الحرية والعدالة السياسية ،وماهي المشاكل والعقبات التي واجهت نشأة وتكوين الأحزاب السياسية في الأردن، وما هي المشاكل التي تواجه عملية التنمية السياسية في الأردن ،وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الأردن .

أسئلة الدراسة :

1- كيف تطورت الاحزاب السياسية في الاردن ؟
2- ماهي الجذور الفكرية للاحزاب السياسية الاردنية ؟
3- ما هي اهم الاحزاب السياسية الاردنية التي ظهرت في مختلف مراحل الحياة السياسية الاردنية؟
4- ما هو الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية؟
5- ما هي حاجة الاردن لعملية التنمية السياسية ؟
6- ما هي اهم الوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسية الاردنية والتي تؤثر في عملية التنمية السياسية ؟
7- ما هي المعوقات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الاردن ؟

فرضية الدراسة :

توضيح الرابط الاساسي بين كل من الحزب السياسي والتنمية السياسية ، وتوضيح أثر الحزب السياسي في زيادة معدلات التنمية السياسية والمشاركة السياسية الفعالة .وتوضيح الاثار المترتبة على تنوع وإختلاف الاحزاب السياسية من الناحية السياسية والايدولوجية على نسب المشاركة السياسية، والربط بين العلاقة داخل الحزب السياسي والاداء السياسي له ،وتوضيح كل من الاحزاب السياسية والسلطة التنفيذية ، الاحزاب السياسية والمجتمع .

مفاهيم الدراسة:

الحزب السياسي: هو عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم، والإحتفاظ به، إما بمفرده، أو بالائتلاف، أو بالتنافس، مع تنظيمات حزبية أخرى، داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة [1].

التنمية السياسية: عملية سياسية متعددة الأهداف والغايات، هدفها تحقيق التكامل والإستقرار داخل ربوع المجتمع، وترسيخ فكرة المواطنة، وزيادة معدل مشاركة الجماهير في الحياة السياسة، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة بطريقة عادلة، وإضفاء الشرعية على السلطة، ومراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، لتكون كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، و إتاحة الوسائل التي تكفل تحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين [2].

(1)الألوسي،رعد (2006) التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان، دار مجدلاوي، ص56.
(2) وهبان، أحمد، (2000) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص143-144.

مفهوم الدور: هو وظيفة او عمل يقوم به بعض أفراد المجتمع يقوم بفرض أنماطً سلوكية محددة، ويتحدد على أساسها موقعهم الاجتماعي ، أما في موضوع الدراسة، فإن مفهوم الدور هو الفعل المستمر الذي تقوم به الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية [1].

المشاركة السياسية :نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين وإبراز دورهم داخل إطار النظام السياسي، وتعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عمليات صنع القرار في الدولة ، وتعد شكل من أشكال الممارسة السياسية ، وتعتبر حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرارات السياسية ، وفي أضيق معانيها، تعني حق المواطن في أن يراقب هذه القرارات عقب صدورها من جانب الحاكم [2].

التعددية السياسية :هي مظهر من مظاهر الحداثة السياسية ، وهي وجود صوت او أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم ، وهي مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير في القرار السياسي في المجتمع، والتعددية مصطلح يفضي إلى الإعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفصل وجود عدة دوائر إنتماء فيه ضمن الهوية الواحدة. [3].

حدود الدراسة : تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين (2007-2013) ،أما الحدود المكانية فقد تمثلت في المملكة الأردنية الهاشمية .

منهجية الدراسة :

في إطار تحقيق أهداف هذه الدراسة ، قام الباحث بإعتماد البعض من منهجيات البحث العلمي، من أجل الوصول إلى الموضوعية الأكاديمية المبتغاة من تطبيق هذه المناهج، حيث إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يركز على المنهجية التاريخية والمقارنة، في تحديد الدور الأساسي الذي أدته الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن ، حيث قامت الدراسة على المنهج التاريخي في نقل أهم الأحداث التاريخية التي جرت على الساحة الأردنية وساهمت في نشأة الأحزاب السياسية الأردنية ،وذكر أهم الأحزاب السياسية الأردنية التي ظهرت على الساحة الأردنية، والمقارنة في الوظائف التي تقوم بها الأحزاب الأردنية في تحقيق عملية التنمية السياسية، وقامت

---

(1) كايم ، دور، 2006، مفهوم الدور في التنمية www.arkamani.org .
(2) الدهيسات، هايل واخرون، 2013 ،التربية الوطنية ، جامعة الزرقاء ،دلر المسيرة للنشر،ص23
(3) مصدر سابق ، ص28.

الدراسة أيضاً على المنهج القانوني ، حيث تم الحديث عن قوانين الأحزاب السياسية في الأردن وخاصة قانون عام 2007 ، وقانون 2012 .

الدراسات السابقة:

- مهنا، أمين عواد، (1992)، تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950-1956).

قامت هذه الدراسة بمعالجة ظاهرة الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية في الفترة ما بين (1950-1957) إلى حين إعلان الأحكام العرفية في نيسان عام 1957، ووضحت الدراسة طبيعة تلك الأحزاب السياسية وبرامجها وتنظيماتها وانتهت إلى عدم نجاح الأحزاب السياسية بتلك الفترة بسبب فقدان التنظيم المؤسسي وعدم فهم إمكانيات البلاد وإدراك واقعها بالفترة نفسها.

- زيادات، عادل (1997)، العلاقة بين صحافة الحزب والتشريعات والقوانين في الأردن (1989-1995).

قدمت هذه الدراسة العلاقة بين الصحافة والأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن شرحاً للإطار القانوني للعمل الصحفي الحزبي في الأردن مع توضيح أهم العوائق التي واجهت هذا العمل ، وقامت الدراسة بتحليل قانون المطبوعات والنشر عام 1993 ،الذي قلل من دور الأحزاب الساسية في الحياة السياسية الأردنية .

- العزام، عبد المجيد، (2006) ،التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع التنمية السياسية، وأهم محدداتها، وإبراز المعوقات التي واجهتها،وأثبتت الدراسة أن دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية مازال ضعيفاً وغير فعال ، وأن الثقافة السياسية ما زالت عائقا رئيسيا في طريق التنمية السياسية، وتناولت تعامل الأحزاب مع عملية التنمية السياسية والمعوقات التي تواجه الأحزاب في تحقيق دور فعال للتنمية السياسية .

- العزام، عبدالمجيد، (2006)، إتجاهات عينية من منتسبي المجتمع نحو المشاركة السياسية في الأردن

هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية في الأردن من خلال التعرف على إتجاهات منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو مدى توفر المؤشرات الديمقراطية في الواقع السياسي الأردني، وأفضت إلى إيجاد علاقة بين العضوية الحزبية وبين اتجاهات أفراد العينة نحو المشاركة السياسية، وأن المجتمع الأردني عازف عن المشاركة السياسية خاصةً النشاطات الحزبية .

- المناعسة، أيمن رضوان، (2007)، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2005)، تناولت هذه الدراسة التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن من عام 1989 حتى 2007 وقد أظهرت تحولاً واضحاً نحو الديمقراطية ضمن هذه الفترة، نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية، أدت إلى عودة الحياة البرلمانية والحياة الحزبية إلى الساحة السياسية في الأردن .
- الحسامي، أحمد عقل، (2010)، الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989 -2008.

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في الفترة ما بين 1989-2008 لتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحد من دورها، وقد حاول الباحث إيجاد وسائل تحد من هذه المعوقات مرتكزاً على فرضية (الأحزاب السياسية الأردنية لها دور ضعيف في التنمية السياسية بالأردن لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية) .

- الحباشنة، عنود، (2010)، دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (2001- 2008)، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأحزاب، والتي تعد من أبرزمقومات عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وتناولت موضوع الإصلاح السياسي باعتباره أحد عمليات التنمية السياسية .

- البدارين، غدير مفلح،(2010)، الإستقرارالحكومي وأثره في التنمية السياسية في الأردن (1999-2009)

تناولت هذه الدراسة موضوع الإستقرار الحكومي وأثره في التنمية والإصلاح السياسي في الأردن، وأوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على وضع إستراتيجية وطنية للتنمية السياسية تشترك بها كافة الجهات ذات العلاقة .

- الحلالمة، الحارث محمد (2013) ، الإسلام السياسي وثورات الربيع العربي.

قدمت هذه الدراسة توضيحاً لمفهوم التيارات الإسلامية، وبروز هيمنتها الجماهيرية، وخاصة في فترة الربيع العربي، وقامت بتوضيح تاريخ ونشأة الحركات الإسلامية وآلية تطورها، ومراحلها.

- شلفوت، جعفر محمد، (2014)، دور الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية والحراك الإجتماعي في الأردن من وجهة نظر طلاب الجامعات الأردنية .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية منوجهة نظر طلاب الجامعات الأردنية، ووضحت المعوقات التي تعيق مشاركة الأحزاب في العملية السياسية .

ما يميز هذه الدراسة

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أهمية الدراسات السابقة، والإستفادة من معلوماتها، إلا أن خصوصية هذه الدراسة تكمن في أنها جاءت في مرحلة صدر بها قانوني الأحزاب السياسية لعامي 2007 و 2012، وبهذه الفترة تم تشكيل لجنة خاصة تهتم بالأحزاب السياسية، وتدير شؤونها سميت بلجنة شؤون الأحزاب السياسية.

واختلفت الدراسة أيضاً عن الدراسات السابقة، في كشفها عن الدور الذي اضطلعت به الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية، وإبراز المعوقات التي واجهتها حتى عام 2013، وتوضيح ماهية المشاركة السياسية وكيفية تأثيرها في عملية التنمية السياسية، وتم توضيح أهم الإستنتاجات ، والتوصيات المتعلقة بهذه الدراسة .

الإطار النظري والمفاهيمي

يعتمد الإطار النظري والمفاهيمي على تحديد العديد من المفاهيم الرئيسية منها مفهوم الحزب السياسي ومفهوم التنمية السياسية، ومعرفة أدوار كل منهما وما هو تأثير الأحزاب السياسية في التنمية السياسية.

ومن هنا يتحدد الإطار النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة بشرح وتقييم الأحزاب السياسية ونشأتها وكيفية تكوينها، وآلية التعرف على أهم مزايا الأحزاب السياسية وعيوبها، والأسباب المؤدية إلى ظهورها ومدى وأهميتها، وتوضيح أشكال الأنظمة الحزبية.

ثم توضيح مفهوم التنمية السياسية، وأهدافها، وأهم النظريات التي قامت عليها، وبيان المعوقات التي تواجهها .

وجاء الفصل الثاني لتوضيح الإطار النظري والمفاهيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، أما الفصل الثالث فجاء مبيناً الحياة الحزبية في الأردن بمراحلها المتعددة، أما الفصل الرابع فيتناول الإطار النظري العام المتعلق بمفهوم التنمية السياسية ، والفصل الأخير ربط بين الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية في الأردن في الفترة الممتدة من (2007-2013) .

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الأردني لأن أي عمل حزبي تقوم به الأحزاب، هو عمل متجذّر في أي تاريخ سياسي في العالم، وتعد الأحزاب السياسية جزءاً من النسيج الإجتماعي في كل دول العالم، ويعد الحزب نموذجا من نماذج التقدم والتنوع السياسي الثري الذي لابد من توافره في مجتمعات العالم بأكمله[1] .

وينظر إلى الأحزاب في الدولة الحديثة على أنها إحدى أبرز الأدوات التي تعكس بشكل أو بآخر نشاط المجتمع، وقد بات فهم طبيعة اي نظام سياسي* معين صعبا إلا بعد فهم ماهية الأحزاب العاملة فيه، (فالنظم السياسية هي انعكاس لواقع اجتماعي).

وظهور الأحزاب قد غير بدرجة كبيرة في كيان النظم السياسية بالشكل الذي أصبح فيه ينظر إلى النظم السياسية الحديثة بوصفها نظماً حزبية[2].

الإنسان بطبعه كائن اجتماعي سياسي، لا يستطيع أن يعيش في عزلة بمفرده بعيداً عن أفراد مجتمعه، وهنا يكون ضروريا له أن ينشئ علاقات مع الاخرين، وأن يتبادل الروابط معهم[3].

ومن نتائج تطور المجتمعات البشرية قيام الأحزاب السياسية، ويتضح ذلك بتلاقي مصالح مجموعة من الأفراد وأهدافهم، ضمن أهداف مشتركة بينهم، وتجدر الإشارة إلى أن الرابط المشترك بين جميع الأحزاب هو السعي إلى الوصول إلى السلطة مع إبقاء كل حزب على فلسفته وسياسته وطريقة عمله التي تختلف عن باقي الأحزاب، بالإضافة إلى الأساليب والطرق التي تتعامل بها الأحزاب السياسية مع الوقائع والأحداث التي تحيط بها.

لذلك نجد أن للأحزاب السياسية درجة عالية من الأهمية، ولها دور كبير في سير حياة الدول العاملة بها، لذلك فانه يمكن أن نتبيّن معنى الأحزاب، بتوضيح مفهوم الحزب لغةً واصطلاحاً.

---

(1) الغزالي، أسامة حرب (1987)، الأحزاب السياسية والعالم الثالث.ص21.

*يعرف النظام السياسي: بأنه مجموعة من النشاطات السياسية المرتبطة ارتباطاً وظيفياً إحداها بأخرى، ولها بعض الديمومة الزمنية.

(2)الألوسي،رعد (2006) التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان، دار مجدلاوي، ص49.

(3) الدكتور هيكل، خليل (1979) الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مكتبة الطليعة، أسيوط، ص8.

المبحث الأول

المعنى اللغوي والاصطلاحي للأحزاب السياسية

أولاً: المعنى اللغوي لكلمتي "حزب" و"سياسي"

جاء في "لسان العرب" لابن منظور[1] "ومعجم متن اللغة"[2] للشيخ أحمد رضا أن الحزب معناه النوبة في ورد الماء، ووِرْدَ الرجل من القرآن (أي حصته)، وجاء بمعنى الطائفة، والسلاح، والجماعة من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم، وأن لم يلق بعضهم بعضاً، والأحزاب جمع تآلبوا وتظاهروا على حرب النبي (صلى الله عليه وسلم)، فكانت موقعة الأحزاب[*]، وأحزاب الرجل؛ جنده وأصحابه، والذين على رأيه.

وذكر الشيخ الرازي في مختار الصحاح أن الحزب هو الطائفة، فيقال(حَزَب) الرجل أصحابه، والحِزْب الوِرْدُ (ومنه أحزاب القرآن)، والأحزاب هي الطوائف التي اجتمعت على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والحزْبُ: النصيب، ويُقال أعطني حزبي من المال أي حظي ونصيبي، والحَزْبُ: الصنف من الناس، والطائفة، وحازب القوم وتحزبوا: أي تجمعوا وصاروا أحزاباً.

وبناءً على ذلك فإن كلمة (حزب) بمعناها اللغوي تدل على الجمع من الناس، وأيضا على الورْدُ، وهو الإعتياد على شيء ما، ولإستكمال المعنى يتوجب علينا توضيح كلمة (سياسي) لغةً أيضاً، وهي مأخوذة من كلمة سياسية وفعلها (ساس، يسوس).

واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، وشملت بمفهومهم أيضاً نظام الدولة وقوانينها وأنشطتها المختلفة ، وعندما نضيف معنى كلمة (سياسي) اللغوي إلى المعنى اللغوي لكلمة حزب، تتكشف الصورة، ونجد أن الحزب السياسي من الناحية اللغوية، يطلق على الجماعة من الناس عندما يكون غرضها الأساسي والرئيسي من تكوين الحزب هو الوصول إلى الحكم وتسيير دفته[3].

---

(1) ابن منظور، "أبو الفضل جمال الدين محمد" لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، ص208.
(2) العلامة اللغوي الشيخ أحمد رضا: معجم متن اللغة، المجلد الثاني، بيروت، 1958، ص76.
(*) موقعة الأحزاب: " الخندق" موصوفة بسورة الأحزاب (وهي مدنية) نزلت في المنافقين وإيذائهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وطعنهم فيه، والأحزاب هم أولئك الذين تجمعوا في السنة الخامسة للهجرة حول المدينة لمحاربة المسلمين.
(3)المعايطة، ناصر(1994) نشأة الأحزاب السياسية، مؤسسة البلسم،عمان ، الأردن، ص8.

ثانياً: تعريف الحزب السياسي

المعنى الإصطلاحي للحزب يختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام حكم إلى آخر، بسبب التطورات العالمية المختلفة التي أفرزت إيديولوجيات مختلفة تؤثر في الحكم، أي؛ تعريف الحزب الاصطلاحي يتعدد بتعدد المعتقدات والظروف، ومن ذلك:

أ- الإيديولوجية الماركسية التي تعرّف الحزب الشيوعي بأنه طليعة الطبقات الكادحة، التي تسعى إلى تصفية الإستغلال بشتى أشكاله وصوره، وعندما يصل هذا الحزب إلى الحكم ويقيم دكتاتورية البروليتاريا*، إنما ينادي بأن يقيم ديكتاتورية الطبقات الحاكمة، لتصفية الاستغلال وإقامة نظام لا طبقي[(1)].

وقد أبرز الفكر الإشتراكي والماركسي مفهوم الحزب الطبقي، فأصبح التركيز على التكوين الإجتماعي للحزب وفقاً لتعريف ستالين " قطاع من طبقة، قطاعها الطليعي يعكس مصالحها، ويقودها صوب أهدافها المنشودة"[(2)]

ب- الإيديولوجية الغربية الرأسمالية: وعرّفت الحزب بعدة تعاريف، إذ يرى (بنجامين كوتستان) أن الأحزاب السياسية هي "جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين"، بينما يرى كل من (جينجيكسول) و(أندريه هاوريو) أن الحزب هو "تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة"، والحزب في المصطلح الغربي ،بشكل عام ، عبارة عن مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخاب أن تجلس أعضاءها في مراكز الحكم، وتسيطر على أعمال الحكومة أو توجهها. [(3)]

---

*دكتاتورية البروليتاريا: هي السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة العاملة على وسائل الانتاج وأجهزة الدول عن طريق مجالسها العمالية ومندووبيها المنتخبين، وتلك السيطرة العمالية لا يمكن أن تتحقق الا بالإرادة.

(1)المعايطة، مصدر سابق، ص9.

(2) الخطيب، نعمان أحمد (1994) الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة،الكرك ، ص11 .

(3)المعايطة،مصدر سابق، ص10.

وتناول الكثير من كتّاب وفقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية الأحزاب بالتعريف، وبالرغم من إتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد.

أما تعريف الحزب السياسي من وجهات نظر كتّاب السياسة الغربيين فتتجلى بعدة مفاهيم وتعريفات، منها ما عرّفه (سارتوري) بأنه "جماعة سياسية تتقدم للأنتخاب، وتكون قادرة على أن تقدّم عن طريق تلك الإنتخابات مرشحين لمناصب عامة[1].

ويعرفه (شليزنجرفري) بأنه" التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من أجل المناصب الإنتخابية"، ومن جهة أخرى يعرفه (فرد ريجز) بأنه "أي تنظيم يعين مرشحين للإنتخابات للوصول إلى السلطة التشريعية".

ويرى جيمس كولمان أن الحزب السياسي هو "تجمع له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والإحتفاظ به إما بمفرده او بالإئتلاف أو بالتنافس الإنتخابي على تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية او متوقعة"، أما ليون أبشتاين فقد عرّف الحزب" أنه مجموعة _بغض النظر عن قوة تنظيمها _تسعى إلى إنتخاب أصحاب مناصب حكومية تحت اسم معين" ويقترب (جوزيف لابالومبارا) من التعريف السابق من رؤيته للحزب على أنه " تنظيم رسمي هدفه الرئيسي هو الإحتفاظ بأشخاص في المناصب العامة يهيمنون وحدهم أو بالإئتلاف مع غيرهم على إدارة الحكم التي تتولى صياغة السياسات العامة وتنفيذها. [2]

وهناك العديد من وجهات نظر الكتّاب العرب، منهم الدكتور إبراهيم أبو الفار الذي عرّف الحزب السياسي " بأنه جماعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح، وتسعى هذه الجماعة الوصول إلى السلطة، بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق المصالح والمبادئ المختلفة. [3]

ويعرّف الدكتور سليمان الطماوي الحزب قائلاً:" أنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، ويقصد تنفيذ برنامج سياسي معين[4]، ويعرفه الدكتور محسن خليل

---

(1)المعايطة، مصدر سابق،ص10

(2)ا الالوسي ،مصدر سابق،ص51.

(3)هيكل ، مصدر سابق، ص18.

(4)الطماوي، سليمان (1979)، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، ص569.

بأنه "عبارة عن محالفة وولاء بين جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة هي تولي زمام الحكم"[1] .

أما الدكتور رمزي الشاعر فيعرفه بأنه "جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه[2].

فالحزب يعدّ أعلى تنظيمات الطبقة التي تعبر عن وجهة نظرها، وتنطق بلسانها، وتدافع عن مصالحها إزاء الطبقات المضادة لها، كما تعمل على سيادتها عن طريق الإستيلاء على الحكم لتحقيق ما تراه لمنفعتها [3].

وهنا يمكن القول بأن المقصود بالحزب السياسي هو: "إتحاد أو تجمع عدد من الأفراد ذي بناء تنظيمي، على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى إجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير فيها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الإنتخابية أم بدونها. [4]، فضلاً عن أن الحزب السياسي هو "ذلك التنظيم القائم على مبادئ معينة، تستطيع أن تجد لها مناصرين راغبين في تطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع والوصول إلى السلطة السياسية [5].

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق حول تعريف الحزب الا ان من الممكن القول بأن (الحزب السياسي هو ذلك التنظيم القائم على مبادئ معينة تستطيع ان تجد لها مناصرين راغبين في تطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع والوصول إلى السلطة السياسية)[6].

وقد عرف قانون الأحزاب الأردني رقم (16) لسنة 2012 الحزب السياسي بأنه: "كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة العامة، وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل بوسائل مشروعة وسليمة". [7]

---

(1)خليل، محسن النظم السياسية والدستور اللبناني، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص412.
(2)الشاعر، رمزي (1970) النظرية العامة للقانون الدستوري، القاهرة، ص344.
(3)الخطيب ، مصدر سابق، ص13.
(4)عادل، أحمد(1992)، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ص100.
(5)عادل ، مصدر سابق، ص101.
(6)المشاقبة، أمين (1997)، ندوة بعنوان دور الأحزاب في التنمية السياسية من ورقة بعنوان الإطار النظري للأحزاب السياسية مركز الفريادة للمعلومات والدراسات، عمان، الأردن، ص11.
(7) المشاقبة ، امين،(2012) ، النظام السياسي الأردني ،ط2،وزارة الثقافة ،عمان ،ص 105.

ومرجعية الأحزاب تتوجه بشكل دائم إلى شعبها؛ لأن الشعب هو صاحب السلطة والقرار ومصدره، بالإضافة إلى الرضا عن مسلكية العمل، فالحزب والشعب والحكومة معاً في العمل والنهوض من كبدات الماضي، والشعب الواعي المثقف هو أساس كل شيء، فلا يجوز في الإخاء القومي أن تتكلم في السياسة؛ لأنّ السياسة تترك فقط للمتخصصين، ولأنها وسيلة وليست غاية في السياسة القديمة.[1]

وبعد النظر في مجموعة التعريفات للحزب السياسي نجد أن هناك مجموعة من العناصر الأساسية لمفهوم الحزب السياسي، منها العنصر البشري، عنصر التنظيم، عنصر الهدف وعنصر الوسيلة.

أولاً: العنصر البشري، ويتمثل بمجموعة الأفراد الذين يكونوا أعضاءاً في الحزب، ومن الضروري أن يكون لكل حزب أعضاء فيه ومناصرون يتشيعون له.

ثانياً: التنظيم: الالتزام والانضباط السلوكي، فلا يكفي أن يتواجد مجموعة من الأفراد لكي تقول بأنهم حزب سياسي، بل يجب أن يتحدوا في تنظيم، يضع نظاماً معيناً على الأعضاء لكي يحترموه ويلتزموا به.

ثالثاً: الهدف: ينشأ الحزب بقصد تحقيق أهداف محددة، وهذا ما يتضمنه برنامج الحزب، وتختلف أنواع هذه الأحزاب، فمنها السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

رابعاً: عنصر الوسيلة، هي الأداة التي تستخدمها جماعة الأفراد الأعضاء في التنظيم للوصول إلى الهدف الذي يبتغونه، ويجب على الإدارة أن تكون مشروعة، وتتمثل الأداة بالحقوق السياسية لأعضائه مثل حق الترشيح والتصويت في الإنتخابات العامة[2].

---

(1)هيكل، مصدر سابق، اسيوط، ص18.
(2)هيكل، مصدر سابق، ص20-22 .

المبحث الثاني

طرق نشأة الأحزاب السياسية

تاريخ نشأة الأحزاب السياسية

تتمركز مصادر الظاهرة الحزبية حول الثورات الكبرى خاصة الثورات الثلاث: الأمريكية، الفرنسية، الشيوعية. ومع ذلك فإن أصولها التاريخية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير[1].

فقد عرفت الحضارات القديمة العمل الحزبي، وقد عرفتها الحضارة اليونانية، وعرفتها الحضارة الرومانية والإسلامية، ففي الحضارة اليونانية إرتبطت الأحزاب بمفهوم الممارسة السياسية التي تدور حول تأييد أو معارضة للقائد السياسي من ناحية، والوضع الإقتصادي من ناحية أخرى، لذلك تشير الكتابات السياسية الكلاسيكية إلى أن هناك ثمة إتفاقاً بين الباحثين، على إعتبار الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث ظاهرة جيدة، فالأحزاب السياسية في المجتمع عامة نشأت متنفسا للأفراد والجماعات من جهة، ومن جهة أخرى لفتح باب المشاركة السياسية للإنخراط في العمل العام، وتحاول الأحزاب السياسية أن تجد طريقها ليس إلى التعبير فقط عما يجمعها، بل إلى تجسيد دعواتها وتطبيقها أو محاولة الوصول إلى مراكز السلطة في الدولة. [2]

ويعد هذا الأسلوب الحضاري الذي استلهمته المجتمعات المتحضرة من أجل تجنب فكرة العنف ومما يسببه من آثار، عندما تنجح كل جماعة من الأفراد يربطها أفكار وآراء واحدة إلى فرض هذه الأفكار على بقية فئات المجتمع وجماعاته بالقوة، وفي الأصل يعد طلب النفوذ السياسي طلبا للغلبة بغير إستخدام السلاح .

إذا كان التنافس الفئوي يقوم في كل المجتمعات من أجل الحصول على القوة، فإن الإنضمام للأحزاب السياسية التي تعبر عن آراء هذه الجماعة او الفئة هو الأسلوب الصحيح الذي يؤدي إلى القوة المطلوبة بالطرق الشرعية، وبعد ذلك يصبح من البديهي معرفة أن كل حزب أو جماعة او فئة هدفها الدعوة إلى السلطة وتحقيق القوة لها بالعنف والبطش والإرهاب ، وقد تصبح باطلة في دعواها جملة وتفصيلا؛ وسبب ذلك هو تناقض مسماها أو مطالبها مع الهدف الحضاري الأول الذي تقوم به؟

---

(1) الخطيب، مصدر سابق، ص40.
(2)الالوسي ، مصدر سابق، ص51 .

الأحزاب لتحقيقه[1]، ويقول " موريس ديفرجيه" في كتابه "الأحزاب السياسية": قد تنشأ الأحزاب بعدة طرق منها النشأة الداخلية، وذلك عن طريق البرلمانات، لأن التكتل البرلماني والبرلمانات هي الحاضن الرئيسي لنشوء الأحزاب، وهذا ما يسمى بالنشأة الداخلية للأحزاب السياسية، أما الطريقة الثانية لنشأة الأحزاب السياسية فهي النشأة الخارجية للأحزاب من خارج إطار البرلمان مثل النقابات والإتحادات والجمعيات وغيرها[2].

المطلب الأول

النشأة الداخلية للأحزاب السياسية (النشأة البرلمانية)

إن لفظ حزب "Party" بمعناه السياسي الذي نعرفه اليوم كان من خلق البرلمانات، فكان نتيجة لإلتفاف جماعات من أعضاء البرلمان حول بعضها لتكون ما كان يسمى بالكتل البرلمانية (Les Groups Parlemetire) من ناحية ، وإتساع القاعدة الإنتخابية لتكون ما يسمى باللجان الانتخابية (Les ComitesElectoraux) من ناحية أخرى، لذا مثلت كل من الكتل البرلمانية واللجان الإنتخابية أصلاً مستقلا للأحزاب، وإن كان هدف سعيهما في النهاية هو الوصول إلى البرلمان أو البقاء فيه[3].

فكانت المذاهب السياسية هي الدافع الرئيسي لتكوينها، إضافة إلى دوافع أخرى، منها الجوار الجغرافي، والرغبة في الدفاع عن المصالح المهنية، وإلى جانب العوامل المحلية والإيديولوجية جمعهم عامل المصلحة الذي أثر في نشأة المجموعات، إذ وجدت بعضهما بسبب رغبتها في الوصول إلى مناصب الوزارة أو البقاء فيها أو البقاء في البرلمان [4].

ولا بد من تأكيد أنّ ارتباط الأحزاب بالكتل البرلمانية واللجان الإنتخابية لا يمنع من ملاحظة أن بعض الأحزاب السياسية نشأت بطرق مختلفة‘ وأن هذا ما أكدّه (ديفرجيه) في تفسيره لنشأة الأحزاب السياسية، وسبيله إلى ذلك التمييز بين الأصل الإنتخابي للأحزاب، فقد وجد أن العملية تبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولاً، ثم تظهر اللجان الإنتخابية ليقوم إتصال دائم بين هذين العنصرين وبين النشأة الخارجية للأحزاب، فقد أنشئ الحزب بمجمله بصورة أساسية بفضل مؤسسة قائمة من قبل،

---

(1) عادل، مصدر سابق ،ص109.
(2) المشاقبة ، مصدر سابق، ص109.
(3)الخطيب ، مصدر سابق ،ص 10.
(4)المعايطة، مصدر سابق، ص13 .

وذات نشاط خاص خارج عن الإنتخابات وخارج عن البرلمان[1] . وتنشأ الأحزاب على شكل مجموعات برلمانية (كتل برلمانية) ثم تُشكّل اللجان الإنتخابية، وتقوم علاقة بين هذه التنظيميات.

أ. المجموعات البرلمانية:

فقد تكونت الكتل البرلمانية من أعضاء البرلمان بهدف البقاء في البرلمان، فعندما قامت الأحزاب السياسية المنظمة أول ما قامت في بريطانيا، وفي القارة الأوروبية لم تكن وحدة العقيدة السياسية أو البرنامج العام يمثلان المحرك الأساسي في تكوين هذه الكتل، بل كانت العوامل الإقليمية المحلية والمصالح المهنية سباقتين إلى ذلك. أما عامل المصلحة فقد ساعد على قيام بعض الكتل البرلمانية، والسعي الداعم إلى المحافظة على بقائها في هذه المجالس، وبالتالي عمد كثير من أعضاء هذه اللجان إلى التحالف مع الوزراء الذين يمثلون الصف الأول في الدولة، وذلك بغية كل طرف يقويه مركزه والطمع في البقاء سواء في الوزارة أم البرلمان [2].

ب. اللجان الإنتخابية :

كان أهم عامل وراء تكوين اللجان الإنتخابية هو نشوء كثير من الأحزاب السياسية على تقرير مبدأ الاقتراع العام ،الذي وسع من قاعدة الناخبين؛ مما جعل الإتصال بين النواب من جهة والناخبين من جهة أخرى أمراً تصعب السيطرة عليه، فكانت الأحزاب أجهزة وصل ملأت الفراغ الذي نتج عن تزايد عدد الناخبين بضرورة وجود مؤسسات تعرفهم بممثليهم، وتشرح لهم برامجهم، فكانت هذه الصورة أقرب للديمقراطية من نشأة أحزاب الكتل البرلمانية التي تتكون من مجتمعات وشلل ّتجري وراء تحقيق مصالحها المحدودة، إقليمية كانت أم مهنية، وبهذا يتأكد رأي الفقه القائل بأن نشوء اللجان الإنتخابية يكاد يكون مبادرة من اليسار، إذا بفضلها أمكن التعريف بالنخبة الجديدة القادمة على منافسة المجموعة القديمة في أذهان الناخبين. وليس معنى ذلك أن هذه اللجان الإنتخابية كانت من الديمقراطية الصرفة، بل لقد استخلفت بمعنى الجماعات – البرجوازية، أو" جماعات الأعيان"[3].

---

(1) موريس ديفرجيه (1977)، الأحزاب السياسة، دار النهار للنشر، بيروت، ط2، ص7-13.

(2)السناري،محمد عبد العال ، (1974) الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري، مصر ،ص16-18.

(3) الدكتور الشاعر، رمزي (1979)الإيدولولجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، جامعة عين شمس ، مصر، ص105.

المطلب الثاني

النشأة الخارجية للأحزاب السياسية (النشأة البرلمانية)

ما بيناه سابقاً هو النشأة البرلمانية للأحزاب إلا أن هناك أحزاباً لا تفرزها البرلمانات أو من حولها فقط، وانما قد تأتي وتنشأ بعيدة عن ذلك، وإن اختلف أساس نشأة كل منها، فمنها ماتنشئه جمعيات معينة أو متأثرة بها، ومنها ما كان نتيجة تطور لصور مختلفة من النقابات .

بل إن البعض منها نشأ نتيجة لظروف عامة قد تتصل بالدين أو الوضع السياسي، وأخيراً فإن منها ما نشأ تجسيداً لمطامع شخصية بحتة.

- **الجمعيات :**

الجمعيات كثيرة ومتنوعة، منها ما يتخذ طابع العلانية، وأغلبها فكرية كالجمعية الفابية*التي قام على أفكارها حزب العمال البريطاني، وإتخذ من مبادئها إطاراً ايديلوجياً عاماً، وجمعية اشتراكية الجامعيين* ومنها ما هي سرية تخفي نشاطها وأهدافها عن السلطة إلى أن تتمكن، ثم ما تلبث أن تعلن عن نفسها[1].

هذا بالإضافةإلى أن هناك جمعيات ذات طبيعة وظروف خاصة، كان لها أثر مباشر في نشأة بعض الأحزاب السياسية، كالأحزاب الفاشية* التي قامت بمساعدة عمل جمعيات المحاربين القدامى التي تكونت بعد الحرب العالمية الأولى من رجال الجيش المتقاعدين، هذا

---

*الفابية: هي حركة اشتراكية قامت في انجلترا على يد نفر قليل من الإنجليز عام 1883 وكان من أهم مؤسسيها أدوارد بيرز، جورج برناردشو، سدني ويب، جراهام، والأس، وقد أخذت اسمها من القائد الروماني فابيوس الذي انتصر على هانيبال.

* اشتراكية الجامعين: لقب أطلقه الماركسيون على شركة أنشئت في ألمانيا، تهدف الى تحقيق الاشتراكية بالطرق الديمقراطية وذلك تتغير اقتصاديات المجتمع عن طريق تحول تدريجي بالطرق الديمقراطية المشروعية .

(1)الخطيب، مصدر سابق، ص46 .

* الفاشية: وصف لشكل راديكالي من السلطوية تمثلت تاريخياً في تجارب لحركات سياسية قومية او وطنية ، سبقت لتوحيد الامة التي ينتمون لها عبر الدولة الشمولية، وتميزت بالحركات الهادفة الى إعادة تنظيم المجتمع بحسب مبادئ متسقة مع الإيديلوجية الفاشية، وترى طرفي الوصول للبحث أو النهضة الوطنية عن طريق العنف السياسي والحرب والسطوة على أمم أخرى .

بالإضافة إلى اتحادات الطلبة وجمعياتهم، التي طالما أدت أدوار مهمة في خلق الكثير من الأحزاب [1].

- **النقابات:**

كانت حياة العمال إبان الثورة الصناعية تدعو إلى العمل الموحد لتحقيق مطالبهم والإهتمام بشؤونهم، وذلك بعد فشل النظريات الموجودة في توفير هذه الحقوق وضمان تطبيقها، وكانت النقابات المتنفس الرئيسي، فقد ساعدت العمال على توفير الضمانات الكافية لحصولهم على حقوقهم من أرباب العمل من ناحية، ومن الدولة من ناحية أخرى عن طريق الضغط على السلطة، وذلك عن طريق الوحدات التي دفعت بها إلى البرلمان، ولم يحدث ذلك دفعة واحدة، لأن هذه النقابات لم تفكر في بادئ الأمر أن تسلك السلوك السياسي لتحقيق مطالبها، ولكنها عندما عجزت عن تحقيق هذه المطالب لجأت إلى العمل من أجل الإشتراك في السلطة عن طريق البرلمان، وبالتالي نشأ حزب العمال البريطاني عام (1899) هدفه إشتراكي قائم على مبادئ الجمعيات الإشتراكية.

وعلى هذا يرى الكثيرون أن هناك نوعين من الأحزاب الإشتراكية: أولهما قام حول البرلمانات، ويتميز بالنزعة الفكرية، وثانيهما: قام على النقابات، ويتميز بالواقعية أكثر من كونه فكرياً أو عقائدياً[2].

- **الدين:**

لعلّ تاريخ البشرية حافل بالصراعات الدينية التي كانت في بادئ الأمر، تتخذ لون الحروب والمصادمات الدموية؛ وذلك نظراً لخلو إختلاف الرأي من إستراتيجية العمل السياسي والدبلوماسية الهادئة، وإفتقار الشعوب إلى وسائل ديمقراطية تعبر بها عن وجهات النظر المختلفة، ومع بزوغ فجر الديمقراطية نشأت بعض الأحزاب التي اتخذت من الديانات مذاهب لها ساعية إلى تطبيقها والعمل بها ومن أمثلة ذلك: حزب الإخوان المسلمين الذي نشأ في مصر عام 1934 [3]، والحزب المسيحي في

---

(1) المصدر السابق، ص 47.
(2)الشافعي، ابو راس(1974) التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، رسالة دكتوراه، ص35.
(3) ابيومي،زكريا (1978) الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (1928-1948)، القاهرة، مكتبة وهبة، ص68.

إيطاليا والحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، وبعض الأحزاب الإسرائيلية القائمة التي تدور أغلبها حول إعتناق الصهيونية كمبدأ عام لها [1].

ولا يفوتنا قبل ختام هذا المطلب أن نذكر بأنه ليس سهلاً إيجاد أساس واحد كأصل للحزب السياسي، وإنما يمكن أن تصلح كل أو بعض المداخل التي ساهمت في نشأة الحزب وتطوره.

على أنه في كل حالة يمكننا تغليب أساس على آخر، بالنظر إلى الظروف المختلفة التي نشأ فيها، ووفق المحيط الإجتماعي والنظام الإقتصادي والتركيب البنائي للشعب، الذي في ظله نشأ الحزب ونما وتطور [2].

المطلب الثالث

الفارق بين الحزب ذي الأصل الداخلي والحزب ذي الأصل الخارجي

من أهم ما يمكن ملاحظته في هذا المجال أن الأحزاب التي أنشئت على أسس التنظيمات الخارجية هي أكثر مركزية من الأحزاب التي تنشأ نشأة برلمانية، وهو فارق منطقي؛ لأن الأحزاب ذات الأسس الخارجية يقام فيها البناء من السلطة المركزية للحزب، فتعمل على إنشاء اللجان التي تتبعها، وتحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السلطات في مواجهة فروعها، ثم تتميز بالمركزية.

والأحزاب ذات الأصل الخارجي تكون أكثر تنسيقاً وإنضباطاً من الأحزاب ذات الأصل البرلماني، فالأولى تنتج من تنظيم سابق على إنشائها في حين أن ذات الأصل البرلماني يتعين عليها تأسيس روابطها وقواعدها دون أن يتاح لها في البداية سوى مجموعة من النواب في البرلمان نفسه .

كذلك فإن الأحزاب ذات الأصل الخارجي لا تهتم كثيراً للفوز في الإنتخابات التي تعتبر وسيلة تستخدمها الأحزاب في تحقيق أغراضها. أما الأحزاب ذات الأصل البرلماني فهي تهتم بالفوز في الإنتخابات وتمثيل نوابها بأكبر عدد من المقاعد مما يعتبر الهدف الأساسي لهذه الأحزاب [3].

---

(1) بدر، كاميليا (1981) نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص48.

(2)درويش، إبراهيم (1975)، علم السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص374 .

(3) المعايطة ، مصدر سابق، ص 15-16 .

الأحزاب البرلمانية تسعى أولاً وأخيراً إلى الوصول أو البقاء في المجالس التشريعية، بينما نجد الأحزاب ذات النشأة الخارجية تسعى إلى أهداف أبعد من ذلك، فهي تسعى إلى بحث بعض القيم الفكرية والأدبية مستخدمة إياها للوصول إلى غاياتها البعيدة، وكما ذكرنا أن سمة المركزية هي سمة رئيسية، فالأحزاب ذات النشأة الخارجية أكثر مركزية من التي تنشأ برلمانياً. وهذه نتيجة منطقية تبعاً لتاريخ نشأتها وتطورها، لأنها تنشأ عن طريق كتل كانت سابقة في البرلمان أو مجموعات انتخابية تسعى إليه، وأخيراً ومع دراسة أصل نشأة كل نوع من الأحزاب نقول إن الأحزاب ذات النشأة البرلمانية تنطبق وتتجانس مع النمط القديم من الأحزاب. أما الأخرى ذات النشأة الخارجية فتنطبق وتتجانس مع النمط الحديث، فبإستثناء الأحزاب الدينية- إن استطعنا تسميتها بذلك ودور الكنيسة في خلق بعض الأحزاب السياسية – نستطيع القول بأنه حتى بداية القرن العشرين كانت أغلبية الأحزاب ذات نشأة برلمانية. أما بعد هذا التاريخ فقد أصبح الأصل الخارجي لنشأة الأحزاب السياسية هو القاعدة والبرلماني هو الإستثناء[1].

(1) الخطيب، مصدر سابق، ص50 .

المبحث الثالث

مزايا الأحزاب السياسية

الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، بإعتبارها ضرورة وركيزة مهمة، تقوم عليها الأنظمة النيابية خاصة البرلمانية منها، إلا أنها لم تنجُ من سهام النقد التي ترتكز أساساً على نفي الإرتباط الحتمي والتلازم بين الأحزاب السياسية والديمقراطية، بل إن الديمقراطية في صورتها الكاملة المطلقة لا يمكن أن تستقيم في مجتمع حزبي، وفي جانب آخر نجد للرأي المتحمس والمدافع عن هذه التنظيمات باعتبارها أداة للتعبير الديمقراطي السليم، فالأحزاب عندهم هي الأدوات اللازمة لمباشرة الديمقراطية، وبدونها لا يتصور وجود الديمقراطية. لقد دافع الكثير من رجال الفقه الدستوري والسياسي[1]عن نظام الأحزاب السياسية، وأظهروا مميزات النظام الحزبي، وذلك لإدراكهم أهمية دور الأحزاب السياسية في النظام النيابي الذي يسود اليوم معظم دول العالم.

المطلب الأول

أهمية الأحزاب السياسية

أولاً: الأحزاب السياسية مدارس للشعوب

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف مهمة ومتعددة، وأهم هذه الوظائف هي وظيفة التعليم السياسي التي تؤديها الأحزاب، وهي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب في تأديتها واثبات فاعليتها، وتتوقف على مقدرتها الفنية في التأثير في الجماهير والتأثر بهم، وبعلاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي[2].

---

(1) راجع في هذا الشأن:
- الشافعي ، التنظيمات السياسية الشعبية، مصدر سابق، ص51 .
- متولي، عبد الحميد (1964) أزمة الأنظمة الديمقراطية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص110 .
- الطماوي ، مصدر سابق، ص 570.

(2) الدكتور الطماوي، سليمان (1958) مبادئ القانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ، ص360.

فالأحزاب السياسية هي المدارس التي تتعلم فيها الشعوب أصول السياسة والحكم والإهتمام بالمشاكل العامة، وإيجاد الحلول المناسبة لها، فالمواطن في أي بلد كان يجب عليه أن يتعلم ممارسة الديمقراطية، وأن يعرف مشكلات العصر، ليس فقط ليصبح معبراً قوياً عن الرأي العام أو ناخباً كفواً، بل أيضا لتكوين الثقافة السياسية التي تمكنه من المشاركة الفعالة في المسائل العامة، والحكم عليها حكم الدارس الواعي(1).

وبالتالي فالتنظيم الحزبي هو الذي يعزز التعاليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية سواء في عامته، أم في تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما أبدت هذه الفئة شيئاً من التفوق والتفهم العميق لمبادئ الحزب وسياسة الحكم؛ لأن أهم ما يميز الرجل السياسي هي الثقافة العامة، وحسن تقدير الأمور، وقوة الشخصية وبلاغة الحجة(2)، هذه الصفات ينميها العضو عن طريق العمل الحزبي المتواصل بما يؤديه للحزب من نشاط عادي. فالجهود اليومية التي يبذلها عضو الحزب في دائرته كالإطلاع على المشاكل العامة ومحاولة حلها، وسماع دعاوى خصومه والرد عليها، وقراءة صحيفة الحزب كل ذلك يؤدي إلى خلق شخصية قوية قادرة على تحمل المسؤولية،هذا بالإضافة إلى ما تقدمه منابر الخطابة في مقارّ الأحزاب من تدريب على فصاحة اللسان وسرعة البديهة والقدرة على جذب إنتباه المواطنين. وأخيراً فإن اللجان من أهم هذه الوسائل وأعمها التي يمكنها أن تحقق هذه الأهداف خاصة إذا ما عملت بجدية وإستمرار وليس في أوقات معينة(3).

وعلى هذا، فالانتقادات التي وجهت إلى الأحزاب السياسية من جهة الدفع برجالها الى الوظائف العامة بغير مقياس الكفاءة، تتبدد أمام هذا الدور الذي تؤديه كثير من الأحزاب خاصة الإشتراكية منها، فهي تعمل على فتح معاهد لتخريج كوادر ملمة مثقفة ثقافة عالية تؤهلها للمناصب التي ترشح لها، وبالتالي يكون إنتقاء القادة قد بعد كما وصفه البعض (بالديماغوجية)*ومجرد الولاء وإعتباره مظهراً من مظاهر أزمة الديمقراطية في هذا العصر(4).

---

(1)الطماوي ، مصدر سابق، ص 574.

(2) S.M. Lipest: party system and representation of social groups Harper Torchhook- London, 1967, p.43.

(3) الشافعي، المصدر السابق، ص57.

(4) Sigmund neuman: modern political parties, university of Chicago press, p.340 .

*الديماغوجية:هي استراتيجية سياسية للحصول على السلطة، وتدل على مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية التي يلجأ لها السياسيون في الانتخابات بتقديم الوعود الكاذبة للشعب وذلك ظاهرياً من أجل مصلحة الشعب وعملياً من أجل الوصول للحكم.

إذن فدور الأحزاب هنا مهم لما يتصل به من جوانب مختلفة ومتشعبة في حياة الشعوب، من ناحية، ومدى نجاح المؤسسات السياسية في أداء دورها الدستوري من ناحية أخرى.

ثانياً: الأحزاب السياسية همزة وصل بين الحاكمين والمحكومين

تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة إتصال مهمة بين الحاكمين والمحكومين، وتأتي هذه الأهمية من تقديمها للمرشحين لتولي الوظائف العامة البرلمانية منها والتنفيذية، بل القضائية أحيانا، كما في بعض البلاد، هذا بالإضافة إلى ما تقدمه للهيئة الناخبة من برامج سياسية وطرق متعددة لتنفيذها مع ما تحتاج إليها من بدائل، قد يختارها الشعب عن طريق إنتخابه لممثليه في المؤسسات المختلفة، فالذي يفرق بين الحزب الحاكم والمعارضة في هذا المجال هو ما يواجه المجتمع من مشاكل، وما يرسم لها من حلول، وما يوضع من بدائل يتقدم بها كل حزب على شكل برامج، ثم ينشرها بالوسائل الإعلامية المختلفة ليطلع عليها الشعب، فالأحزاب وهي تقوم بذلك إنما تعتبر أداة وصل نقلت أعضاء كانوا عاديين إلى كراسي الحكم بإنتخاب الشعب لهم بفضل الأحزاب السياسية .

فالأمر هنا لا يقتصر على ربط الشعب بممثليه عن طريق الترشيح والإنتخاب، بل يشمل أيضا مراقبة هذا الشعب لنشاط الحزب الحاكم والدور الذي يجب أن يؤديه كما هو مرسوم، وهنا أيضا نجد أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذا العمل، فهو إن كان بإستطاعته الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، فإنه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، إلا إذا توافرت الأجهزة المنظمة بما لها من إمكانيات ومعلومات تستطيع أن تؤدي هذا العمل بكفاءة[(1)]. ولكن إذا كان الناخب يشعر بالحاجة إلى من يقوده، ويقدم له برامجه العامة، ويفسر ما قد يكون غامضاً عليه من الشؤون العامة، فالنائب أيضا بحاجة إلى الجهاز نفسه القادر على تزويده بالمعلومات الكافية التي يستطيع الإعتماد عليها في المناقشات البرلمانية والرد على أي سؤال أو استجواب يطرح عليه، بالإضافة إلى شعوره بالحاجة إلى التعضيد والتأييد داخل البرلمان، وهذا ما يجده عند زملائه المنتمين للحزب ذاته.

---

(1)الطماوي، مصدر سابق، ص360.

فالأحزاب إذن كما يقول (Sir ErnestBarker) خزان اجتماعي لمجموعة الأفكار السياسية في منطقه من المجتمع، بالإضافةإلى ما تؤديه كقناة سياسية، إذ تتجمع الأفكار، فتنساب إلى داخل نظام الدولة فتدير عجلة السياسة في ذلك النظام[1].

لذا، فإن الحزب يؤدي خدمة مهمة، وهي تمكين المجتمع من الدخول في الدولة، ليحفظ عمل الدولة بإستمرار متجاوباً مع حركة التفكير الإجتماعي.

ومن هنا يمكننا القول إن الأحزاب السياسية لها مكان مهم في النظام السياسي، وهي تقوم بربط الشعب بالحكومة والحكومة بالشعب، فالديمقراطية النيابية تحتم وجود وسيط بينهما ممثلاً في الأحزاب السياسية[2].

ثالثاً: الأحزاب السياسية عامل خلق للرأي العام

إن الديمقراطيات المعاصرة تركز إهتمامها على الرأي العام، وتسلك كافة السبل لمعرفة إتجاهاته؛ وذلك حتى يكون هذا الرأي العام مظهراً حقيقياً لإشتراك جميع أفراد الشعب في الحكم تستوي فيه الأغلبية مع الأقلية[3]. فالأحزاب هي التي تستطيع أن تؤثر في الرأي العام وتخرجه صائباً هادفاً إلى تحقيق المصالح العامة، وبالتالي لا يستطيع أحد أن ينكر ما تقوم به الأحزاب السياسية من أدوار فعالة في توجيه الرأي العام نحو مسألة من المسائل تمس في النهاية الصالح المشترك للمجتمع .

فالأحزاب هي عامل مهم في مساعدة الناخبين على تكوين إرادتهم العامة، إذ لو ترك كل ناخب وشأنه فإن الديمقراطية تصبح شيئاً مستحيلاً[4].

صحيح أن تصدي الأحزاب السياسية لمواضيع ومشاكل مختلفة محاولة بكل جهودها وضع الحلول لها أمام الشعب ليختار بينها، تنبثق من وجهة نظر الحزب، وهذا ما يؤدي إلى إنقسام في الرأي العام إلا أن ذلك عامل مهم لخلق الفكر السياسي العام عند الأفراد.

---

(1) Sir ernest barker, political parties and party system Fredrick a. praeger, inc.1952newyork. P.94,

(2) الدكتور عيسى، محمود خيري (1962) النظرية العامة للأحزاب السياسية، مقال بالمجلة المصرية للعلوم السياسية، اكتوبر ص85.

(3) الدكتور ليلة، محمد كامل (1967) النظم السياسية، ص491.

(4)متولي ، المصدر السابق، ص111.

وبالتالي ينعكس أخيراً على كيفية إختيارهم للممثلين الذين يعدون الخلايا الحية للبرلمانات، وقد أثبتت التجربة أن البلاد التي كان البرلمان بها أكثر نشاطاً وانتاجاً هي التي كانت الأحزاب السياسية بها أتم وأدق نظاماً [1].

وعلى هذا فدور الأحزاب السياسية في خلق الرأي العام لا يقف عند وضع بعض الحلول لما يجابه المجتمع من مشاكل مؤقتة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تنمية هذا الرأي، وجعله قادراً على تفهم كل ما يعرض عليه وما يدور حوله وما يجابهه من مشاكل أو عقبات ليكون قادراً على مواجهتها مسبقاً، فيعم الإستقرار، ولا يتعرض المجتمع لمفاجآت سياسية غير متوقعة[2].

رابعاً: الأحزاب السياسية أجهزة رقابة لأعمال الحكومة

إن وجود الأحزاب السياسية معناه وجود معارضة، ووجود معارضة دائماً يحول دون الإنفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم، فالحزب الحاكم حاز تأييد أغلبية الشعب، وهذا بدوره حمّله للسلطة لإعتقاده إنه القادر على تحقيق أمانيه ومتطلباته، فإذا ما انحرف عن المصلحة العامة، أو عن تنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه لهيئة الناخبين، وجد من يرده وينتقده ليعود إلى الإطار الدستوري الذي يسير في فلكه ليحترم الدستور أو القانون أو اللائحة التي خالفها هذا الحزب أو الوعد الذي قطعه على نفسه للشعب في حدود هذه المشروعية.

ولكن الذي يظهر عدم رضا الشعب أو الهيئة الناخبة هي المعارضة، أي الأحزاب التي لم تفز بالأغلبية التي تمكنها من تولي زمام السلطة، وبالتالي تبقى مستعدة دائماً إلى كشف الأخطاء التي يرتكبها الحزب الحاكم، بل وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز أو يتقاعس الحزب الحاكم عن أدائها. ولهذا فالمعارضة كما هي عنصر يخفف من غلو واندفاع الحزب الفائز فهي أيضا عنصر محاسبة ورقابة إذا ما اشتط هذا الحزب أو خرج عن الجادة[3].

إن وجود الأحزاب السياسية يقوم بتحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة، فيكون كل حزب مسؤول مسؤولية تامة أمام الشعب عما قام به من أعمال إبّان فترة توليه الحكم. ولعل أهم الجزاءات التي يستطيع الشعب توقيعها على الأحزاب هي عدم الثقة بها ثانية، وبالتالي فقدان القدرة

---

(1) راجع ديفرجيه، مصدر سابق، ص417 .

(2) susan welch and j.comer: puplic opinion, 1957, p:436 .

(3) الهاشمي، طارق (1989) الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ص 60 .

على الوصول للسلطة أو المشاركة بها ثانية، هذا بخلاف المسؤوليات الجنائية والسياسية التي تتقرر إذا ما تحققت أركانها [1].

إن وجود المعارضة هو حائل دون إستبداد الحزب الحاكم وأداة إستقرار الدولة، فإذا لم توجد معارضة تنظم المتذمرين والمعارضين لا يبقى أمام الشعب إلا أحد الخيارين التسليم والخضوع للأمر الواقع، وفي هذا استبداد، أو الإنفجار والثورة، و في هذا عدم إستقرار[2].

والواقع أن رفض أفلاطون للديمقراطية كان يصدر عن تصوير خاص لها عنده، فهو يرى أن الديمقراطية تعني النظام الذي يقوم على حكم الأكثرية على الحرية المطلقة، دون ضوابط أو مسؤولية، وبالتالي تحل الفوضى في النظام والنزعة الفردية محل المصلحة العامة[3] كل ذلك يمكن أن تنفذه أجهزة منظمة وقادرة على كشف الأخطاء وتحديد المسؤوليات في ظل نظام حزبي حر.

خامساً : الأحزاب عامل وحدة واستقرار للأمة

المهمة الأولى للأحزاب السياسيةهي تنظيم إرادة الشعب، فهي تجلب النظام بدلاً من الشغب للأعداد الكبيرة من المواطنين، وبالتالي فهي التي تدخل في الأمة التي أحياناً ما تكون مجزأة ومتقطعة فتشد أجزائها فتصبح عاملاً للوحدة والإستقرار.

إن دوام الأحزاب السياسية هو ضمان للسياسة الهادئة على المدى الطويل، وهو أيضا عامل تحديد مهم للمسؤولية، فقد رأينا كيف إنه إذا كان العمل الحكومي لا يطابق الوعود التي قدمت فإن الناخبين سيعرفون كيف يعبرون عن عدم رضاهم في الإنتخابات التالية، وبالتالي كانت الأحزاب وسيلة تتخذها الجماهير للتعبير عدم رضاها، فينعكس هذا الاثر على تغيير الحزب الحاكم وإنتقال السلطة بطرق سلمية.

إن تعدد الأحزاب ووجود المعارضة يقدم الطرق السليمة الكافية القادرة على تغيير القيادات وإحلال غيرها عن طريق الانتخابات العامة، وذلك ضمان كافٍ للانتقال الشرعي والسلمي للسلطة، وهي الطريق الديمقراطية إلى الحكومة والبرلمان والأحزاب، إذ تؤدي أدوارها السياسية هذه، فهي

---

(1) متولي، مصدر سابق،ص112.
(2)الشافعي ، مصدر سابق، ص56 .
(3) رسلان، أنور أحمد (1971) الديمقراطية بين الفكر العربي والفكر الاشتراكي، القاهرة، ص14.

تستوعب كل الإتجاهات أو معظمها في إطار النظام السياسي والدستوري، مما يخلق جواً من الإستقرار السياسي في كافة مؤسسات الدولة.

إن أهم ما يميز حكومات هذا العصر قصر عمرها وضخامة مشاريعها، وهما ظاهرتان يصعب التوفيق بينهما لولا وجود الأحزاب السياسية التي تعمل بإستمرار، وبلا كلل وبطرق شرعية لتحقيق هذه المشروعات التي يعجز الأفراد، بل الحكومات المتغيرة عن تحقيقها[1].

فللأحزاب برامج معلنة وملزمة تسعى لتنفيذها بغض النظر عن الأشخاص الذين سيشرفون على هذا التنفيذ، فالأفراد يذهبون والأحزاب باقية ببرامجها[2]. وإذا كانت الأحزاب عامل إستقرار، فهي أيضا عامل وحدة، فإذا كان كل حزب يحرص على جمع أعضائه وشدهم شداً محكماً ساعياً بجهده إلى صيانة الحزب دون إفساح المجال للانقسام أو الإنفصام فهو بذلك إنما يؤدي إلى وحدة الشعب الذي ما هو إلا مجموع لهذه الأجزاء المترابطة المتراصة تحت تنظيمات قائمة أساساً لخدمة الصالح العام في مجموعه[3].

المطلب الثاني

عيوب الأحزاب السياسية

لقد حذر كثير من رجال الحكم والسياسة شعوبهم من الأخذ بالحزبية؛ لأنها عامل من عوامل التمزق المنظم لوحدة الأمة ووسيلة من وسائل إعلاء مجموعة مصالح خاصة على المصلحة العامة، وهي بذلك تزيد من أسباب الإضطرابات داخل الدولة، وتؤدي إلى التخلف والتقلبات السياسية المستمرة بدلاً من التقدم والإستقرار.

أولاً: تفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي:

يقوم هذا الإنتقاد على أن الأحزاب تعمل دائماً على تقديم الصالح الحزبي على الصالح القومي العام ،فالكثير من الأحزاب تنحرف عن أداء رسالتها العامة، وتجري وراء تحقيق مصالحها الحزبية بغض النظر عن الهدف والمبدأ العام الذي وجدت من أجله، ويوجب عليها أن تعمل على نشره في

---

(1) الطماوي، مصدر سابق، ص575.
(2)الشافعي ، مصدر سابق، ص58 .
(3)الهاشمي، ، مصدر سابق، ص63.

حدود المصلحة العامة، بل الكثير منها غالى في ذلك، فجعلت الحزبية معياراً لتقييم المصالح العامة، وفي هذا إيغال في هذه المصالح التي ينبغي أن تكون الهدف الأول للأحزاب السياسية [1].

ولا يقتصر النقد هنا على الحزب الحاكم، بل يشمل أيضا كافة الأحزاب سواء أكانت في الحكم أم في المعارضة، فهي تقيم الأمور بمنظار المصلحة الخاصة بها، ويعلل البعض تفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي العام بأن الأحزاب تخوض المعارك الانتخابية جَرياً وراء السلطة للإستيلاء عليها أو الإشتراك فيها، وهذا الصراع يطمس الرؤية الصحيحة للأمور على اعتبار أنّ الصالح القومي مرتبط بإنتظار هذا الحزب أو ذاك [2]. ونضيف إلى ذلك أن للمصالح الإقتصادية الكبرى أثراً كبيراً في إنحراف الحزب عن كثير من المبادئ والقيم التي يجب أن تسيطر على أنشطته ويتم ذلك من خلال إحتياجات الأحزاب للمال لإدارة أنشطتها مما يجعلها تلجأ إلى هذه المؤسسات والمصالح مثل المؤسسات المالية والتجارية والصناعية، وهذا هو مكمن الخطر في الديمقراطيات الحديثة؛فهذه المؤسسات لا تقدم المساعدة إلا للأحزاب التي ترضخ لمطالبها، وتتبنى الدفع عن مصالحها، فالأحزاب لا تتوانى في التسابق إلى إرضاء هذه المؤسسات مما يعطيها القدرة على السيطرة التامة على أجهزة الحكم بالضغط عليها لتحقيق مصالحها بغض النظر عما إذا كانت تتعارض أو لا تتعارض مع الصالح العام، وهذا قد يكون من الأسباب التي أدت بالشعب إلى عدم الثقة بهذه التنظيمات، فالناخبون لا يحفلون بالأحزاب إلا قليلاً، ولا ينتظرون من المرشح البرلماني أن يكون منتسباً لأي حزب، وإنما يكتفون بمعرفة بالإتجاه السياسي العام للمرشح [3].

ثانياً: الأحزاب السياسية أدوات تفتيت لوحدة الأمة.

إذا كان المفهوم الحزبي العام يقوم على وجود مجتمعات بشرية مختلفة تسعى إلى تغليب مصالحها على المصلحة العامة فإن ذلك يمكن ترجمته إلى انقسامات مختلفة بتعدد الأيدولوجيات والمصالح التي تلتف حولها هذه الكتل البشرية، كل ذلك يؤدي إلى تباعد المواطنين بعضهم عن البعض الآخر، مما يجعل المجتمع مسرحاً للتنافس والتطاحن مما يؤدي في النهاية إلى فصم عُرى وحدة الأمة وإضطراب أداة الحكم فيها [4] "إنه لا شر يحيق بمدينة أكبر من ذلك الذي إذا نزل بها

---

(1)الهاشمي، مصدر سابق، ص62.
(2)الشافعي ، مصدر سابق، ص71.
(3)متولي ، مصدر سابق، ص75.
(4)الهاشمي ، مصدر سابق، ص62.

فرقها شيعاً، وأحزاباً، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذي إذا حلّ فيها ربط أحزابها بعضها ببعض، وجعل منها وحدة متماسكة[1].

ولعلّ الأساليب التي تسلكها بعض الأحزاب في الدول حديثة العهد بالديمقراطية ولم تألف معارضة الفكرة بالفكرة والإقناع بالمناقشة والمنطق السليم للوصول إلى الحقيقة،وهي سند واقعي يعتمد عليه أصحاب هذا النقد [2].

فالأحزاب تعمل على تقوية الأجهزة الداخلية فيها، وتوثيق الشعور بالوحدة بين الأعضاء لتدعيم روابط التفاهم والإنضمام لها، كل ذلك يؤدي إلى شعور الأعضاء بأنهم وحزبهم فقط العاملون على تحقيق مصلحة الأمة واستقرارها. أما غيرهم فليسوا إلا منافقين أو انتهازيين وبالتالي تكون غاية أعضاء كل حزب هي الإنتصار على غيرهم بغض النظر عن أي جانب من جوانب إستقرار النظام السياسي ووحدة شعبه، وهذا الصراع يؤدي في النهاية إلى إستفحال الخلافات بين الأحزاب، فتحل الفوضى في البلاد، وينعدم الأمن والإستقرار[3].

ثالثاً: الأحزاب وسائل تزييف وتشويه للرأي العام:

تقوم الأحزاب السياسية بمجالات واسعة للدعاية من أجل جذب الرأي العام نحوها، بالإضافة إلى إستخدامها الصحف والمجلات لبيان وجهة نظرها، فهي تُعدّ من جانبها خطباً حزبية وحملات إنتخابية تطبع على هيئة كتب ونشرات وكراسات ولافتات وغيرها من الآراء المهيأة لجذب الناس نحوها، ففي حالات كثيرة نجد المواطن الناخب لا يقرأ إلا المعلومات التي تقدّم له بواسطة حزبه، وبذلك يزداد ولاؤه لذلك الحزب، وكثيراً ما عمدت الأحزاب إلى أساليب غير شريفة، بل غير مشروعة لجذب أنظار الرأي العام، وكسب تعاطفه تمهيداً لدعم مرشحيها في الإنتخابات المزمع إجراؤها، وهذا ما يؤدي إلى خلق صورة مشوهة للرأي العام، أما القول بأن الأحزاب ما هي إلا مرأة صادقة للرأي العام، فهو قول لا يعدو كونه افتراضاً مجازياً أو خيالياً، فهو يمثل فقط أداء مناصريه أو

(1)متولي، مصدر سابق، ص45.
(2)الطماوي، مصدر سابق، ص572.
(3) السناوي، محمد (1980)،الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية، القاهرة، ص45.

مؤيديه في الإنتخابات، فالبعض منهم قد يلجأ إلى وسائل كثيرة يجمع بها هؤلاء المؤيدين، ولو كانت غير صادقة أو مشروعة [1].

الأموال التي تعرضها المصالح والمؤسسات الإقتصادية على الأحزاب السياسية لها أثر في إستغلالها لدعم فكرة أو مشروع يتحقق بتنفيذ مصلحة مجزية لتلك المؤسسات والمصالح، غير مبالية بما يتعارض منها مع المصلحة العامة، ولعل الفرد الذي يعطي صوته إلى حزب ما إنما يكون مدفوعاً بدوافع متعددة طبقاً لارتباطه بالحزب من ناحية، وهو ما يطلق عليه (درجة المشاركة) وطبيعة الحزب من ناحية أخرى، فدرجة تأثير الدعاية الحزبية تقوى وتضعف حسب مستوى المشاركة، والعلاقة التي تربط الفرد بالحزب، فهي تقوى عند الناخبين المتعاطفين، وتضعف عند المنتسب إلى أن تنعدم عند المناضلين لأنهم أشخاص مؤمنون تمام الإيمان بحزبهم وبمبادئه، فلا يؤثر في موقفهم أية دعاية حزبية خارجية مهما كانت قوتها.

أما طبيعة الأحزاب فلها أيضاً أهمية كبيرة، فيكون التأثير في الرأي العام أسهل في أحزاب اللجان منها في أحزاب الجماهير، وفي أعضاء الأحزاب التي تعتمد على الشعبية منها في الأحزاب التي تعتمد على الخلايا، والسبب يتعلق بالثقافة السياسية، ومدى الإحتكاك الفعلي بين العضو بمعناه العام والحزب الذي ينتمي إليه[2].

كل ذلك يوضح أن الأحزاب لا تمثل الرأي العام ولا الأجزاء التي تصدت بجانبها في الإنتخابات العامة؛ لأن عدم إهتمامها كثير من العامة بما يعرض عليهم الحزب من برامج وأفكار و لا يمكن حيالها إلا القول بنعم أو لا - يبين أن المحصلة النهائية لمجموع الأصوات لا تتطابق مع الصورة الحقيقية للرأي العام[3].

(1)متولي ، مصدر سابق، ص23.

(2) Donald G. stokes: (1967) party loyality and the like lihood of deviating elections. Jornal of politics. No 24, p.691.

(3)أبو راس: ، مصدر سابق، ص65.

رابعاً: الأحزاب السياسية تمثل حكم الأوليغارشية* في النظم الديمقراطية:

الأوليغارشية هي التي تحكم بالواقع سواء كان النظام ديمقراطي أو أوتقراطي، في نظر بعض الفلاسفة الغربيين، فالأقلية يعهد إليها الملك أو الأمير لمساعدته في الحكم الإستبدادي دون إعطاء باقي الشعب أي حقّ في أي نوع من المساهمة في الحكم، وهذا ليس غريباً على الأنظمة الأوتقراطية.

لقد سميت الكثير من الأحزاب بأسماء زعمائها وإن كانت هذه الظاهرة تبدو متلاشية هذه الأيام بسبب إنتقال الزعامة من شخص إلى قلة من الزعماء المتكافئين قوة ونفوذاً وبالتالي تمنع كل من يريد الإنفراد بالزعامة (1).

وتأخذ الأوليغارشية مشروعيتها ليس من سيطرتها التامة على أفراد الشعب بالقبض على مؤسساته الدستورية العامة، وبأساليبها في الترشيح التي ينتفي مع وجودها معنى الحرية في اختيار الشعب لممثليهم كأشخاص منفردين، فهي تطرح قوائم تتحكم بها، وهناك عوامل مختلفة قد تزيد من سيطرة القلة على الأحزاب، أهمها إتساع نطاق دائرة الحزب ونوعية الكثرة المحكومة، فكلما اتسع نطاق الحزب وكثر أعضاؤه كلما سهل الأمر لتحكم القلة الحاكمة بالكثرة المحكومة نظراً لعدم وجود روابط قوية بين الأعضاء تجعلهم قادرين على تكوين رقابة صارمة وفعالة على هذه القلة الحاكمة.

ومن ناحية أخرى يؤدي المستوى الثقافي والوعي السياسي لأفراد الشعب دوراً مهماً في منع القلة من السيطرة والاستبداد، وذلك لقدرتهم على تفهم الأمور العامة ومحاسبة القائمين على تخطيط السياسة العامة للبلاد وتنفيذها، بعكس إذا ما لم يتوافر أي مستوى من الوعي السياسي عند الأفراد، ففي هذه الحالة تُترك الأقلية ومزاجها في خلق تشريعات وقرارات وإنشائهاتعبر بها عن مصالحها الخاصة أكثر من الإهتمام بالمبادئ العامة التي تحكم نشاط الحزب الذي ينتمون إليه ويتزعمونه (2). وإذا ما وصلت الأحزاب الحكم وتبوأت السلطة فإنها تنزع بعد ذلك إلى نزعة استبدادية تميل إلى اضطهاد خصومها من الأقليات السياسية (المعارضة)، وبالتالي تعدو البرلمانات ذات نزعة استبدادية في ظل نظام الأحزاب، وهو ما يطلق عليه بدكتاتورية البرلمانات (3) .

---

*الأولغارشية هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالقوة أو النسب أو السلطة العسكرية.

(1) انظر متولي، مصدر سابق، ص21، كذلك االشافعي ،مصدر سابق، ص61.

(2)غالي،بطرس (1986) الاشتراكية الديمقراطية، سلسلة بحوث بإشراف مؤسسة الأهرام، ص122.

(3)متولي، مصدر سابق، ص53.

خامساً: الأحزاب تجعل النواب موظفين برلمانيين:

تميل الأحزاب السياسية إلى خنق حرية النائب في إبداء رأيه في البرلمان، وذلك بإرغامه على التصويت حسبما يراه الحزب ويوصي به، وليس كما يراه النائب ويعتقد أنه الصواب، و تتجه الحزبية إلى صبّ الحياة السياسية في قالب آلي، وتحويل الأنظمة الديمقراطية إلى أنظمة جوفاء [1] ، ولعل السب في ذلك هو إحلال الأوامر الصادرة من قادة الأحزاب وزعمائها محل التفكير الحر لممثلي الشعب في البرلمانات، وعلى هذا قد يكون أقرب للدقة أن نطلق على هؤلاء النواب أنهم ممثلون للحزب وليسوا ممثلين للشعب، فتصويتهم في البرلمان مبني على أساس ارتباطهم الحزبي وليس على طبيعتهم كممثلين عموميين للشعب بأكمله، وهذا ما دعا البعض إلى وصف هذه الظاهرة بالمهنة البرلمانية. ولعل الذي يدفع النائب للخضوع التام لأوامر الحزب وقراراته هو أمله في إعادة ترشيحه وانتخابه للمرة الثانية، وهو مؤمن بأنه إن لم يطبق ما يرسمه زعماؤه، فلن يستطيع العودة إلى هذا المركز، وبالتالي يقال إن بعض النواب كانوا ينظرون إلى رد الفعل الذي يبدو على وجوه زعمائهم مثل إن يصفقوا.

سادساً: الأحزاب تؤدي إلى ضعف وعدم استقرار الإدارة:

تتعرض الإدارة في دولة الأحزاب إلى تغيرات مستمرة تبعاً لتغير الحزب الحاكم في الدولة، فعندما يفوز أحد الأحزاب في الانتخابات فإنه يقوم بملء الوظائف الإدارية على الأقل العليا منها من مؤيديه أثناء الحملة الانتخابية، وذلك ضماناً لتنفيذ سياساته من ناحية ومكافأة لكل من ساهم في فوزه من ناحية أخرى[2].كذلك فإن انتقال كثير من مظاهر النزاعات الحزبية التي تتسم بالطابع السياسي إلى الإدارة تجعلها قلقة غير مستقرة.

ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من الوظائف الإدارية في بعض الدول أصبحت تشغل بالانتخابات، وهذا تستغله الأحزاب فتدفع برجالها مدعمة إياهم بالأموال والدعاية من أجل الفوز وإحتلال هذه المراكز؛ مما يجعل الانتساب الحزبي معياراً لتولي الإداريين لمناصبهم وليست الكفاءة والقدرة الضرورية[3].

(1)الطماوي، مصدر سابق، ص573.
(2)الشافعي ، مصدر سابق، ص75.
(3)عبد الحميد متولي، مصدر سابق، ص43.

هذه هي أهم الإنتقادات التي وجهت للأحزاب السياسية، وأهم المزايا التي وصفت بها، فمعظم الإنتقادات التي وجهت للأحزاب السياسية إنما تدور بصفة عامة حول الأساليب والوسائل التي تنتهجها بعض الأحزاب السياسية لتحقيق أهداف خاصة بها بعيدة عن القاعدة العامة التي تنظم مسار عملها، وتحدد مسؤولياتها كضرورة تقضي بها طبيعة الديمقراطية ومتطلباتها.

إن ما يلحق بالأحزاب من ضعف خلقي ينحرف بها عن أدائها لمسؤولياتها العامة إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى تركيبها العام، المكون من مجموعات بشرية ذات نزعات ومطامع شخصية قد تكتنف البعض منها شأنها شأن أي إنسان سواء كان حزبياً أم غير حزبي، لأن هذه الصفات هي من طبائع الإنسان الخلقية، وليست من طبائع الإنسان الحزبية، فمسؤولية الأحزاب في هذه الحالة لا تقوم على تغيير طبيعة النفس البشرية بقدر ما تقوم على تهذيبها، أو على الأقل ردع الخارج عن نظامها ومبادئها.

ومن جهة أخرى فإنه بالنظر إلى الوظائف التي تؤديها الأحزاب نجدها مؤسسات حيوية مهمة داخل كل نظام سياسي، وعاملاً رئيسياً من عوامل الحياة النيابية على اعتبار أنها تمثل كافة الإتجاهات الجماهيرية العامة. ولكونها همزة وصل تربط الجماهير بكافة العمليات الحكومية، مما يقوّم عملية الرقابة المتبادلة بين هذه الأجهزة سواء كانت في الحكم أم المعارضة.

وعلى أية حال فإن نجاح الأحزاب أو فشلها يتوقف بالدرجة الأولى على مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير من ناحية، ومدى إخلاص قادة وزعامة الأحزاب في المشاركة العامة من أجل تطوير النظام السياسي وإستقراره من ناحية أخرى، وبالتالي فالأحزاب ليست شرّاً لا بد منه، وإنما الذي لا بد منه ولا محيص عنه هو العمل على اتخاذ كل ما يستطاع من الوسائل لدرء كل ما يستطاع من المساوئ المعروفة عن الأحزاب السياسية [1].

---

(1)متولي، مصدر سابق، ص113.

المطلب الثالث

أسباب ظهور الأحزاب السياسية

الحزب السياسي كسائر الجمعيات الإنسانية الأخرى يمثل أمراً طبيعياً من الوجهة الإجتماعية لطبيعة الإنسان، وميله للإئتلاف مع غيره لممارسة النشاط الإنساني متأثراً بالظروف العامة التي تحيط به، فتقيده أحياناً أو تطلقه لأداء مهامه بعيداً عن أي قيود.

ولما زادت علاقات الأفراد بعضهم ببعض زاد تدخل الدولة لما تبغيه من تنظيم لبعض هذه العلاقات،فلا تتحدى النظام العام والصالح المشترك لجميع أفراد الشعب، ولما كانت السلطة العامة تأخذ على عاتقها تنظيم كثير من أوجه النشاط الإجتماعي وتحديده إلى حد التحريم والتجريم أحياناً فإن ذلك يجب ألا يتعدى تلك المؤسسات غير الرسمية التي تعد عاملاً ديناميكياً يصل السلطة بأفراد الشعب عن طريق الدور الذي تؤديه سواء على المستوى الرسمي أم غير الرسمي، فحرية إنشاء الحزب ومباشرة نشاطه هو حق الجماعة التي استطاعت تكوين نفسها على هذا النحو.

وعلى ذلك فيجب الحذر من حرمان الأفراد من حق تكوين الأحزاب، بل عدم إتيان أي عمل من جراء تضييق الخناق أو الحدّ من هذه الحرية، لأن خلاف وذلك يمثل تعدياً على حق مشروع من حقوق الأفراد الطبيعية قبل أن تكون دستورية، وبالتالي على السلطة توفير المناخ الملائم للأفراد الذي يمكنهم من مباشرة هذا الحق بكل حرية وأمان، وهذا ما دعا أغلب الدول إلى تقرير هذه الحقوق والحريات العامة في دساتيرها قبل النص صراحة على حقهم في تكوين الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية ما هي إلا ظواهر تدل على تعدد الأمزجة وإختلافها لمجموع الأفراد والمكونين للمجتمعات السياسية المختلفة، وهي بالتالي تعكس في تنظيماتها مجموع الإتجاهات التي يحتويها كل مجتمع في المجالات السياسية والإقتصادية والدينية [1]. وعلى ذلك فالأمر لا يتعلق فقط بالتناقضات بين الأيدولوجيات أو المعتقدات أو بالخصومات بين الذين يمسكون بزمام السلطة السياسية أو يتمتعون بالإعتبار الاجتماعي وبين الذين ليس لهم من ذلك أي شيء بل يتعلق بالخلافات القائمة بين الأغنياء والفقراء بين أصحاب العمل والعمال، وبين المثقفين وغير المثقفين، وبين المحافظين

Hauriou, Gicauel et Geiard. Droit const, politiques 1980, P. 264. (1)

وأنصار التغيير، وبين المتدينين وغير المتدينين، وهكذا فالإتجاهات المختلفة التي يحتويها كل مجتمع هي وليدة ظروف وعوامل تخلقها وتؤثر فيها ثم تتأثر بها [1].

أولاً: الأساس الإجتماعي والإقتصادي

نشأ التعدد الحزبي وتطور في مجتمعات رأسمالية متقدمة صناعياً واجتماعياً وثقافياً، وهي مجتمعات شهدت آثار الثورة الصناعية وما خلفته من طبقات الرأسمالية والعمالية ثم ما لبثت أن وجدت طبقة وسطى عريضة شاركت هذه الحضارة الصناعية، وشعرت بقوتها وبوزنها في المجتمع.

كل هذه الطبقات حاولت تجميع نفسها وتظافر جهودها لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فنشأت الأحزاب المحافظة، وفي مقابلها الإشتراكية، ثم المعتدلون وهم الأحرار.

وإذا كان التعدد الحزبي أول ما نشأ في المجتمعات الصناعية، إلا أن المجتمعات الزراعية لم تخل فيه، فقد إنقسمت إلى ملاك الأراضي وهم كبار الفلاحين ويمثلون اليمين، ثم العمال الزارعيين وصغار الفلاحين الذين منهم ما يتسم بالإعتدال، وهم الإشتراكيون، ومنهم المتطرفون، وهم الشيوعيون(2).

هذه الفئات الإجتماعية إنما تخفي وراءها إختلافات إقتصادية قائمة على دفاع كل فئة عن مصالحها، فالتاجر والصانع والمنتج كل يدافع عن الليبرالية لأنها مصلحتهم والعمال والمستخدمون والموظفون يفضلون التدخل؛ لأنه يحميهم ويحقق مصالحهم، وبالتالي فالقياس الإجمالي للرأي العام يكشف في البداية عن إتجاهين: إتجاه محافظ وإتجاه تقدمي، ومن كل إتجاه تظهر التفريعات وتتعدد الأحزاب[3].

ثانياً: الأساس السياسي

ينقسم الرأي العام بطبيعته إلى محافظين يتمسكون بالأوضاع القائمة وإلى تقدميين (يسعون) إلى تغيير الوضع القائم، وفي هذا الوضع يقوم حزبان يمثل أحدهما اليمين المحافظ، وثانيهما اليسار التقدمي، ولكن ما أن يحقق اليسار التقدمي أهدافه، ويصل إلى الحكم حتى يتحول إلى محافظ همّه

---

(1) لمزيد من التفصيل انظر: الدكتوردرويش، إبراهيم (1975) علم السياسة، دار النهضة العربية، ص371.

(2) Lipset, Segmour, party system and representation of social groups (op. cit) p. 44.

(3) Hauriou, Gicquel, el Gelad (ouv. Cit).P. 283.

التمسك بما هو عليه، ثم يصبح مكانه في اليمين مما يجعل اليسار خالياً لمجموعة أخرى من الرأي العام تصف نفسها بالتقدمية، ثم ما تلبث أن تصل الحكم وتعود متمسكة بما هو قائم ومحافظة عليه، وهكذا يستمر التطور ويزداد عدد الأحزاب. وكما يترتب على التحول من اليسار إلى اليمين زيادة في التعدد فإن انقسام اليمين يشكل هو الآخر عاملاً من عوامل التعدد [(1)].

ويحاول البعض تعليق أهمية كبرى على الثورات السياسية التي تصاحب بتحول إجتماعي كبير نتيجة اختلاف الرأي في المجتمع حول الأهداف الجديدة ووسائل تحقيقها، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق أحزاب سياسية جديدة تعمل للوصول إلى هذه الأهداف وضمان تحقيقها بوسائل مختلفة [(2)].

ثالثاً: الأساس التاريخي

للعوامل التاريخية أثر مهم في تعدد الأحزاب السياسية نظير ما تخلفه من آثار نفسية تطبع تفكير الفرد وتحدد إنتمائه، صحيح أن إختلاف الظروف التي يحياها الأفراد ويعاصرونها هي أهم العوامل التي تحدد الإنتماء الحزبي، وكما يقول (ديفرجيه) "لا تهدم الإ ختلافات والتناقضات القديمة وإما تترسب فوقها كالطبقات الأرضية، إذ تنعكس إنشقاقات الأجيال السابقة في نفوس الأجيال الحاضرة وخصوصاً عندما تكشفها ظروف معينة تمر بها هذه الأجيال" [(3)].

فالصراع بين الإشتراكيين والليبراليين تألفت أهميته في منتصف القرن العشرين، ولكن أهميته في الوقت الحاضر وأثره في الرأي العام رهن بحسن أو سوء الحالة الإقتصادية التي يمر بها المجتمع.

ويمكننا أن نلحق بالعوامل التاريخية العوامل السلالية والعرقية، وهي التي تمثل الإختلافات والتباينات المرتبطة بتعدد واختلاف الأجناس من الناحية العامة أو القوميات والإرتباط بالأرض من الناحية الخاصة.

---

(1)الشافعي ، مصدر سابقن ص272.
(2) ديفيرجيه، مصدر سابق، ص264.
(3)المصدر نفسه ص 265.

رابعاً: الأساس النفسي

إن روح الفردية التي يصطبغ بها أعضاء المجتمع السياسي وحبهم للاحتفاظ بالأصالة الشخصية، ولو أدى إلى نوع من الفوضوية، تعتبر إلى حد ما، دافعاً قوياً نحو التعددية الحزبية.

إن تفسير العامل النفسي كأساس لانقسام الجماعة السياسية لا يتضح من إبراز أهمية الدور الذي تؤديه الروح فقط، بل أيضاً من الإطلاع على ما يمتد إليه الإطار النفسي.

فالشعور الإنساني ينقسم تبعاً لظاهرة التغير إلى نوعين: نوع يؤمن بالتغيير ويوافق عليه، وهم ما يسمون الليبرالي، ونوع يؤمن ببقاء الحال على ما هو عليه وهم ما يسمون بالمحافظين، وحول كل إتجاه من هذه الإتجاهين تولد إتجاهات متقاربة وأخرى متنافرة.

ففي الجانب الليبرالي نجد اليسار الليبرالي وهم ما يسمون بالراديكاليين ثم التقدميين وهم أخف تطرفاً من الراديكاليين ثم المعتدلين. أما الجانب المحافظ فيتبعه التقليديون ثم الرجعيون، وفي داخل كل نوع من هذه الأنواع توجد درجات متعددة من الشعور ثم الإنتماء.

هذه هي أهم الأسس والعوامل العامة التي تخلق التناقضات المتعددة داخل النظام السياسي، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد لا تقل عنها أهمية في بعض الأحيان كالدينية والدولية والأيدلوجية التي تزيد من رغبة البعض في تمثيل أنفسهم تمثيلاً مستقلاً يحافظ على معتقداتهم وذاتيتهم، فتعدد الإنتماءات والإتجاهات التي تمثل في الغالب الأسس والقواعد التي تنطلق منها التنظيمات السياسية المختلفة بشرط توافر دقة التنظيم الذي يسمح لنا بوصفها بالأحزاب السياسية.

المبحث الرابع

الأنظمة الحزبية

إن الوجود الفعال للأحزاب في مختلف الدول والأنظمة السياسية يدفع إلى متابعة النظم حسب علاقتها بالأحزاب السياسية، فعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بعدد الأحزاب[1].

هناك ثلاثة نماذج للأنظمة الحزبية هي:

1- نظام الحزب الواحد.
2- نظام الحزبين.
3- نظام تعدد الأحزاب.

المطلب الأول

نظام الحزب الواحد

عرف نظام الحزب الواحد بأنه نظام يقوم على اعتناق الأسلوب المركزي الشديد والنظام التسلطي الصارم، الأمر الذي يبعده عن نظام دولة المؤسسات الدستورية وأجهزتها التي تعرفها الديمقراطيات البرلمانية الحديثة، وأنصار هذا النظام لم يلبثوا أن صاغوا النظريات المختلفة التي تحاول تبريره وإضفاء صفة الشرعية العامة على وجوده.

فيختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى بحكم اختلاف النظم السياسية فيها [2]وعلى العموم يُنظر إلى نظام الحزب الواحد على أنه التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين [3]. ويمكن التجديد في وجود حزب منظم وتعنرف به وحده السلطة القائمة في الدولة.

وهذا يعني من الناحية العملية أنه لن يكون مسموحاً وجود أية أحزاب مطلقاً سوى حزب واحد فقط، وإذا ما وجدت أية أحزاب أخرى فيكون ذلك وجوداً سرياً وغير مصرح به أو على الأقل

---

(1)الغزالي،مصدر سابق، ص5.
(2)أبو دياب، فوزي (1971) المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص168.
(3)ديفرجيه، مصدر سابق، ذكره، ص262.

غير مسموح له أن يتمثل في السلطة السياسية [1] ويشير ديفرجيه إلى أن نظام الحزب الواحد ليس إلا تكييفا تقنياً للديكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي [2] .وعليه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية للإستمرار في الحكم.

وعلى ذلك ففي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد يقوم الحزب الحاكم بإلغاء جميع الأحزاب السياسية الأخرى، ومنعها من ممارسة النشاط السياسي، وقد دخل نظام الحزب الواحد حيز التطبيق، وأخذت به بعض الدول قبل أن تكون أسسه وقواعده موضوعة ومدروسة من الناحية النظرية[3]. ويلاحظ أن ظهور الحزب الواحد في أية دولة يرتبط بوجود بعض الأزمات التي قد تكون ذات طابع إما سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي.

حاول "هنتيجنتون" تقديم نظرية لدراسة وتفسير نشأة الحزب الواحد، وانتهى إلى تأكيد أن نظام الحزب الواحد هو نتاج لتعدد الإنقسامات في المجتمع أو لتصاعد أهمية نمط معين من الإنقسامات على غيره، وبعبارة أخرى فإن الواحدية تنتج عن الجهود التي تبذلها قوة إجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمها لقوى أخرى في مًجتمع منقسم [4]عن طريق نظام الحزب الواحد.

وتختلف وجهات النظر في تحديد وظائف الحزب الواحد في إطار هذه النظم التي أخذت به، ومرد ذلك الإختلاف يكمن في تباين وجهات النظر لمؤيدي النظام ومعارضيه على حدٍ سواء. فمؤيدو النظام يرون أن للحزب وظيفتين أساسيتين تتجسد، الأولى في خلق نخبة أو طليعة قيادية وزعماء سياسيين وإداريين أكفاء مؤهلين لإدارة الدولة، وهذا ما يقدمه الحزب الواحد بينما تتجلّى الوظيفة الأخرى في إقامة نوع من الرابطة بين الحكام والشعب، أما معارضو نظام الحزب الواحد فيرون أن هذا النظام ما هو إلا لون حديث لنظام سياسي قديم جداً هو الحرس الإمبراطوري أو القيصري الذي يكرس مهمته في توطيد حكم الإمبراطور أو القيصر، والجديد فيه هو شكل التنظيم الفني للعلاقة بين الحكام وأعوانهم[5].

---

(1) محمد عساف، عبد المعطي (1987) مقدمة في علم السياسة، دار مجد اللنشر، عمان، الأردن، ص205.
(2) ديفرجيه، مصدر سابق، ص262.
(3) حمادي، شمران (1975) الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط2، ص12.
(4)نقلاً عن الغزالي، مصدر سابق، ص141.
(5)شمران، مصدر سابق، ص212-217.

المطلب الثاني

نظام الحزبين

يتلخص جوهر نظام الحزبين في وجود حزبين كبيرين يتنافسان للفوز في الإنتخابات العامة والوصول إلى السلطة دونما الحاجة إلى الائتلاف [1].

ويتحقق ذلك بقدرة كل من الحزبين على النجاح فعلياً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية مع بقاء إنتقال السلطة من أي حزب منها إلى الآخر احتمالاً قائماً [2]وقد يبدو الحديث عن نظام الحزبين بشكل ما حديثاً عن نظام التعدد الحزبي، فالأنظمة التي تتميز بهذا النظام لا تستطيع تركيز الأمر بوجود حزبين فقط من خلال كونها لا تسمح بوجود أحزاباً أخرى كما يبدو للوهلة الأولى، فهي تسمح للتعدد غير أن القوى الداخلية للمجتمع تكون متمركزة في معظمها حول محورين، هما محور الحزب الأول، ومحور الحزب الثاني الأمر الذي لا يعطي الفرصة لبروز حزب ثالث أو أحزاباً أخرى لأنها لو برزت، وهذا أمر موجود فعلاً فإنها ستكون عاجزة عن أن تصل إلى مركز السلطة إلا في صورة هامشية ومحدودة ومعدومة الفعالية [3].لذلك تبقى السيطرة الفعلية للحزبين الأول والثاني مع ملاحظة أن وجود عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى يعد أمراً طبيعياً ما دام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة [4].

ويشير ديفرجيه إلى أن نظام الحزبين يتفق مع طبيعة الأشياء، ويقصد بذلك أن الإختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي، فليس هناك دائماً ثنائية أحزاب، ولكن هناك ثنائية ميول وإتجاهات، وكل سياسة تتطلب اختيار بين نمطين من الحلول [5].

ويرجع سبب قيام هذا النظام إلى حاجة الشعب إلى ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية، وحاجته إلى إيجاد معارضة منظمة.

فالثنائية الحزبية ما هي إلا نوع من التنافس السياسي المتعدد الأطراف أدى به التطبيق العملي في بعض الظروف إلى تجميع الأطراف المتنافسة حول حزبين كبيرين في وسع أحدهما إستمرار

---

(1) يتحدث ألموند عن ثلاثة أشكال لهذا النظام، 1- نظام حزبين رضائي يتبادل فيه الحزبان الكبيران السلطة دون تهديد للاستقرار الحكومي. 2- نظام حزبين صراعي يتميز بوجود تنافس حاد على مستوى الجماهير وقيادات الحزبين. 3- نظام حزبين مختلط جوهره تناقض بين أعضاء كل حزب مع اتجاه قيادات الحزبين إلى تقبل الحلول الوسط، انظر. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية، مصدر سابق، ص203.

(2)الغزالي ، مصدر سابق، ص134.

(3) عساف ، مصدر سابق، ص205.

(4)شمران ،مصدر سابق، ص198.

(5) ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص224.

الحصول على الأغلبية داخل البرلمان، وتمكنه بالتالي من تشكيل الوزارة بمفرده في الوقت الذي يبقى فيه الحزب الآخر ممثلاً للمعارضة داخل البرلمان [1] فتبقى العملية السياسية قائمة على فكرة التناوب المستمرة بين هذين الحزبين الكبيرين، فكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة، وأحياناً يشتركان بالسلطة. ويعتبر وجود حزبين متوازيين فقط أو مع عدد قليل من الأحزاب الصغيرة من أهم دواعي نجاح النظام الحزبي وتحقيقه للديمقراطية والاستقرار؛ وذلك لكي يستطيع أحد الحزبين تولي السلطة بمفرده وتشكيل وزارة متجانسة لا تقوم على ائتلاف معين في حين يضطلع الآخر بمهام المعارضة بنجاح وجدية، ويمكنه الحلول محل الحزب الحاكم في حال تركه للسلطة[2].

المطلب الثالث

نظام تعدد الأحزاب

يتميز نظام تعدد الأحزاب بوجود أحزاب كثيرة في الدولة لا يستطيع أحدهما الوصول إلى الحكم غالباً إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى.

وهذه الأحزاب تكون ضعيفة عادة؛ لأنها لا تتمكن من تحقيق أهدافها بالصورة التي ترغب بها[3].

وعلى الرغم من أن هذا النظام من أكثر الأنظمة الحزبية انتشاراً إلا أنه يصعب في بعض الأحيان التمييز بين هذا النظام وبين حالة انعدام الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث [4] لكثرة الالتباس الذي يحصل، فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات متعددة غير ثابتة، مؤقتة، ومائعة لا ينطبق عليه المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية لأنه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ حزبياً [5].

ومع ذلك فإن تحديد نمط التعددية الحزبية صعب، فهي تتوقف على طبيعة الأحزاب المكونة للنظام، ومن هنا تبدو صعوبة وضع جميع أنظمة "تعدد الأحزاب" في إطار واحد في محاولة لتحديد خصائصه العامة، نظراً لتعدد الأشكال والتطبيقات في الدول التي أخذت به.

---

(1) راجع: الطماوي، مصدر سابق، ص578.
(2)الحلو، ماجد راغب،(2000) النظم السياسية والقانون الدستوري، ص532.
(3)الرصاصي ،توفيق عبد الغني ، (1986) أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص165.
(4) شمران ، مصدر سابق، ص177.
(5) موريس ديفرجيه، مصدر سابق، ص236-237.

وظاهرة التعدد الحزبي هذه يمكن أن تعود إلى وجود أنواع من إختلافات قد تكون ذات طبيعة سياسية أو ذات طبيعة إجتماعية، أو قد تعبّر عن وجود صراعات دينية، وربما تعبّر عن خلافات عنصرية قائمة على العصبيات خاصة في تلك الدول التي تجمع عدة جماعات لتختلف من حيث الأصل والجنس[1].

يقوم نظام التعدد الحزبي على تصوير التناقضات العامة داخل المجتمع السياسي تصويراً دقيقاً ومفصلاً بإفساح ميدان الخيار السياسي لمجموع الناخبين للتعبير عن أدائهم واتجاهاتهم في شكل أحزاب سياسية متعددة، لكن لنجاح هذا النظام يجب أن يتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه ومراميه، فالنظام الحزبي ليس إلا وسيلة لخدمة الوطن والمواطنين، والأحزاب وإن اختلفت برامجها وأساليبها تعمل جميعاً على تحقيق المصلحة العامة في الدولة بالطريقة التي تراها أفضل، والخلاف الحزبي يجب أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي فلا يؤدي إلى المخاصمات أو المشاحنات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين فإختلاف الرأي ينبغي ألا يفسد للودّ قضية، ويلزم ألا يؤدي تنافس الأحزاب على السلطة إلى الإضرار بمصالح الوطن [2].

(1) كامل، نبيلة عبد الحليم (1977) الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة،ص149-150.
(2)الحلو، مصدر سابق، ص231.

الفصل الثالث

تطور الحياة الحزبية في الأردن

المبحث الأول

تطور الحياة الحزبية في الأردن 1921- 1945

الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة والتي تتصل إتصالاً مباشراً مع طبيعة التطورات التاريخية، وعلى رأسها مجموع التطورات التي تلحق بالعملية الدستورية والنظام الإنتخابي، فعند الحديث عن تطور العمل السياسي في الأردن لا بد من استذكار المعطيات العامة التي صاغت تطور الحياة السياسية منذ ظهور الكيان السياسي في الأردن.

بعد الترتيبات التي انتهت إليها الحرب العالمية الأولى فيما يخص المنطقة العربية انتشرت الحكومات المحلية في شرقي الأردن، حينما قدم الزعماء المحليون في شرقي الأردن مطالبين إلى ممثل الحكومة البريطانية (سمرست) وما نتج عن ذلك في أيلول من العام 1920 أول إطار تشريعي أردني يجرى باسم (المجلس الإماري التشريعي) وظهرت آنذاك من الحكومات المحلية في شرق الأردن[(1)].

بيد أن تقصي مظاهر التطور التاريخي للعمل السياسي والتشريعي الذي يؤدي إلى فهم أوضح لطبيعة البيئة التاريخية في تكوين التنظيمات والأحزاب السياسية في الأردن لم يبدأ بشكل حقيقي إلا بعد قدوم الأمير عبد الله بن الحسين وتأسيس الإمارة في شرق الأردن عام 1921. لقد اتسمت فترة نشأة الإمارة وفرض الإنتداب البريطاني بوجود تيارات سياسية وحزبية على الساحة الأردنية ، هذا يعني أن نشأة الكيان الأردني قد ارتبطت بوجود التعدد السياسي ،لذلك ظهرت العديد من الأحزاب السياسية الأردنية التي شاركت في صنع السياسة الأردنية في تلك الفترة، والكثير من هذه الأحزاب جاء ترخيصها منذ فترة تأسيس الإمارة حتى عام 1928 بموجب أحكام قانون الجمعيات العثمانية الصادر في آب عام 1909، وبعد إصدار القانون الأساسي "الدستور" عام 1928 أصبح ترخيص الأحزاب السياسية كجمعيات حسب ما جاء في المادة (11) التي تنص على: "لجميع الأردنيين الحرية

---

(1) منيب الماضي، وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1950) ط2، مكتب المحتسب، عمان ص.ص 106-119.

في الإعراب عن آرائهم ونشرها ، وأن يعقدوا الإجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون" [1].

فالأحزاب الأولى التي نشأت في إمارة شرقي الأردن كانت ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع السياسي الأردني، فكانت تتطلع إلى تحرير سوريا من النفوذ الفرنسي وإقامة دولة مستقلة تشمل سوريا الطبيعية، والتي تشمل سوريا الحالية ولبنان والأردن وفلسطين [2].

التوجهات القومية التي شملتها الأحزاب السياسية الأردنية في هذه مرحلة هو إعلاء شأن القومية العربية، ومواجهة سياسة التتريك المتفشية بالقومية العربية، وهنا نستعرض أهم هذه الأحزاب السياسية في هذه الفترة الزمنية:

حزب الإستقلال العربي:

كان أول ظهور لحزب الاستقلال في سوريا، لكن بعد سقوط دمشق في أيدي الفرنسيين عام 1920 تفرق قادة الحزب، وإلتحق بعضهم بالأمير عبد الله بن الحسين عند قدومه إلى معان آملين في تحويل الإمارة إلى قاعدة لتحرير سوريا من الانتداب الفرنسي، وعلى هذا الأساس تداعى الإستقلاليون إلى تأسيس حزب سياسي لهذه الغاية، وتمت تسميته "بحزب الإستقلال العربي"، وكان من أبرز الإستقلاليين الذين ساهموا في الدعوة إلى تأسيس الحزب مرة أخرى في الأردن الشيخ كمال القصّاب، محمد علي العجلوني، وأمين التميمي، وعوني القضماني، وعوني عبد الهادي، ورشيد طليع الذي عهد إليه الأمير عبد الله رئاسة أول حكومة في شرقي الأردن عام 1921م [3].

حزب الإستقلال كان يسعى لإقامة دولة سورية واحدة في سوريا الطبيعية، ويدلل على ذلك إنخراط عشرات الأردنيين فيه انطلاقاً من شعور عربي بوحدة البلاد السورية، ومن أعضائه الأردنيين البارزين راشد الخزاعي، مثقال الفايز، سليمان الروسان، سالم الهنداوي، تركي الكايد، سعيد خير، حديثة الخريشة[4].

---

(1) عبد الحليم العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921-1989، عمان مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، 2007، ص184.
(2) السعدي، عصام، (1993) التطور السياسي للأردن، ط1، عمان، ص245.
(3) الدكتور علي محافظة،(1990) الفكر السياسي في الأردن، 1916-1946، ج1، ط1، مركز الكتب الأردني، عمان، ، ص ص68-69.
(4)محادين،موفق(1987)الكيانات العربية مجتمعات أم مجاميع، النموذج الأردني، دار الصمود العربي، ص33.

وكان من أول إنجازات هذا الحزب تمكنه من تشكيل أول حكومة من إمارة شرق الأردن، حينما عهد إلى السيد رشيد طليع تأليف الحكومة في نيسان 1921، وتولى الاستقلاليون المناصب العليا في الإدارة .[1].

ويعتبر حزب الاستقلال من الأحزاب القومية، إذ نادى باستخدام الكفاح المسلح ومقاومة المحتل والدعوة لإقامة دولة عربية موحدة، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الحدّ من نشاطه واتساع نفوذه، وأهم هذه الأسباب هي محاولة اغتيال المفوض السامي الفرنسي لسوريا ولبنان (الجنرال غورو) في حزيران 1921، التي أدت إلى إخراج قادة الحزب من شرقي الأردن[2].

حزب العهد العربي:

أسس أعضاء (جمعية العهد) السابقين هذا الحزب، في مطلع كانون أول عام 1921، وانتخبوا رمضان البعلبكي كاتباً عاماً لهذا الحزب ، ويعد البعلبكي من أبرز رموز هذا الحزب ، وقد أعلن الحزب عن هدفه السياسي وهو "إستقلال جميع البلاد العربية تحت إدارة الملك حسين بن علي وأنجاله" [3].

جمعية الشرق العربي:

أدى شعور بعض المثقفين والمتعلمين الأردنيين بنفوذ حزب الإستقلال واستبعادهم من إدارة شؤون الدولة إلى تأليف حزب تحت اسم "جمعية الشرق العربي" عام 1923، وقد حددت الجمعية أهدافها بـ: استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، والسعي إلى الوحدة العربية، والعمل على حفظ استقلال منطقة الشرق العربي (شرقي الأردن) استقلالاً تاماً والعمل على نيل هذه المنطقة حقوقها السياسية والتشريعية [4].

لقد ولدت هذه الجمعية في أجواء من التوتر السياسي بين شيوخ شرقي الأردن ومثقفيها من جهة، وقادة حزب الإستقلال من جهة أخرى، فقد هيمن على الفريق الأول الشعور بأن بلادهم تستغل لمصلحة الآخرين الذين بدى لهم أنهم لا يهمهم إلا الكسب المادي، فطالبوا بتشكيل مجلس نيابي

---

(1)محافظة، مصدر سابق، ص70.
(2) منيب الماضي، سليمان الموسى ،مصدر سابق، ص178.
(5)محافظة، مصدر سابق، ص73.
(4)محافظة ، مصدر سابق، ص74.

وإخراج الغرباء من البلاد خصوصاً الذين سعو إلى زرع الفساد، ودعوا إلى إسناد الوظائف إلى أبناء البلاد، وتخفيض مرتبات الشيوخ التي كانوا يتقاضونها، وإعفاء الأهالي من الضرائب.

وقد استجابت الحكومة لبعض المطالب، فأخرجت كبار رجال الدولة من الاستقلاليين أمثال رشيد طليع وأحمد حلمي وعادل أرسلان وأحمد مريود وسامي السراج وفؤاد سليم وخير الدين الزركلي [1].

حزب الشعب الأردني:

ظهر هذا الحزب في آذار 1927، وانتخب المؤسسون هيئة إدارية للحزب ،هم: هاشم خير رئيساً للحزب، شمس الدين سامي نائباً للرئيس، طاهر الجقة معتمداً، نظمي عبد الهادي سكرتيراً وطارق سليمان أمينا للصندوق، وسليمان الروسان وعبد الهادي الشمايلة، وتوفيق النجداوي أعضاءاً.[2]

ووضع الحزب نظاماً أساسياً نص على السعي بالطرق السلمية لتحقيق مجموعة أهداف منها: تأييد الحكم الدستوري بقيام حكومة نيابية مسؤولة برئاسة سمو الأمير عبد الله وأنجاله من بعده، والحفاظ على إستقلال البلاد ونشر المبادئ الإجتماعية والقومية الصحيحة وصيانة الحرية الشخصية وحرية الملكية وحرية الأديان والإخاء [3].

وكان لحزب الشعب الأردني مواقف وطنية وقومية بارزة، أهمها التحذير من الخطر الصهيوني، وإدانة دخول القوات الفرنسية إلى الأراضي الأردنية تحت ستار مطاردة الثوار السوريين، كذلك إصدار البيانات المتتالية التي تندد بالأساليب الوحشية التي تمارسها السلطات البريطانية تجاه المقدسات الإسلامية [4].

حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني:

نتيجة إبرام المعاهدة الأردنية – البريطانية في (20 شباط 1928) انعقد المؤتمر الوطني الأول في عمان للإتفاق على خطة العمل الوطني لمواجهة تلك المعاهدة في (25 تموز 1928) حضره

---

(1)محمد خريسات، 1991، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، ص160.
(2) محافظة، المصدر السابق، ص75.
(3)خريسات، مصدر سابق، ص88.
(4)خريسات، الأردنيون، مصدر سابق، ص89.

حوالي مائة وخمسين من الزعماء والشيوخ والمثقفين الأردنيين، وانتخبوا حسين الطراونة رئيساً للمؤتمر، وتبنى المؤتمر الميثاق الوطني الذي ظل لسنوات منهاجاً سياسياً للمعارضة، وأكد الميثاق مجموعة من الثوابت أهمها: تأكيد سيادة إمارة دولة الأردن بحدودها الطبيعية التي تدار بحكومة دستورية مستقلة، وعدم الإعتراف بمبدأ الإنتداب إلا في جوانب محدودة لصالح البلاد، وعدم الإعتراف بوعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، واعتباره تصرفاً مخالفا لعهود بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب، ومضاداً للشرائح الدينية المدنية [1].

الحزب الحر المعتدل:

تأسس هذا الحزب في حزيران 1930، ويعد هذا الحزب من الأحزاب الوسطية التي تتسم بالواقعية والإتزان في الأهداف والمطالب، فقد أكد ولاءه للأمير عبد الله وسلالته بعده، فكان له أهداف متعددة منها: العمل من أجل تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية لما يخدم الوطن، وحصول البلاد على حقوقها في التشريع والإدارة، والعمل على حماية الحريات العامة وتقويتها، والعمل على تقدم البلاد في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وكانت الهيئة المركزية للحزب قد تشكلت من أعضاء منهم: ارفيفان المجالي رئيساً للحزب وهاشم خير نائباً للرئيس، محمود الحسين، محمد الأنسي، ونظمي عبد الهادي، ولم يعمر هذا الحزب طويلاً نتيجة للإختلافات الشخصية بين أعضائه من جهة، وقلة أعضائه مقارنة بغاياته من جهه أخرى[2].

حزب العمال الأردني و"جمعية مساعدة العمالة":

قامت مجموعة من الشباب الأردني بتأسيس حزب العمال الأردني في أيلول عام 1931، وتقدمت المجموعة من الحكومة للحصول على الموافقة الرسمية لتكوين هذا الحزب، والهدف منه المحافظة على حقوق العمال وحمايتهم، ولا يوجد معلومات عن نشاط هذا الحزب ودوره.

وقد أنشئت جمعية لمساعدة العمال سنة 1932، وتهدف إلى مساعدة العمال مادياً ومعنوياً، والدفاع عن حقوقهم، وتنظيم العمل ووضع التشريعات اللازمة التي تحفظ حقوق العمال، وتكونت الهيئة التأسيسية لهذه الجمعية من الدكتور صبحي أبو غنيمة رئيساً وهاشم خير نائباً للرئيس ونظمي

---

(1)محافظة، المصدر السابق، ص79.
(2)محافظة مصدر سابق ،ص93-95. راجع سليمان الموسى، ص226.

عبد الهادي أميناً للسر، وعبد الحميد ذياب أميناً للصندوق والأعضاء هم: شمس الدين سامي، صالح الصمادي، حسين الشربجي، سعيد حلاوة، عبد الله أبو قورة" [1].

عصبة الشباب الأردني المثقف:

على أثر إنعقاد مؤتمر الشباب العربي الأول في فلسطين عام 1932 نادى الشباب المثقف الأردني لعقد مؤتمر مشابه إلا أنهم فشلوا في عقد ذلك المؤتمر، وفي شهر تموز عام 1933 قام الشباب الأردني بتأسيس تنظيم سياسي سمي بعصبة الشباب الأردني المثقف، وبدأ بعقد إجتماعاته بمختلف مناطق الإمارة، وتمثلت أهدافه بنشر الثقافة والوعي السياسي بين أبناء المجتمع الأردني، ووضع الخطط اللازمة لذلك وتعزيز الوحدة الوطنية، ونبذ أشكال الفرقة والطائفية، وتكون هذا التنظيم السياسي من أعضاء هم: فضل الدلقموني، غالب القسوس، سليمان النابلسي، فوزي المفتي، عبد الحليم عباس، أديب عباس، صلاح طوقان[2].

حزب التضامن الأردني:

كان اعتماد الإدارة الأردنية في المراحل الأولى من تأسيس الإمارة على مجموعة من أبناء الأقطار العربية المجاورة سبباً في إثارة حساسية إقليمية في أوساط الأردنيين، فقد لوحظ أن بعض الموظفين يستغلون نفوذهم ويسيئون التصرف؛ مما أثار إستياء المواطنين عليهم، فزاد التذمر والإحتجاج، ولا شك أيضا في أن رجال الإدارة الإنجليزية قد أدوا دوراً مهماً سواء في سلوكهم الإداري المتسلط أم في تغذية أسباب الخلاف بين المواطنين أردنيين أو عرباً.

وعلى الرغم من ندرة المتعلمين الأردنيين في ذلك الوقت إلا أنهم كانوا يعتقدون بأن إدارة الدولة من حقهم، وأن إحتلال الطارئيين للمراكز الإدارية العليا على البلاد يضيع عليهم فرص التقدم في الخدمة العامة.

وانطلاقاً من هذا الشعور تداعى نفر من الأردنيين لتأسيس حزب سياسي تقوم مبادئه و أهدافه على خدمة أبناء شرقي الأردن الذين يقطنون البلاد قبل 1922 والعمل على تأكيد حقوقهم وتنظيمهم

---

(1)محافظة، مصدر سابق، ص95-96.
(2)محافظة، مصدر سابق، ص124-126.

ونشر الثقافة الحديثة بينهم، وسمي هذا الحزب بـ (حزب التضامن الأردني) وكان تأسيسه في (24-آذار-1933) أما أعضاؤه فهم، مثقال الفايز، رفيفان المجالي، محمد السعد، سعيد أبو جابر، سلطي الإبراهيم، قاسم الهنداوي ،نجيب أبو الشعر، حديثة الخريشة، شمس الدين سامي، صالح العودان، متري الزريقات، هاشم خير، أحمد الصعوب، ويلاحظ أنهم يمثلون فئات المواطنين الأردنيين في الشمال والوسط والجنوب مما يؤكد الصبغة الإقليمية لهذا الحزب، ولكن حزباً كهذا لم يكن متوقعاً له أن يستمر لمدة طويلة، وأن يلقى قبولاً عاماً، فحقائق الواقع لم تكن تساعد إتجاهاته، فإمارة شرقي الأردن كانت تمثل أساساً ثورة قومية، وكان مبرراً استخدام العرب في الوظائف الرسمية هو إلتفافهم حول قيادة الأمير عبد الله من أجل هدف الاستمرار في الثورة، و لم يكن يتوافر في الأردن في ذلك الوقت العدد الكافي من المتعلمين القادرين على إدارة الدولة،وبإمكانهم أن يحلوا مكان غيرهم من العرب، وأخيراً كانت السلطات الحقيقية تتركز بأيدي ممثلي إدارة الإنتداب البريطاني التي كان من مصلحتها إلصاق تهم الفساد الإداري بالعرب للتفريق فيما بينهم، وكانت تستثني الأردنيين من الوظائف العامة بقصد تكريس هيمنتها أطول فترة ممكنة، لذلك انتهى الحزب بعد فترة وجيزة بانسحاب أعضائه أو بإنضمامهم إلى أحزاب أخرى[1].

حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني:

على أثر انعقاد المؤتمر الوطني الخامس بتاريخ (5 حزيران 1933) نادى العديد من شخصيات شرق الأردن لتأسيس حزب سياسي أطلق عليه (حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام)وأُسس في عمان يوم 6 آب 1933 وكانت قيادة الحزب تتألف من: ناجي العزام رئيساً، سعيد الصليبي نائباً أول للرئيس، مصطفى المحيسن نائباً ثانياً للرئيس وسعيد المفتي ونجيب الشريدة سكرتير أول وثاني، وعضوية كل من: علي خلقي قاسم الهنداوي، عبد الله الكليب، محمود الفنيش، محمد الأمين، فايز المجالي، صالح العوران، سليمان بن طريف، هاشم خير، الخوري أيوب، مطلق أبو الغنم، سعيد حلاوة، طاهر المحمد، ظاهر الذياب، حديثة الخريشة، حمد بن جازي.

وهدف الحزب إلى تحقيق أماني البلاد القومية، والسعي إلى تنفيذ أهداف المؤتمر الوطني الخامس للشعب الأردني التي اشتملت على (16) بنداً من أهمها: إعلان المؤتمر الممثل للشعب الأردني إخلاصه لسمو أمير البلاد، استنكار الصهيونية ومحاربتها، إعفاء ضريبي لكافة القرى

(1) نقرش، عبدالله،(1992) التجربة الحزبية في الأردن، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ص41-42.

وتخفيض الضرائب عموماً، السعي لإصلاح الأوضاع الحكومية، وتأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة، دعوة الشعب الأردني إلى الإتحاد والإتفاق وتأليف القلوب، تحسين الأوضاع الإقتصادية والتعليمية والزراعية في البلاد. وقد انحل هذا الحزب من تلقاء نفسه بعد إستقالة رئيسه ناجي العزام في 1934/10/18، ويلاحظ أنه كان بمثابة لجنة تنفيذية مؤقتة للمؤتمر يتوقف نشاطه بعد مدة معينة[1] .

الحزب الوطني الأردني:

حينما آلت أحوال المعارضة السياسية إلى السوء بعد عام 1936، وتشرد عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأول لجأ بعضهم إلى سوريا، تم تأليف حزب سياسي سري في البلاد، وهو الحزب الوطني الأردني الذي اتخذ من دمشق مقراً له، وتشكلت هذه القيادة من صبحي أبو غنيمة، راشد الخزاعي، عادل العظمة، سليمان الروسان، سالم الهنداوي، محمد العجلوني، وقد باشر هذا الحزب انتقاداته عبر المنشورات وسبل الدعاية فوجّه التهم والنقد المتكرر للحكومات الأردنية المتعاقبة في عقد الثلاثينات وكذلك للزعامات التقليدية وللمجلس التشريعي، وكان رد الحكومة بعد أن تضاعف نشاط هذا الحزب تقديم قيادات الحزب إلى المحاكمة بتهمة التآمر على الدولة إلا أن المحكمة قد أصدرت قرارا بتبرئتهم في 10/أيار/1938 [2].

حزب الإخاء الأردني:

تشكل حزب الإخاء الأردني في 1937/9/25 من مجموعة من الشخصيات الأردنية منهم: ارفيفان المجالي، جميل المجالي، ماجد العدوان، صالح العوران، مثقال الفايز، صبري الطباع، موسى المعايطة، سعود النابلسي، محمود كريشان، عبد الله الشريدة، فلاح الظاهر، حمد بن جازي، عطيون عوجان، سالم عرار، خشمان أبو كركي، عودة القرعان، حسن العطيوي.

أصدر الحزب بيانه السياسي الأول في 1938/9/28 الذي تضمن أهم أهدافه ومنها: أنه يمثل كافة طبقات الشعب، السعي لخدمة أوضاع شرق الأردن الإقتصادية والسياسة والإجتماعية وتحسينها، السعي نحو الوحدة العربية، تحقيق الإستقلال وتقوية الروابط مع الشعوب العربية،ويؤكد الحزب

---

(1)الموسى، مصدر سابق، ص330.
(2)محافظة، مصدر سابق، ص126 -127.

احترامه للدستور والقوانين، واستخدام الوسائل المشروعة في العمل، وأعلن هذا الحزب تأييده للأمير عبد الله وحكومته [1].

حزب الإتحاد العربي:

يعتبر حزب الإتحاد العربي إمتداداً لجمعية (الإتحاد العربي) التي أنشأها في القاهرة سنة 1942 عدد من الشخصيات المصرية، وتمكن الحزب من تأسيس فروع له في العواصم العربية في بغداد وفي عمان، حيث قام وفد الإتحاد بزيارة الأردن وقابل الأمير وحصل منه على الموافقة على تأليف فرع الإتحاد في عمان، وترأسه الدكتور يوسف عز الدين، ومارس هذا الحزب نشاطه في الفترة ما قبل حرب 1948. [2]

لقد تمايزت الأحزاب السياسية في هذه الفترة على عدة أسس منها: أن بعض الأحزاب كانت ذات توجهات قومية أغلبها منخرطة بالتوجه القومي العام للأمير عبد الله بن الحسين، بينما البعض الآخر ذا توجهات وطنية تسعى لتشكيل معارضة نشطة ضد الحكومات القائمة وضد النفوذ البريطاني، وكانت عبارة عن تجمعات لبعض الشيوخ والوجهاء، واتسمت بالتعدد وقصر العمر، و بتنقل أعضائها من حزب لآخر، واعتمادها على زعامات تقليدية وافتقارها إلى العقيدة السياسية والتجربة العلمية، وعدم انتشارها بين أفراد الشعب، فظلت تجمعات شخصية محدودة فقدت الصلة بين الجماهير.

وفي هذه الفترة ظهرت العديد من الظروف التي أدت إلى محدودية تأثير الأحزاب السياسية خاصة في مجال التنمية السياسية بكافة جوانبها، منها ضعف الوعي السياسي في المجتمع وممارسة الإنتداب والمرجعية العشائرية لأعضاء الأحزاب وسيطرة الحكومة على كامل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وغياب قيم الديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمع وغياب السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب نفسها وعدم تنظيمها على أسس فكرية واضحة وعدم وضوح أهدافها لكثرة تحولها من أحزاب معارضة إلى أحزاب مؤيدة.

---

(1)محافظة، مصدر سابق، ص126.
(2)محافظة، مصدر سابق، ص137-138.

المبحث الثاني

الحياة الحزبية في الأردن بعد الاستقلال 1946-1989

بدأت تتضح معالم هذه الفترة بحصول الأردن على الإستقلال عام 1946، وتراجع النفوذ البريطاني عن مواقع صنع القرار، وقد تم تعريف الدولة بأنها المملكة الأردنية الهاشمية، وفقاً لدستور عام 1946 ، واستكمل هذا التعريف مضمونه الكامل بدستور 1952 فعرف المملكة الأردنية الهاشمية بأنها "دولة عربية والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم نيابي ملكي وراثي".

وكانت الفترة ما بين الإستقلال وصدور دستور 1952 مرحلة مخاض وتبلور، فعلى الصعيد الدولي بدأ الأردن يأخذ موقعه في العالم كدولة مستقلة، وأصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وباشر سيادته الخارجية، وفقاً لمصالحه ومبادئه، وعلى الصعيد العربي بدأ الأردن ممارسة دوره بنشاط، فدخل في التفاعلات السياسية العربية من أوسع أبوابها [1].

ويمكن القول بأن هذه المرحلة بدأت بعد حرب 1948 وإقامة دولة إسرائيل ووحدة الضفتين؛ مما أدى إلى تغيير التركيبة السكانية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وقد شهدت إدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسي الأردني مثل وضع دستور جديد للبلاد عام 1952 وإقرار أول قانون للأحزاب السياسية عام 1955.

شهد الأردن مع بداية الخمسينات من القرن العشرين عملاً حزبياً أكثر نضوجاً وبخاصة بعد صدور دستور 1952 وما تضمنته المادة 16 منه بحق الأردنيين في تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية، على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، و يمكن أن نطلق على مرحلة الخمسينات في العمل الحزبي مرحلة (الأحزاب العقائدية) التي بدأت ملامحها تتضح مع حصول الأردن على الإستقلال عام 1946 وإعلان قيام المملكة [2].

وتشكلت في هذه المرحلة العديد من الأحزاب السياسية العقائدية التي كانت ممنوعة من العمل والنشاط السياسي وتمثلت الأحزاب العقائدية في أربعة إتجاهات فكرية:

---

(1)نقرش ،.مصدر سابق، ص55.
(2) مصالحة، محمد، 1999، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دار وائل، ط1، ص41.

الأحزاب الدينية:

تمثلت الأحزاب الدينية بحزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين التي تشكلت في الساحة الأردنية عام 1945 التي اهتمت بالمفاهيم الإسلامية، ونشرتها في مطبوعات ونشرات وصحف وكتب، لكن علاقتها تأرجحت مع النظام بين التأييد والمعارضة حسب مقتضيات الأحداث، لكنها اهتمت بالحياة العامة، وساهمت في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية وإنجاح التعدد الحزبي في الحياة البرلمانية.

لكن حزب التحرير قام بطلب الترخيص عام 1952 ولم تتم الموافقة له على ذلك، والسبب هو تعارضه مع النظام السياسي، إذ يرى الحزب أن الأنظمة السياسية العربية غير شرعية؛ ذلك لأنها تحكم بأنظمة الكفر وأحكامه، وبالرغم من مقاومة الحكومة للحزب إلا أنه مارس نشاطه سرياً مستخدماً المساجد لكنه ترك أثراً سياسياً "واضحا" في مرحلة الخمسينات من القرن العشرين وساهم في تطور العمل السياسي على الساحة الأردنية من خلال العديد من الإجراءات التي قام بها محلياً.

الأحزاب القومية:

تمثلت بالعديد من الأحزاب السياسية منها حزب البعث الإشتراكي، حركة القوميين العرب، هذه الأحزاب القومية ركزت على إقامة نظام ديمقراطي برلماني وإلغاء المعاهدة البريطانية، وإجراء انتخابات برلمانية، والدعوة إلى الإستقلال، وتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعودة إلى الوحدة العربية، وإيجاد التشريعات والقوانين الناظمة، وتوحيد الرعاية الصحية والاجتماعية ونشر الوعي، وإطلاق الحريات العامة.

الأحزاب اليسارية:

تمثلت الأحزاب الشيوعية بالحزب الشيوعي الأردني، وحزب الجبهة الوطنية ،وهدف هذه الأحزاب هو إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، وإطلاق الحريات العامة، ودعت إلى الوحدة العربية والإستقلال والتحرر من السيطرة الإستعمارية، وبالوقت نفسه طالبت الحكومة بعدم الدخول في حلف بغداد.

الأحزاب الوسطية:

في هذه المرحلة تكونت العديد من الأحزاب الوسطية منها الحزب العربي الدستوري، حزب الأم، وكانت برامجها مؤيدة للنظام الملكي الدستوري النيابي الذي يقوم على فصل السلطات وتحرير الوطن العربي كاملاً من الإستعمار، وتحرير الأرض الفلسطينية، والتنويه بالخطر الصهيوني والدعوة إلى الوحدة العربية، والاهتمام بالشأن الأردني الداخلي بأكمله [(1)].

وهنا نستعرض أهم الأحزاب السياسية في هذه الفترة الزمنية بشكل موجز:

الحزب الوطني الإشتراكي:

تأسس عام 1954، برئاسة هزاع المجالي، ثم رأسه سليمان النابلسي الذي استطاع تشكيل أول حكومة حزبية في عهد الدولة الحديثة في الأردن عام 1956[(2)] ويعتبر من أكثر الأحزاب الأردنية آنذاك قرباً إلى مفهوم الحزب السياسي، إذ كان له مقر رئيسي في عمان ومقرات فرعية في عدد من المدن الأردنية الأخرى. [(3)].

وقد تألفت هيئته التأسيسية من السادة: هزاع المجالي، عبد الحليم النمر، أنور الخطيب، حكمت المصري، شفيق ارشيدات، كمال منكو، جريس هلسة، سعيدة الغرة، رشاد الخطيب، عبدالرحمن فرعون، حافظ حمد الله، نجيب الأحمد، صالح المعشر، عبد الفتاح درويش، حنا عطا الله، رشاد طوقان، وانتخب السيد هزاع المجالي أميناً للسر [(4)].

ويمكن تلخيص أهداف الحزب الوطني الإشتراكي بالمناداة بالحريات العامة، وأن الشعب الأردني هو جزء من الأمة العربية، وتحرير المواطنين من الفقر والجهل بتطبيق الإصطلاحات الإشتراكية[(5)] وكان له صحيفة أسبوعية ناطقة بإسمه تعرف بالميثاق، وفي تشرين الأول (1954) إستقال هزاع المجالي، وخلفه في أمانة سر الحزب سليمان النابلسي . [(6)].

---

(1)، العدوان،مصدر سابق، ص256-291.
(2)مهنا، أمين عواد (1992) تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950-1956) دراسة مقارنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، ، ص20.
(3) حازم نسيبة، (1990)تاريخ الأردن السياسي المعاصر، (1952-1967) المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ص82.
(4) نقرش، مصدر سابق، ص48.
(5) مهنا، مصدر سابق، ص21.
(6)نقرش، مصدر سابق، ص.ص 48.

حزب البعث العربي الإشتراكي:

تشكلت أول خلايا حزب البعث العربي الإشتراكي في الأردن عام 1948، وتألفت من: سلمان الحديدي، وعبد الرحمن شقير، أمين شقير، راضي الشخشير، حمدي الساكت، حازم جودة، وانخرط في صفوف هذا الحزب مجموعة من الشباب الفلسطيني منهم عبد الله نعواس، عبد الله الريماوي، بهجت أبو غريبة، وكانوا قد أصدروا جريدة البعث في مدينة القدس عام 1949، قبل انضمامهم للحزب.

وبتاريخ 5 شباط 1952 تقدمت مجموعة تمثلت بـ: عبد الله الريماوي، عبد الله نعواس، أمين شقير، منيف الرزاز، وآخرون بطلب ترخيص إلى الحكومة إلا أن ذلك الطلب قد رفض، وقد برر الرفض بحجة أن أهداف الحزب تعتبر مخالفة لأحكام الدستور، إلا أن الحزب طعن بقرار الرفض، وحصل على حكم من محكمة العدل العليا بإلغاء قرار وزارة الداخلية السابق والسماح له بمزاولة نشاطه[1]، و قررت المحكمة في 1955/8/28 اعتبار الحزب قائماً، ومارس نشاطه حتى حل الأحزاب عام 1957.

ويمكن تلخيص أهداف الحزب العربي الاشتراكي وغاياته في تلك المرحلة بما يلي: تحقيق الوحدة العربية، تحقيق الإشتراكية في المجال الإقتصادي، محاربة الإستعمار والإمبريالية، محاربة الأمية والجهل والتخلف، السعي في تغيير البنى السياسية والإجتماعية والإقتصادية لبعض النظم السياسية، معادات السياسات الأردنية المرتبطة مع القوى الغربية.

الحزب الشيوعي (الجبهة الوطنية):

انبثق الحزب الشيوعي الأردني نتيجة توحد الخلايا الماركسية في شرق الأردن التي تشكلت في عدة مدن أردنية، وقررت تأليف قيادة مركزية مكونة من نبيه ارشيدات، عيسى مدانات، إبراهيم الطوال، حنا حتر، فريد العكشة، وحنا هلسة عام 1949 [2]، وارتبطت نشأة الحزب كثيراً بالساحة الفلسطينية وتطورات الأحداث عليها، لأن أول ظهور لهذا الحزب كان قبل حرب 1948 على الساحة الفلسطينية لينشط فيما بعد وحدة الضفتين حيث وجد له تربة خصبة في المخيمات الفلسطينية، ولدى أفراد الطبقة الكادحة في المدن الأردنية، فالتقت التطلعات النضالية الوطنية للفلسطينيين مع الظروف الإقتصادية للأردنيين على تنشيط فعاليات الحزب وإيجاد استقطاب جديد له.

---

(1) مهنا، مصدر سابق، ص20.

(2) مشاقبة، أمين(2005) التربية الوطنية ونظام السياسة الأردني، ط7، دار حامد للنشر، عمان، ص285.

وفي عام 1951 بدأ الحزب بتجديد وإعادة التنظيم على الساحة الأردنية الفلسطينية ونشط في عملية التعبئة والتحريك للجماهير ضد نظام الحكم في الأردن وسياساته بتنظيم العديد من المظاهرات والإضطرابات[1].

ومن بين القيادات المعروفة لهذا التنظيم، فؤاد نصار السكرتير العام للحزب، رضوان الحلو، حمزة الوزير، رشدي شاهين، رجا غانم.

حزب الأمة:

تأسس هذا الحزب عام 1954، وكانت اللجنة التنفيذية مشكلة من السيد سمير الرفاعي رئيساً، عبد المهدي الشمايلة، عبد الرحمن السكسك ووحيد العدوان وموسى الكيالي وكامل عريقات وإسماعيل البلبيسي، وكان من أعضائه السادة أسعد كمال، أنور النشاشيبي، وبشارة غصيب، وسعيد علاء الدين، وصبحي زيد الكيلاني، وعاكف الفايد، وعمر مطر، وفوزي جرار، واعتمدت مبادئ الحزب على مطالب عامة مثل تحرير الوطن العربي من النفوذ الأجنبي، وتحرير الأرض المغتصبة وتأمين رفاهية الشعب الأردني، وتوفير الجو الحر المستقل للنشاطات السياسية، وبعد ثلاثة أشهر انسحب كل من إسماعيل البلبيسي وكامل عريقات من عضوية اللجنة، وحل محلهم السيد قاسم الهنداوي وعبد الرؤوف الفارس، ونظراًلأن مبادئه كانت فوق طاقة حزب سياسي بحجمه فإنه لم يستطع الإستمرار وحلّ نفسه بنفسه بتاريخ 14 /1954/11 متحججاً بكبت الحريات وتقييد الصحافة[2].

حركة القوميين العرب:

أدى الواقع السياسي والإجتماعي في الوطن العربي إلى ازدياد درجات الوعي لدى شرائح المجتمع ،الأمر الذي بلور فكرة الأحزاب وعمل على امتدادها إلى الأردن باعتباره جزءا من الوطن العربي، وهذا ما حدث لحركة القوميين العرب [3] وتعود الفكرة الأساسية لهذا التيار إلى بداية ثلاثينيات هذا القرن حينما تشكل (نادي العروة الوثقى) في بيروت.

امتدت هذه الحركة إلى الساحة الأردنية على يد مجموعة من المثقفين في الأردن، الذين عملوا في البداية تحت اسم (النادي الأدبي العربي) حتى نهاية عام 1954.

ومن أهم أهداف هذه الحركة: تحقيق الوحدة العربية التاريخية، تحرير فلسطين، المناداة بالإستقلال والتحرير وبحق تقرير المصير، محاربة الإستعمار والإمبريالية والقوى المتحالفة معها.

---

(1)حازم نسيبة، مصدر سابق، ص24.
(2) نقرش، مصدر سابق، ص50.
(3)مهنا، مصدر سابق، ص18.

عملت هذه الحركة ضد التدخل الأجنبي (البريطاني) المتمثل بوجود القيادات العسكرية في الجيش العربي، واتخذت موقفا معاديا من حلف بغداد، وسارت في اتجاه مضاد لسياسات نظام الحكم الذي اتهمته بالرجعية [1]، حتى أصبحت هذه الحركة موضع شك ومحاربة في معظم الأقطار العربية لإتهامها بتبني سياسات ثورية لا دستورية[2].

ومن أهم الأحزاب التي ظهرت على الساحة الأردنية خلال هذه الفترة :

جماعة الإخوان المسلمين:

1- تأسيس الجماعة:

تأسست الجماعة في مدينة الإسماعيلية في مصر عام 1928 وكان مؤسسها الشيخ حسن البنا، .بعد سقوط الدولة العثمانية لسد الفراغ الفكري والسياسي [3]، فهي هيئة جامعة تعمل لإقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف، فهي تتمثل بالصورة الصحيحة للإسلام أفراداً وجماعات، وتبليغ دعوى الإسلام إلى الناس كافة وإلى المسلمين خاصة، ويتحقق نشر دين الله عن طريق جمع القلوب والنفوس على مبادئ الإسلام ولتجديد أثره الكريم وكذلك إحياء روح الجهاد لتحرير الوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامي [4]، تعاهد حسن البنا مع ستة أنفار من إخوانه على تكوين أول نواة لجماعة الإخوان المسلمين في آذار 1928 وكانت البداية من الإسماعيلية، وفي عام 1932 نقل إلى القاهرة، وكان لذلك أثر كبير في الدعوة حين أخذت طوراً جديداً، وأسس المركز العام بالقاهرة [5].

وفي بداية الأربعينات تم تنظيم الجماعة، فوضع الإخوان ثقتهم المطلقة في الشيخ حسن البنا الذي أصبح مرشداً عاماً مدى الحياة، وفي خضم إضطراب الأحوال بمصر أتهم الإخوان بإغتيال النقراشي نائب رئيس وزراء مصر عام 1948، وبعدها جرى اغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة في 12/شباط/1949 في مدينة القاهرة على أيدي عناصر من قصر الملك، وخلفه الشيخ حسن الهضيبي، وبعد عام 1952 تعاون الإخوان مع الحكم الجديد(حكم الثورة) ،مع أن هذا

(1)أمين مهنا، مصدر سابق، ص19-20.
(2)حازم نسيبة ، مصدر سابق، ص85.
(3) الحلالمة ،الحارث محمد، (2013)، الإسلام السياسي وثورات الربيع العربي، الجامعة الأردنية،ص38.
(4)جرادات، مهدي،(2006)موسوعة الأحزاب السياسية في الوطن العربي، عمان، دار أسامة للنشر، ص269.
(5) المصدر السابق، ص271.

التعاون لم يستمر بل انقلب إلى صراع دموي أدى إلى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، ثم إلى التنكيل بالإخوان المسلمين في مصر [1].

ترفع الجماعة الشعار "الله غايتنا، ومحمد بن عبد الله (الرسول) قدوتنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا.

شاركت الجماعة في حرب 1948 فنتج عن ذلك أن طلب الإنجليز من الملك فؤاد حل الجماعة لأنها أذاقت اليهود أصحاب الإنجليز الويل فكادت تخرجهم من فلسطين، وقام الملك فؤاد بحل الجماعة، وصدر الأمر وهم في ميادين القتال وقامت الحركة بدعم جمال عبد الناصر وحكومته لأنه كان عضواً فيها، ووعد بتطبيق الشريعة والتعاون معها في بداية الأمر، إلا أن رغبة عبد الناصر في الإنفراد بالحكم أدت إلى منع الحركة من الوجود واعتبارها حركة ممنوعة من العمل [2].

2- الإخوان المسلمون في الأردن:

دخلت دعوة الإخوان المسلمين إلى الأردن عام 1943 حيث قدم أحد الدعاة المصريين واجتمع بعدد من الشباب، أسفر الإجتماع عن إقناعهم بأفكار الإخوان، ولم تنشأ الحركة أن تتخذ لنفسها صفة الحزب، وهي لا تهدف إلى التغيير بالعنف، وإنما تتوخى الإصلاح بالنصح والإرشاد، واستمر الإخوان في نشاطهم حتى عام 1952 فنظموا أنفسهم بشكل مركزي، واختاروا مراقباً عاماً هو السيد محمد عبد الرحمن خليفة، ومارس الإخوان العديد من الأنشطة السياسية، وانتقدوا التدخل البريطاني في الأردن، ورحبوا بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وباركوا خطوة تعريب الجيش، ودخل الإخوان الإنتخابات في عام 1956 ،وكان لهم مرشحون في مناطق المملكة كافة وترشح منهم السادة محمد عبد الرحمن خليفة، حافظ عبد النبي، عبد الباقي جمو، عبد القادر العمري، وفي فترات انحسار الأنشطة السياسية كان الإخوان يقومون بالعديد من الأعمال الخيرية من أهمها المستشفى الإسلامي في عمان، وأخذ الأخوان موقفاً حذراً من العمل الفدائي رغم انخراط بعض من أفرادهم في صفوف حركة فتح، ولكن بعد أحداث أيلول 1970 تجنبوا الموقف وابتعدوا عن كل العمل الفدائي، ولم يقوموا بمحاولة إنشاء تنظيمهم الخاص اعتماداً منهم أن الوقت والظرف غير مناسبين لممارسة الجهاد، وذلك لأن إعداد الجيل المسلم لم يتم بعد [3].

---

(1)نقرش ، مصدر سابق، ص76.
(2)جرادات، مصدر سابق، ص272.
(3)نقرش ، في الأردن، مصدر سابق، ص77-78.

حزب التحرير الإسلامي:

حزب التحرير حزب سياسي مبدأه الإسلام، وغايته استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة إسلامية، وقد تأسس الحزب من مجموعة من النشطاء الذين كانوا ضمن جماعة الإخوان المسلمين، ولما لم يتفقوا معهم على أسلوب العمل قام نفر منهم بالإنفصال عن الجماعة، وشكلوا حزباً سياسياً بقيادة الشيخ تقي الدين النبهاني، وتشكل الحزب في القدس عام 1952، وعندما تقدم خمسة أشخاص هم السادة: تقي الدين النبهاني، داوود حمدان، منير شقير، عادل النابلسي، غانم عبدو، بطلب رسمي لترخيص للحزب باسم حزب التحرير، رفض الطلب من قبل الحكومة بحجة مخالفته لنصوص الدستور وروحه[1]، لأنه جاء في النظام الأساسي للحزب الذي أرفقه المؤسسون بأن الحزب يسعى لاستئناف الحياة الإسلامية، ويسعى إلى الوصول إلى الحكم لتحقيق أهدافه المتمثلة بقيام دولة إسلامية معتبراً الأردن نقطة انطلاق لبناء هذه الدولة؛ وذلك ما جعل الحكومة ترفض ترخيصه. وعلى الرغم من أن الحزب لم يرخص له، أبداً وظل يمارس نشاطه بصورة سرية إلا أنه نشط في سنواته الأولى نشاطاً ملحوظاً.

واعتمد الحزب في نشاطه على المنشورات والبيانات السياسية والكتيبات، ومع أن الحزب تعرض للملاحقة والإعتقالات كغيره، إلا أنه استطاع تنظيم عدد من التظاهرات عندما زار (البابا) الأراضي المقدسة عام 1964، حاول الحزب أن ينشىء عدة فروع له في البلاد العربية، ولكنه لم يلاق الإنتشار الذي لاقاه في البداية ،وقد يكون حزب التحرير هو الحزب الوحيد الذي إلتقت الأحزاب كافة على مهاجمته والتشكيك فيه من الحزب الشيوعي إلى الإخوان المسلمين، ومع أن قيادة الحزب جاءت أساساً من صفوف الإخوان إلا أن محاولات التوحيد والتصالح لم تسفر عن أي شيء، بل بالعكس يبدو أن هناك حالة مستمرة من الخصومة والتناقض [2].

---

(1)نقرش، مصدر سابق، ص78.
(2)المصدر نفسه ص 79-80.

الأحزاب السياسية في هذه المرحلة جاءت نتيجة للظروف السياسية التي عاشتها المنطقة، فاقتصرت عضوية هذه الأحزاب على فئات وشرائح معينة مثل الأثرياء والإقتصاديين والوجهاء، لكنها لم تشمل أفراد الطبقة الوسطى من المجتمع الأردني، لأن الأصل في دور أي حزب سياسي أن يخترق البنى الاجتماعية كافة، فكان هذا ظاهراً في الحزب الوطني الإشتراكي الذي كانت هيئته التأسيسية مكونة من بعض السياسيين والنواب السابقين والمتنفذين بالحياة الإجتماعية والعشائرية [1] .

وأتسمت الأحزاب السياسية أيضا بضعف التنظيم وعدم تماسك وترابط حلقات الحزب بالرغم من تركيزها على القضايا المتعلقة بالتغير الإجتماعي، وعمليات التنشئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، إلا أنه عند التطبيق لم تتبلور مطابقة برامجها مع أرض الواقع، بل شغلت نفسها بالجانب السياسي المتمثل بمحاربة الاستعمار والوحدة العربية والنظم الرجعية وتحرير فلسطين، مما أعطى النظام السياسي نوعاً من التبرير في حظر الأحزاب السياسية. [2].

في 25 نيسان 1957 صدر قرار بحل الأحزاب السياسية في البلاد، واعتبارها خارجة عن شرعية النظام السياسي الأردني، فأصبح العمل السياسي الحزبي محظوراً، وقدمت الحكومة عدداً من التبريرات لحظر الأحزاب السياسية هي [3]:

1- أن العديد من الأحزاب التي نشأت بموجب الدستور الذي نص على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي كانت تعمل ضد النظام محاولةً قلبه، وبالتالي كانت الأحزاب خصماً للنظام وليست شريكاً له، وتبين ذلك من مجموعة من الظواهر برزت على عدد من الأحزاب السياسية، فحزب حركة القوميين العرب في بداية تأسيسه ركز على الوسائل والأساليب ذات الصبغة العسكرية وأساليب العمل الجماهيري، ويلاحظ أن توجهات هذه الحركة لم تتسم في الحفاظ على العلاقة الودية سياسياً وفكرياً مع النظام السياسي الأردني، وذلك ظهر من المنشورات والكتابة على الجدران، أما حزب البعث العربي الإشتراكي فقد سار على خطة العمل نفسها التي ارتسمت له في سوريا، وقد كانت تسير في إتجاهين، الإتجاه الأول يتمثل في الوصول إلى البرلمان عن طريق الإنتخابات، والثاني يتمثل في التغلغل في صفوف القوات المسلحة، ويفسر هذا بأنه خطوة للإنقلاب على نظام الحكم.

---

(1)العدوان، مصدر سابق، ص289.

(2)الحسامي،أحمد(2010)،الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في التنمية السياسية، رسالة ماجستير منشورة،ص51.

(3) نقرش ، مصدر سابق،ص86.

2- إن الأحزاب مارست التخريب الفكري والتخريب المادي، وتجلى ذلك بالشغب والإضطرابات التي عمت جميع مناطق المملكة و بالمنشورات التي طالبت بعودة حكومة النابلسي.

3-مارست الأحزاب نشاطات سرية، وقد حصلت على تمويل من الخارج، وظهر هذا في الحزب الشيوعي الأردني الذي حصل على التمويل من الحزب الشيوعي السوفييتي لدعم المنشورات والمطبوعات والقيام بنشاطات أخرى لنشر توجهاته وأفكاره [1].

ومرت الأحزاب السياسية بعد الحظر بالكثير من المنعطفات، فقامت الأحزاب السياسية غير اليسارية بحل نفسها، أما الأحزاب اليسارية فعملت سراً منذ ذلك الحين حتى أوائل التسعينات من القرن الشعرين.

ومن نتائج الحظر عملت الأجهزة الأمنية على اضطهاد الأحزاب السياسية، ولاحقت أعضاءها وحاصرت نشاطاتها، وفصلت منتسبيها من الوظائف الحكومية، وشوهت صورتها لدى المواطنين.

وقام النظام السياسي في أوائل الستينات باستقطاب الكثير من أعضائها وتجنيدهم في صفوف الحكومات المتعاقبة، أدى ذلك إلى انعكاس اتجاهات المواطنين نحو العمل الحزبي، فقد ظهرت هذه القيادات وكأنها تخلت عن شعاراتها ومبادئها التي كانت تطرحها في مقابل حصولها على هذه المكاسب، ونتيجة لذلك لم يكن لهذه الأحزاب التي عملت سراً أي دور فاعل في الحياة السياسية.

---

(1)العدوان، مصدر سابق، 284.

المبحث الثالث

الحياة الحزبية في مرحلة الانفراج الديمقراطي(1989- 2003)

تواصلت التغيرات التي شهدها العالم، وألقت بظلالها على كافة الشعوب في أواخر القرن العشرين، فقد شهد العالم أوضاعاً سياسية جديدة وتعدلاً ديمقراطياً، وبدأت هذه الملامح بالظهور في منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات وتأكدت في التسعينات من القرن العشرين فاحتلت الديمقراطية إهتمام النظم السياسية العالمية مع الإختلاف في تفسيرها من نظام سياسي لآخر،خاصة أن مفهوم الديمقراطية يحتاج إلى ثقافة سياسية وقيم مجتمعية لدى المواطنين والأنظمة السياسية، ويحتاج إلى مؤسسات ديمقراطية فاعلة مثل المجالس النيابية، الدستور ،والأحزاب السياسية والاإنتخابات الدورية وحرية الصحافة وإستقلال القضاء، ومعنى وجود ديمقراطية حقيقية يعني ذلك أن تحترم هذه المؤسسات وتفعل ،وأن تُمثل التعددية السياسية والفكرية وأن يُحترم الإنسان وتصان حقوقه، وأن تُحترم إرادة الأغلبية.

المطلب الأول

الحياة الحزبية بعد عام 1989(مرحلة الإنفراج الديمقراطي)

انعكس التحول الديمقراطي بصورة واضحة على الأردن في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بعد سنوات طويلة من الانقطاع ترافقت مع الكثير من تجاوزات السلطة التنفيذية التي انفردت باتخاذ القرارات؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمات مالية وإقتصادية وإجتماعية بدورها انعكست على فئات الشعب بأكمله.

في نيسان 1989عمّت الإضطرابات والإحتجاجات والتظاهرات الشعبية معظم مناطق المملكة خاصة في جنوب المملكة لعوامل عديدة، منها عوامل داخلية مثل العامل الإقتصادي الذي مر به الأردن والمديونية التي تجاوزت ثمانية مليارات دولار، والبطالة التي تجاوزت معدل 12% حسب الإحصاءات الرسمية [(1)] والعوامل السياسية الداخلية من أحكام عرفية وتهميش و مصادرة الحريات، وهناك عوامل خارجية مثل انهيار الإتحاد السوفييتي الذي عمل على ظهور نظام القطب الواحد ومطالبة أمريكا بالديمقراطية والإصلاح السياسي وتفردها في الساحة العالمية، وتفاعلت هذه العوامل

---

(1) المصالحة، مصدر سابق، ص80.

مع بعضها، فدفعت الأردن إلى القيام بخطوات ملموسة لملء الفراغ السياسي في البلاد، واستئناف الحياة الحزبية والبرلمانية ومشاركة الجماهير في إتخاذ القرارات، ومن هنا لا بد من وجود مرحلة تعرض على تبني الديمقراطية بكل جوانبها، لذلك حدد يوم (8-11-1989) موعداً الإنتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر حتى يقوم بوظيفته التشريعية والرقابية ضمن دستور الدولة، وجرت الإنتخابات وشاركت الأحزاب السياسية ضمن قوائم حزبية بالرغم من حظرها قانونياً، ولكن الحكومة غضت الطرف عنها، فاستطاعت الأحزاب الحصول على مقاعد في المجلس بلغت (29) مقعداً من أصل ثمانين [1] وعمل النواب الحزبيون داخل المجلس الحادي عشر بقوة، ولكن كان هناك إختلاف في الرؤية السياسية في عدد من القضايا فيما بينهم وبين الحكومة؛ لذلك سعت الحكومة إلى استخدام سياسة الاحتواء والاستيعاب، فنصّبت بعض رموز القيادات الحزبية مناصب وزارية، لكن الأحزاب السياسية بدورها ضغطت على الحكومة، وطلبت العديد من القوانين التي تؤسس لمرحلة من مراحل المشاركة السياسية، و اتخذت الحكومة العديد من القرارات أهمها [2] :

- إلغاء الأحكام العرفية في 30-3-1992، التي فُرضت من 1967/6/5.
- إلغاء قانون الدفاع الذي بدأ العمل به من عام 1939،ثم أُلغي بقانون رقم (13) لعام 1992.
- إعطاء صلاحيات أوسع للقضاء بموجب قانون محكمة العدل العليا.
- إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992 الذي أجاز العديد من الأحزاب السياسية التي حظرت فترة زمنية طويلة.
- إصدار قانون الانتخابات رقم (22) لسنة 1986 المعدل لعام 1989.
- إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر رقم 10 لعام 1993.

(1) مجلس الأمة الأردني، مديرية الدراسات والأبحاث، ص24.
(2)العزام، عبد المجيد،2006، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد2، ص370.

المطلب الثاني

الأحزاب التي أسست في هذه الفترة

الأحزاب الدينية :

حزب جبهة العمل الإسلامي:

تأسس الحزب عام 1992، بعد التحضير للحزب، فقد استمرت المرحلة التحضيرية قرابة العامين، ثم جاء الحزب ليعبر عن عملية توسيع للإطار السياسي والنشاطي لجماعة الإخوان المسلمين.

لا يوجد صحيفة ناطقة رسمياً باسم الحزب ، لكن جريدة السبيل اليومية تعبر عن اتجاهاته .

أهداف الحزب العامة:

ترسيخ الوحدة الوطنية وترسيخ المنهج الشوري والديمقراطي، والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة.

أهداف الحزب الخاصة:

ضرورة تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع، ترسيخ أركان الشورى، ضمان التعددية السياسية وحماية الإنسان كما يؤكدها الإسلام، ضمان حرية الرأي والتعبير للمواطنين كافة، احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة[1].

الدور السياسي للحزب:

ساهم الحزب في إصدار ما عرف بالميثاق الوطني الأردني عام 1992، إذ يعتبر الميثاق وثيقة تعاقدية توافقية تعبر عن ائتلاف سائر أطياف العمل السياسي الوطني على جملة من الثوابت والمرتكزات هي: تأكيد هوية الأمة وثقافتها العربية الإسلامية، واعتبار الشريعة الإسلامية المصدر

---

(1) جرادات، مصدر سابق، ص 11.

الرئيسي للتشريع، والتشديد على ترسيخ احترام الحريات العامة، وإقامة دولة القانون وتدعيم الديمقراطية.[1]

الهيكل التنظيمي للحزب يتكون من :

- الهيئة التأسيسية .
- الهيئة العامة .
- المؤتمر العام .
- مجلس الشورى .
- المكتب التنفيذي .
- الهيئات الإدارية للفروع .[2]

الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء):

هي حركة سياسية تأسست عام 1993 تحت شعار (تعال نتعلم كيف نختلف)، وترتكز الحركة في فكرها وأهدافها على خمس جدليات أساسية هي: جدلية العروبة والإسلام، وجدلية الديمقراطية والشورى، وجدلية العقل والنص المطهر، والمذهبية الإقتصادية الإسلامية والعلاقة الإسلامية المسيحية . وللحزب صحيفة أسبوعية تسمى العصر الجديد ، وسيعاد إصدارها من جديد.

جاء في ميثاق الحزب تحت بند الأسس الفكرية والسياسية، أن حزب الحركة ينطلق من الآتي:

إن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هما المرجعية والنبع اللذان تستند إليهما الحركة في توجهاتها العامة، وأن جدلية العقل والنص المطهر هما القاعدة التي ينطلق منها الحزب لإيجاد الحلول للمشاكل المعاصرة، يؤكد الحزب إعادة القراءة والتأمل في كتاب الله بصورة جديدة مختلفة عما كان سائداً لإكتشاف عبقرية "الإتجاه العام للقرآن"، يؤكد الحزب أن مسألة الإيمان مسألة ضمير، وليس من حق الحزب أن يحاسب أحداً على ما يمكن تسميته تقصيراً من قبل البعض، لأن علاقة السلم بالله علاقة مباشرة بلا وسطاء، يعتبر الحزب الإسلام حضارة عظمى بنتها السماء والأرض، وهي حضارة حية،

---

(1) جرادات، مصدر سابق ،ص ص 11- 14.
(2)مركز القدس للدراسات السياسية، (2013) ، دراسة بعنوان دليل الأحزاب السياسية الأردنية، الأحزاب الدينية ،أكتوبر 2013.

متفاعلة مع غيرها، أما الأسس السياسية الدافعة لحزب الحركة فإنها معنية بالعمل السياسي بإعتباره خدمة لمصالح الأمة، وإن قيم الحرية، والمساواة والعدالة، قيم مقدسة تستحق الدفاع والكفاح لتترسخ، إن الحزب ملتزم بالتحولات الحضارية في بلادنا، وهي حرة في سلوك السبيل الأقوم والإشتراكي[1].

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر الوطني العام .
- مجلس الامناء .
- الأمانة العامة .[2].

أهداف الحركة:

تحرير فلسطين كاملة، وتحقيق الوحدة العربية تحت راية الإسلام، وإعادة الإعتبار والإلتزام للعقل، والمساهمة في تحرير المواطن العربي من كل إشكال الجهل والتخلف، وتعزيز نفوذ الإسلام، وبناء ذراعه الجهادي في الجناح الغربي – فلسطين، توحيد جناحي الوطن شرق النهر وغربه، ووحدة إندماجية لا انقسام لها، والسعي إلى بناء مؤسسات الحزب المختلفة لخدمة الوطن والمواطن[3].

حزب الوسط الإسلامي:

تأسس الحزب عام 2001 على أيدي مجموعة من رجال الأعمال والأساتذة والأطباء ورجال القانون وموظفين يعملون في عدة وزارات حكومية يحملون مختلف المراتب، بالإضافة إلى أصحاب المهن البسيطة، وهو حزب يرتكز خطابه على أن الإسلام مرجعيته، وهو وسطي التوجه، أردني الإنتماء، سياسي الأداء.

شعار الحزب (وكذلك جعلناكم امةً)، وأما صحافة الحزب فتتمثل بمجلة الوعي الداخلي، نشرة الوسط، والنشرات الداخلية .

الهيكل التنظيمي للحزب :

- رئاسة الحزب .

---

(1) جرادات ، مصدر سابق، ص 15.
(2) مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .
(3) جرادات ، مصدرسابق، ص 16.

- مجلس الشورى .
- مكتب مجلس الشورى .
- الهيئة العامة .
- المؤتمر العام .
- اللجان المركزية .
- مجلس الخبراء .
- المحكمة المركزية .
- محكمة الإستئناف . [1].

أهم منطلقات الحزب:

يؤمن الحزب بأن الإسلام عقيدة ومنهاج حياة، ويؤمن بمبدأ المشاركة في كل جهد خير يصب في إتجاه مصلحة الوطن والمواطن، ويرى أن ساحة العمل السياسي تتسع للجميع ، ويؤمن بأهمية الحرية، ويؤمن أن الأردن القوي وأنه لبنة في بناء الأمة، يؤمن بأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأساسية للأمة العربية والإسلامية، يؤكد الحزب ضرورة الإهتمام بالقضايا الإسلامية المعاصرة، والحوار الفكري أساس العمل السياسي داخل الحزب، وعليه فإن الحزب لا يعتبر سقفاً محدوداً لإبداء الرأي، ويؤمن الحزب بأهمية تأمين الحياة الكريمة للمواطن، وتحقيق حاجاته المعيشية والوظيفية والصحية[2].

الأحزاب اليسارية :

حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد":

حزب يحمل شعار نحو أردن وطني ديمقراطي، حصل على الترخيص عام 1993، وحمل مبادئ وتوجهات أهمها: إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وتنظيم الطبقة العاملة وتوحيدها وحماية مصالحها وحقوقها، والمساواة للمرأة وصيانة حقوقها، ومواجهة الصلح والتطبيع مع إسرائيل، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير.

---

(1) مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .
(2) جرادات، مصدر سابق، ص 47-49

وللحزب وسيلة إعلامية هي صحيفة الأهالي، وهي أسبوعية، تصدر كل أسبوعين، وقد صدر العدد الأول منها عام 1991.

الهيكل التنظيمي للحزب:

- المؤتمر الوطني العام .
- المجلس الحزبي العام .
- اللجنة المركزية .
- المكتب السياسي .[1]

فكرة الحزب:

يسعى الحزب إلى توطيد وحدة طبقات الشعب وقواه الوطنية، وتنظيمها في جبهة وطنية متحدة للكفاح المشترك، من أجل إنجاز مهام التحرير الوطني والديمقراطية والتقدم الإجتماعي، وهذا مقدمة لا غنى عنها لتطوير المجتمع الأردني بآفاق ديمقراطية إشتراكية، بوسائل الإتصال والنضال الديمقراطي، وإن الحزب يسترشد بالماركسية اللينية دليلا للعمل ومرشداً للنضال في سبيل تحقيق أهدافه.

أهداف الحزب: تعميق الديمقراطية على قاعدة التعددية السياسية والحزبية والفكرية، التحرر من التبعية وبناء اقتصاد وطني إنتاجي مستقل، إنجاز إصلاح زراعي ديمقراطي جذري لصالح الفلاحين ، إنتهاج سياسة تربوية وطنية وديمقراطية، وصون المصالح المادية والروحية للشبيبة والطلبة والمهنيين والمعلقين والمثقفين، دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير ، المساواة للمرأة وصيانة حقوقها إ[2].

(1) مركز القدس للدراسات السياسية (2013) ، دراسة بعنوان دليل الأحزاب السياسية الأردنية ، الأحزاب اليسارية ، أكتوبر 2013 .

(2) جرادات، مصدر سابق، ص ص 17- 19.

حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني "وحدة":

تأسس الحزب عام 1990، وحصل على الترخيص عام 1993 ، تحت شعار من أجل أردن وطني ديمقراطي، واسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وللحزب أهداف إستراتيجية ومرحلية، تتمثل في الإشتراكية وتحرير فلسطين وبناء أردن وطني ديمقراطي.

فكرة الحزب:

- يسترشد الحزب بالمنهج المادي الجدلي، والنظرية الإشتراكية العلمية، ويستنير بكل الأفكار العلمية التي تخدم الإنسان وتقدمه وسعادته.
- يعمل الحزب على إحياء كل ما هو تقدمي وإنساني في تراثنا العربي والإسلامي وإغنائه.

أهداف الحزب :

الدفاع عن الوطن في مواجهة أية أطماع خارجية وخصوصاً الصهيونية، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يكون الشعب فيه مصدراً للسلطات، وتعزيز الديمقراطية في الأردن وتعميقها، والعمل على تعزيز العلاقات بين فصائل العمل العربي من أجل وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية تطوعية، والحزب جزء من القوى التحررية العاملة للمكافحة من أجل الديمقراطية والسلم والتقدم.(1)

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر الوطني العام .
- اللجنة المركزية .
- المكتب السياسي .(2)

الحزب الشيوعي الأردني:

تأسس الحزب في نيسان 1951م، وحصل على الترخيص بتاريخ 1993/1/17م، تحت شعار "يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا"، ويسعى الحزب كما جاء في النظام السياسي إلى النضال من أجل استقلال البلاد السياسي، وتطوير إستقلالها الإقتصادي بعيداً عن التبعية غير

---

(1)المصدر نفسه، ص ص 19، 20.
(2) مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .

المتكافئة، ومن أجل تحقيق التطور الشامل والمتوازن للبلاد عن طريق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة المستقلة والمتوازنة، وذلك لتحقيق العدالة الإجتماعية لتكون خطوة أولى، والإرتقاء بالمجتمع وتأهيله لبناء الإشتراكية؛ فهي التنظيم الأكثر عدالة في ظل الديمقراطية وسيادة العلاقات الإنسانية في المجتمع. وللحزب صحيفة رسمية هي صحيفة الجماهير أصدرت عام 1993 .

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر العام .
- اللجنة المركزية .
- المكتب السياسي .
- لجنة المراقبة الحزبية .
- لجان المناطق .
- اللجان المحلية .
- المنظمات القاعدية [(1)].

مبادئ الحزب وتوجهاته:

تعزيز الإستقلال الوطني والتصدي لعوامل التبعية الإقتصادية ، وتحقيق التقدم الإجتماعي، وإرساء قواعد المجتمع المدني، و إشاعة الديمقراطية في الحياة العامة ، وتوسيع قاعدة العدالة الإجتماعية بالإلتزام بقضايا الطبقة العاملة بمختلف أنواعها ،ويستلهم التجربة التاريخية الكفاحية لجميع شعوب الأرض وللمخزون الإنساني للخبرات الفكرية والعلمية ، ويستند في قضايا البحث والتفكير إلى النهج الجدلي العلمي للماركسية، وإلى معطيات العلوم في مختلف نواحي الحياة وميراث الفكر الإشتراكي العلمي.

أهداف الحزب:

صيانة إستقلال البلاد السياسي، وتطوير إستقلالها الاقتصادي، بناء مؤسسات المجتمع الأردني، وترسيخ عملها وحمايتها قانونياً، التمسك بالخيار الديمقراطي، وبالتعددية السياسية ،والدفاع عن القضايا المعاشية والإقتصادية والجماهيرية لأوسع قطاع من الجماهير الشعبية ، والنضال من

---

(1)مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .

أجل توسيع الثروة الوطنية، وتعظيم القاعدة المادية للوطن ، والدفاع عن قضايا المرأة والشباب، ومحاربة التعصب والطائفية والنعرات الإقليمية[1].

حزب اليسار الديمقراطي الأردني:

- تأسس الحزب بتاريخ 1994/7/20، تحت شعار ديمقراطية وتقدم وعدالة إجتماعية ووحدة، ويحمل الحزب ألهم الوطني والفلسطيني والعربي والدولي، وأهم مبادئه تطوير النظام السياسي بما يتوافق والأسس الواردة في الميثاق الوطني، وضمان حق المواطن في العيش الكريم، ودعم نضال الشعب الفلسطيني وصيانتها، ومقاومة المشاريع الهادفة إلى تقسيم الوطن العربي، وتوثيق الصلات مع كل القوى التقدمية والحركات المناهضة للإمبريالية. [3].
- نشأ نتيجة لإندماج ثلاثة أحزاب سياسية، وجناح منشق عن حزب يساري، وأعلن عن نفسه عام 1995م. وضم الحزب كلاً من الحزب الديمقراطي الإشتراكي والحزب العربي الديمقراطي الأردني، والحزب التقدمي الديمقراطي الأردني.

مبادئ الحزب وتوجهاته: [2]

أولاً المستوى الوطني:

تطوير النظام السياسي بتعديل القوانين القائمة دستورياً من أجل ترجمة الأسس الواردة في الميثاق الوطني ، وضمان حق المواطن الأردني في العيش الكريم من خلال دور الدولة والمؤسسات في الحماية الإجتماعية، وإنجاز إصلاح إداري حقيقي في الدولة يقضي على الفساد والمحسوبية، وصيانة حق التنظيم السياسي والنقابي والمهني والثقافي والإجتماعي.

ثانياً: على مستوى القضية الفلسطينية:

تأمين الإنسحاب الإسرائيلي التام من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس، ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقه في تقرير المصير على تراب وطنه وإقامة دولته المستقلة، ولا يوافق الحزب على أية اتفاقات أو ترتيبات تضر بالحقوق آنفة الذكر، ويعمل على صيانة العلاقات الأردنية الفلسطينية ومستقبلها الوحدوي، ومقاومة النزعات الإقليمية.

---

(1)جرادات ،مصدر سابق ، ص ص 20,22.

(2) الأحزاب السياسية الأردنية،(1993)،مؤلف جماعي ،هاني الحوراني واخرون، مركز الأردن الجديد للدراسات، ص 113 – 115.

ثالثاً: على المستوى العربي:

تعزيز العلاقات مع القوى السياسية العربية والإقليمية، ومقاومة المشاريع الهادفة إلى تقسيم الوطن العربي إلى نظم إقليمية معزولة ومرتبطة بالإستراتيجيات الغربية، الضغط من أجل خطوات أكثر تقدماً في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية نحو التكامل والوحدة، ودعم نضال القوى الشعبية في كل قطر من أجل إنهاء عنصر القمع إلى غير رجعة.

رابعاً: على المستوى العالمي:

- توثيق الصلات مع كل القوى الإقليمية والحركات المناهضة للهيمنة الإمبريالية.
- تنمية أشكال التعاون الإقتصادي والعلمي والثقافي والفني.

حزب الأنصار العربي الأردني:

هو حزب يساري تأسس بتاريخ 1995/12/11.

أهداف الحزب:

تحقيق المستوى الأفضل لحياة الإنسان الأردني، والعمل على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع كافة، وتكريس الحالة الديمقراطية ومبدأ التعددية السياسية التي تؤدي إلى خلق الجيل، الذي يسهم بشكل فاعل في بناء المجتمع الأردني الحديث، توجيه وسائل الإعلان والثقافة الوطنية بالصورة التي تجعلها تؤدي دوراً مميزاً في بناء الإنسان.

مبادئ الحزب وتوجهاته:

إن الإنسان هو رأس مال الوطن ، ويؤمن الحزب بأن طاقات الشباب هي الأدوات الرئيسية في عملية البناء، ولذلك فإنه يعمل على استثمار هذه الطاقات، وإن الوطن الأردني بقدر ما هو عزيز على أهله، ينبغي أن يكون دوماً عصياً على أدائه للنيل منه(1).

---

(1) جرادات ، مصدر سابق، ص 11.

حزب الشغيلة:

حزب يساري منشق عن الحزب الشيوعي الأردني عام 1997، تأسس بتاريخ 2001/6/3.

من مبادئ الحزب الرئيسية:

الوصول إلى بناء المجتمع الإشتراكي ، والمحافظة على استقلال البلاد والنضال من أجل الإستقلال الإقتصادي بعيداً عن أشكال التبعية ، والدفاع عن حقوق المواطنين عموماً، خاصة حقوق العمال والمزارعين ، ومحاربة القيم الإمبريالية ، وتطوير العلاقات بين الدول العربية، والعمل البناء من أجل إحياء المنظمات السياسية والإقتصادية المشتركة بين الدول العربية[(1)].

الأحزاب القومية :

حزب البعث العربي الإشتراكي:

حزب قومي، حصل على الترخيص بتاريخ 1993/1/18، تحت شعار" أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، يهدف الحزب إلى تحقيق الوحدة العربية ضمن نظام إقتصادي إشتراكي يوفر العدالة ويعمل لخير الأمة العربية والإنسانية، ومناهضة الإتفاقيات مع العدو الصهيوني ومجابهة التطبيع، وليس للحزب صحيفة رسمية صادرة عنه.

مبادئ الحزب وتوجهاته:

تعتبر الديمقراطية قاعدة أساسية في تكوين الدولة، والحزب يقتضي الإلتزام بها في جميع الممارسات الرسمية والشعبية والحزبية . حزب البعث العربي الإشتراكي حزب عربي قومي يؤمن بأن القومية حقيقة ثابتة، والحزب في قوميته كحزب عربي شامل يعالج القضايا العربية من وجهة النظر القومية العليا ، وحزب البعث الإشتراكي حزب شعبي يؤمن بأن السلطة ملك الشعب، وأنه وحدة مصدر السلطات، وأن قيمة أية حكومة في الوطن العربي، إنما تتبع من مدى انبثاقها عن إرادة الشعب وتمثيلها لتلك الإدارة تمثيلاً حراً.

---

(1) جرادات، مهدي، مصدر سابق، ص55.

ويؤمن الحزب بالمساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات دون تمييز في العرق أو اللون والجنس، وتأكيد واجب الدولة بالإهتمام بالتربية والتعليم والتعليم العالي واعتماد إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية.

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر العام .
- القيادة العليا . [(1)].

حزب البعث العربي التقدمي:

تأسس الحزب بتاريخ 1993/4/13، تحت شعار وحدة حرية إشتراكية، يناضل الحزب من أجل إعطاء الصورة الصحيحة عن إرادة العرب بأن يعيشوا أحراراً، وعن رغبتهم الصادقة في أن يروا الأمة العربية تتمتع بالحرية [(1)].

مبادئ الحزب وتوجهاته:

حزب البحث العربي، حزب قومي ينتمي إلى الجماهير الشعبية، يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب، ويؤمن أن للمرأة حق التمتع بحقوق المواطن كلها ، وأن الإشتراكية هي النظام الأمثل الذي يحقق العدالة الإجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص ، ويعمل الحزب على تكريس الحق الذي كفله الدستور للمواطن الأردني ، وإيلاء أهمية خاصة للسلوك الفردي العام بإعتباره قيمة حضارية[(2)].

حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة:

تأسس الحزب بتاريخ 1997/7/10، على أيدي (83) من أعضائه، من بينهم (30) امرأة، وشعار الحزب (حرية، وحدة، إشتراكية)، أما صحافة الحزب فتتمثل بصحيفة البديل الأسبوعية.

أهداف الحزب :

---

(1)مكز القدس للدراسات السياسية (2013)، دراسة بعنوان دليل الأحزاب السياسية الأردنية ، الأحزاب القومية، أكتوبر 2013 .
(2)جرادات ، مصدر سابق ،ص ص28 ،29 .

تحقيق الوحدة العربية، بالنهوض بمشروع نهضوي عربي على الصعد السياسية والاقتصادية والإجتماعية كافة ، وخلق إطار تنظيمي ديمقراطي جماهيري حقيقي.

الهيكل التنظيمي للحزب:

- مؤتمر الحركة العام .
- اللجنة المركزية .
- الأمانة العامة للحزب [1].

حزب العمل القومي "حق":

تأسس الحزب بتاريخ 1994/4/10، تحت شعار "وحدة، تحرير، ديمقراطية، إشتراكية"، ويهدف الحزب إلى تحقيق الوحدة العربية، وتحرير جميع الأجزاء المحتلة من الوطن العربي، وفي مقدمتها فلسطين، وتحرير المواطنين من الفقر والعوز، والإسهام على الصعيد العالمي في المعركة من أجل القضاء على الإمبريالية[2] ، وليس للحزب أي صحافة ناطقة .

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر العام .
- مجلس القيادة .
- اللجنة التنفيذية .

مبادئ الحزب وتوجهاته:[3]

تحقيق الوحدة العربية ، وتحرير جميع الأجزاء المحتلة من الوطن العربي، في مقدمتها فلسطين، وتحرير المواطنين من الفقر والعوز والوطن من التخلف والتبعية ، والإسهام على الصعيد العالمي في المعركة من أجل القضاء على الإمبريالية.

---

(1)مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .
(2) جرادات، ، مصدر سابق، ص 37-38.
(3)الحوراني ، مصدر سابق، ص 76-77.

حزب حركة لجان الشعب الأردني:

تأسس بتاريخ 2001/9/11.

أهم المبادئ:

الإلتزام بإبراز الهوية الحضارية العربية الإسلامية ، والإلتزام بوحدة الشعب الأردني على اختلاف منابته وأصوله، ورفض الإقليمية والطائفية رفضاً صارماً، ويؤمن الحزب بأن الأمة العربية وريثة الحضارة العربية والإسلامية، ويؤمن أن طموحات الأمة في التحرر والوحدة والعدالة الإجتماعية لا تتحقق إلا بتنظيم الجماهير الشعبية وتوعيتها، ويؤمن بأن الشعوب العربية هي القادرة على تحقيق الوحدة العربية.

أهم أهداف الحزب:

احترام الدستور وقواعد القانون وتوطيد الحكم الدستوري، والقومية العربية، إطاره الفكري الملهم "وبعزة العرب تتحقق عزة المسلمين "، وإسرائيل تبقى عدوا لنا ما بقيت على ممارساتها الإستيطانية، والقضية الفلسطينية قضية وطن مغتصب لابد من تحريره ، والحفاظ على الحقوق العمالية[1].

الحزب العربي الأردني:

حزب قومي، أُسس في 2002/8/28، ويصنف نفسه في إطار المعارضة، ويتوجه بالدرجة الأولى لحماية حقوق المواطن الإقتصادية والإجتماعية، ويعمل لتعزيز حضوره في أوساط الطبقة الفقيرة والنقابية، وشعار الحزب "الأردن قلب الأمة العربية النابض، وشعلة الحرية، ومركز الديمقراطية".

أهداف الحزب:

تجسيد واقع الإرادة الوطنية وذلك عن طريق رغبة الحزب في تغيير المفاهيم بالحوار الوطني الشامل، والمحافظة على الحقوق والواجبات لجميع أبناء المجتمع، دونما تمييز في العرق واللون

---

(1)المصدر السابق، ص51.

والدين والمذهب، وحرية الرأي والتعبير والإعتقاد ضمن القواينن والأنظمة المرعية في البلاد والثوابت والمنطلقات الوطنية والقومية[1].

الأحزاب الوسطية :

حزب العهد:

تنظيم سياسي وطني إصلاحي يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية وتنميتها بالوسائل الديمقراطية المشروعة التي يقرها الدستور والقوانين المنبثقة عنه، ويتمتع بالشخصية الإعتبارية. تأسس الحزب عام 2003، له نظام أساسي مكون من (30) مادة . ولا توجد صحافة للحزب ويبث أخباره عن طريق موقعه الإلكتروني .

مبادىء الحزب:

ينطلق الحزب في مبادئه ومرتكزاته من الإيمان بأن الأردن جزء من الوطن العربي الكبير، وأن الديمقراطية والتعددية والشورى هي السبيل لتحقيق طموحاته النهضوية وتقدمه وتطوره ، ويعتبر الحزب الإسلام الأساس في الانتماء الروحي والفكري والثقافي للأمة العربية، ويؤكد تمسكه بالتعددية السياسية والتنوع الفكري ضمن إطار الهوية الوطنية الواحدة، ويقر بأن الأردن انتماؤه قومي وإسلامي، وأن له في الوقت نفسه خصوصيته الأساسية في إطار شرعية نظامه الملكي الهاشمي وسيادته التي تضيف إلى وطنيته قيمتها وتميزها، ويؤمن حزب "العهد" بأن الهوية الوطنية الأردنية التي تنبع من مكونات الوطن أرضاً ومجتمعاً ونظاماً وتاريخاً موروثاً، هي ثوابت إجتماعية وسياسية، وهي هوية مفتوحة لكل من قبل المحتوى الدستورري للدولة الأردنية [2].

حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية:

تأسس الحزب تحت شعار "كلنا للأردن والأردن لأبنائه"، ويهدف الحزب إلى تعميق الإيمان بالديمقراطية أسلوباً للحكم، ومعالجة الأزمات الوطنية وأشكالها سياسياً وإقتصادياً وثقافياً، وكذلك تكريس قيم الإيمان في المجتمع الأردني بخاصة، والمجتمع العربي بعامة، ورفض احتلال أي شبر من الأرض العربية، ورفض التنازل عن الحق العربي. وللحزب صحيفة أسبوعية هي صحيفة الأردن العربي ، وتوقفت عن الصدور .

---

(1) جرادات ، مصدر سابق، ص 56.
(2) جرادات، مصدر سابق، ص 50-51

مبادئ الحزب وتوجهاته:

يسعى الحزب حسبما ورد في النظام الأساسي إلى تحقيق الأهداف التالية: تعميق الإيمان بالديمقراطية أسلوباً للحكم بتوطيد ضمانات حرية التعبير عن الآراء والأفكار والآراء بالكلام، معالجة الأزمات الوطنية وإشكالاتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، العمل الجاد لتعميق تضامن أقطار الديار الشامية وتعاونها، وصولاً إلى شطب إفرازات معاهدة سايكس بيكو، إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية وهيكلتها، تكريس قيم الإيمان في المجتمع الأردني بخاصة، والمجتمع العربي بعامة، رفض احتلال أي شبر من الأراضي العربية، توطيد الصلات والتعاون المشترك مع الدول الإسلامية وتوثيقها [1].

الهيكل التنظيمي للحزب :

- اللجنة التنفيذية .
- القيادة العليا .
- المكتب السياسي [2].

الحزب الوطني الدستوري:

تأسس الحزب في عام 1992، ورُخّص عام 1997 ، تحت شعار "نهضة، ديمقراطية، وحدة"، ويهدف الحزب إلى الإنتماء الوطني، فهو حق الوطن في أعناق أبنائه، وليس وقفاً على فئة أو جهة أو منبت أو عرق، وأن الأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن الوحدة العربية هي الحقيقة الثابتة لحماية الأمة [3]، لايصدر للحزب اي صحيفة حزبية أو نشرات منتظمة .

فكر الحزب ومبادئه:

الإنتماء الوطني، الإنتماء القومي، الإنتماء الروحي والفكري، الديمقراطية، الإنتماء الإنساني.

---

(1) الحوراني ، مصدر سابق ، صفحة 82.

(2)مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .

(3) جرادات، مصدر سابق، ص 38.

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر العام .
- المجلس المركزي .
- هيئة التوجيه المعنوي .
- اللجان الحزبية المختصة .
- الدوائر .
- الفروع .
- الشعب [1].

المرتكزات:

الوحدة الوطنية ،العدالة الإجتماعية، سيادة القانون، المرأة، الشباب، الثقافة، العمل والعمال، التنمية الاقتصادية، الزراعة، المياه والطاقة، الإدارة العامة والمحلية، العلاقات العامة والمحلية، العلاقات الأردنية الفلسطينية، العلاقات العربية، العلاقات الدولية [2].

حزب العمل الأردني:

هو حزب تأسس بتاريخ 1998/1/25، ويهدف الحزب إلى خدمة الوطن والمواطن والبيئة والسلام كأهداف رئيسية. [1].

من أهداف الحزب الرئيسية:

تحقيق الأمن والإستقرار للوطن بعيداً عن أشكال العنف السياسي ، ودعم السلام العادل والشامل، وبث روح المحبة والتفاهم بين الشعوب والمشاركة في المؤتمرات الدولية ، والعمل من أجل

---

(1)وزارة الداخلية ، قسم الأحزاب السياسية .
(2)الحوراني ، ص ص 151-155.

القضاء على البطالة ، والمساواة للمرأة وصون حقوقها، والإهتمام بالرياضة والشباب ، والعمل من أجل حل المشاكل البيئية ، ودعم الأسرة وتماسكها ، ودعم المعاقين ورعايتهم[1].

مبادئ الحزب:

إحترام الدستور والالتزام المطلق بمبادئه وأحكامه، وبمبادئ الميثاق الوطني وحماية الديمقراطية، نظام الحكم في الأردن ملكي وراثي هاشمي نيابي، والولاء للأردن والإخلاص للوطن والإنتماء للأمة، وإحترام الحريات الفردية الشخصية لكل فرد ومواطن، وحق التملك ضمن الشرعية الدستورية ، والأردن جزء من الأمة العربية، دينه الإسلام، وهويته عربية إسلامية ومنطلقاته إنسانية ، وتشجيع التنافس المشروع، والعدالة والحرية والمساواة ، واحترام حقوق الإنسانية ، وتشجيع التكافل الإجتماعي والإرتباط بالإسرة وحمايتها.[2]

حزب الأمة:

تأسس الحزب بتاريخ 1996/6/25، ينطلق من إدراكه لخطر التحدي الحضاري الذي تتعرض له أمتنا وحضارتنا الذي يستهدف القضاء على هوية الأمة وشخصيتها وإستقلالها ورسالتها الإسلامية من أجل أن الأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، يؤثر ويتأثر بها، والسعي المخلص الدؤوب من أجل بناء أردن عربي ديمقراطي حر يكسبه المكانة التي يحقق بها دوره التاريخي حيال الأمة ووحدتها، وينطلق من العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني وطبيعة عصر التكتلات الدولية التي نعيشها في عالمنا المعاصر.

مبادئ الحزب وتوجهاته:

يؤمن الحزب بأنه لا تنمية حقيقية إلا بالدراسات المبنية على البحث العلمي السليم، ويدعو إلى إنشاء مركز وطني للدراسات الإستراتيجية، ويرى أن اعتماد النظام الرأسمالي الموجه أمر ضروري، من أجل تشجيع الإستثمار بالشكل السليم ، ويطالب الحزب بتنفيذ الإتفاقات العربية المتعلقة بالإقتصاد كافة، وتفعيل العلاقات الإقتصادية مع الدول العربية[3].

---

(1) جرادات، مهدي، الأحزاب السياسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 42.
(2)الحوراني،مصدر سابق ، ص186.
(3)دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، 2000 الطبعة الأولى، صفحة 275.

حزب السلام:

تأسس الحزب بتاريخ 1996/6/17، تحت شعار، "سلامة البلد، الإنسان، العمل، البيئة، في كل مكان"، ويبلغ عدد المؤسسين (111) عضواً

أهم مبادئ الحزب وتوجهاته:

المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة، بقيادة هاشمية حكيمة، يقطنها شعب عربي له دور فاعل في الحفاظ على السلام العالمي، والشعب الأردني وحدة واحدة متماسكة تجمعه هوية وطنية أردنية عربية إنسانية، تلتقي عليها الفئات والطبقات والشرائح المشكلة للشعب الأردني، وأفراد الشعب الأردني متساوون في الحقوق والواجبات الوطنية.

أهم أهداف الحزب:

دعم السلام والمحبة والتاييد المطلق لمن يسعى إليه ويرغب فيه، وطرح معاناة المواطن الأردني وهمومه من أجل تعزيز سيادته الوطنية على أرضه وإبراز هويته، والحفاظ على الحقوق الدستورية للمرأة ، وتوثيق الصلات مع المؤسسات الحكومية والأهلية التي تخدم قضايا السلام إقليمياً ودولياً، واحترام القانون والحكم وتعميق المنهج الديمقراطي(1)

حزب الأجيال:

تأسس الحزب في تاريخ 1999/10/23.

من مبادئ الحزب وتوجهاته:

العمل على تنمية الموارد البشرية ، والعمل على تماسك الوحدة الوطنية. ينادي الحزب بتطبيق نظام إجتماعي يتفق مع احتياجات المواطن، وتقوية المفاهيم الديمقراطية ، ويرفض الحزب الحدود التي تركها المستعمر عند رحيله(2).

---

(1) جرادات، مصدر سابق، ص 47.
(2)المصدر السابق، ص 52.

حركة حقوق المواطن "حماة":

تأسست الحركة في 2000/10/1 لتنادي ببعض التعديلات الدستورية، بالطرق القانونية المشروعة، وذلك لتثبيت الديمقراطية والتعددية الحزبية.

أهداف الحزب:

مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، وتفعيل المقاطعة العربية له ، وصيانة الوحدة الوطنية الأردنية ، وترسيخ مبدأ تداول السلطة السلمي، والسبيل إلى ذلك النهج الديمقراطي ، وتوجيه الاقتصاد الأردني نحو العمل العربي المشترك لتحقيق الوحدة ، والحفاظ على الهوية الثقافية العربية الإسلامية ، والدفاع عن حقوق المواطن العربي[1].

حزب الرفاه:

تأسس بتاريخ 2001/10/22. حزب وسطي، وبلغ عدد مؤسسيه (50) عضواً وتأسس الحزب لتجسيد الرؤية الليبرالية في العمل الوطني الأردني. [2].

أهم مبادئ الحزب:

الإلتزام بالانتماء لأردن كامل موحد وتعميق مبدأ الوحدة الوطنية، والعمل من أجل خدمة الوطن وسيادة القانون الذي يعتبر الأساس في التقدم الاجتماعي، والأردن جزء من أمته العربية ، والقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة هي أساس الجهود المبذولة من أجل إرساء سلام عادل، وأمن الدول العربية وإستقرارها ورفاه شعوبها قضية مشتركة لكل المواطنين العرب ، وضرورة التأمين الصحي الشامل للمواطنين[3].

حزب الخضر:

تأسس بتاريخ 2000/10/1.

اهم مبادئ الحزب الأساسية:

---

(1) جرادات، مهدي،مصدر سابق، ص 53.
(2)وزارة الداخلية ، قسم الأحزاب السياسية.
(3) جرادات، مصدر سابق، ص54

يعتبر الحزب المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة، وجزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ويؤمن بتطبيق النظام الديمقراطي، والتعددية الحزبية، وحقوق الإنسان، ويدعو الحزب إلى الإهتمام بقضايا البيئة والعمل على تفعيل القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، ويدعو إلى تحقيق كل الممارسات وتطبيقها بالطرق السلمية، والتعاون مع المنظمات الأخرى[1].

حزب الرسالة:

حزب وسطي تأسس في 2002/2/31، حصل على الترخيص من أوائل كانون الثاني 2003، شعار الحزب" ولاء ، انتماء ، علم ، عمل" ، لايصدر عن الحزب أي صحيفة، ويقوم بنشر أخباره على موقعه الإلكتروني .

الهيكل التنظيمي للحزب :

- المؤتمر العام .
- الهيئة العليا .
- هيئة رسالة الحزب .
- الفروع [2].

أهم المبادئ:

ينظر إلى الإنسان على أنه القيمة الحقيقية في المجتمع، ورمز عطائه، وينظر إلى الحرية على أنها هدف ووسيلة وممارستها وفق الطرق المشروعة، وينظر إلى الولاء والإنتماء على أنهما التفاني في خدمة الوطن، وينظر إلى العدالة الإجتماعية، وسيادة القانون بالمساواة في جميع المعاملات بين جميع أفراد المجتمع، وأن القانون هو صاحب السلطة السائد والعادل والمرجعية بين جميع الأفراد، وينظر إلى الحياة السياسية الأردنية بأنها الديمقراطية النيابية والتعددية السياسية والوحدة الوطنية، وإيمانه بهذه الأمور التي هي الأساس السليم في إدارة شؤون الدولة، وتلاحم الشعب وتكافله والإستقرار والأمن الوطني ، وينظر إلى أن الأردن جزء من أمته العربية ، وإن محافظة الأردن على

(1)وزارة الداخلية ، قسم الأحزاب السياسية.

(2) مركز القدس للدراسات السياسية ، مصدر سابق .

قيمته وأصالته العربية وطابعه الإسلامي الرفيع هي الوسيلة لدخول الأردن للنادي الدولي بوعي وكرامة لضمان وجوده الحضاري والإنساني[1].

بدأت هذه المرحلة والشعب الأردني يفتقر إلى نضوج التجربة والخبرة الحزبية باستثناء نسبة ضئيلة جداً تحملت قسوة الإنخراط في العمل الحزبي في ظل غياب الديمقراطية في الفترة الماضية[2].

وبالرغم من اعتراف الدستور للمواطنين بحق إقامة الجمعيات والأحزاب السياسية، وصدور قانون الأحزاب في الخمسينيات وصدور قانون 1992، إلا أن التطور التاريخي للنظام السياسي الأردني لم يلحظ أي دور محدود للأحزاب في إطار مؤسساته، لذلك بقيت الأحزاب السياسية في نظر الثقافة السياسية السائدة موضع شك وعداء من قبل أركان السلطات التنفيذية.

توقف العمل الحزبي العلني في الأردن منذ عام 1957 وحتى عام 1989 لا يمنع من القول بأن كثيراً من الأحزاب التي تأسست في الخمسينات حافظت على وجودها، من بينها النقابات والأندية الثقافية والإتحادات الطلابية، وبقيت تعمل بشكل شبه علني، وتمارس أنشطتها وتعبر عن حضورها اليومي في الحياة العامة بالرغم من وجود الأحكام العرفية.

ويمكن القول أن عام 1989 شكل انعطافة كبرى في تاريخ الأردن الحديث، ونقطة تحول جوهرية في الحياة السياسية الأردنية، ومن أبرز سماتها إنتهاج الدولة سياسة إنفتاحية تجاه قوى المعارضة، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب، وتكريس التعددية السياسية والحزبية.

فقد شهدت هذه المرحلة حدثاً مهما، وهو إقرار الميثاق الوطني في حزيران عام 1991 بمشاركة واسعة من مختلف القوى السياسية والفكرية [3]، ومهد إقرار الميثاق الوطني إلى انتهاج المزيد من الخطوات الجديدة التي تؤكد جدية الإنفتاح السياسي، وكان قد سبقها إجراء إنتخابات مجلس النواب الحادي عشر عام 1989، الذي شاركت فيه الأحزاب السياسية السبعة القائمة آنذاك بصفة غير رسمية، وتمكنت من إيصال 34 مرشحاً للمجلس النيابي [4] .

---

(1) جرادات ، مصدر سابق، ص 58.
(2) العزام، مصدر سابق، ص130.
(3) نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسة، 2006، مركز القدس للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ط1، ص130.
(4) المصدر السابق، ص137.

أسهم التيار الإسلامي في هذه الإنتخابات للبرلمان الحادي عشر عام 1989 بشكل أكثر فاعلية من باقي التيارات والأحزاب السياسية الأخرى، فحصل حزب الإخوان المسلمين على (22) مقعداً، وحصل المستقلون الإسلاميون على (12)مقعداً، أي أن التيار الإسلامي حصل على أكثر من ثلث مقاعد المجلس النيابي (34) مقعداً من أصل الثمانين المخصصة لأعضاء مجلس النواب، بينما حصل التيار القومي اليساري على (12) مقعداً، وحصل التيار المحافظ التقليدي على (34) مقعداً.

عوامل كثيرة أسهمت في تحقيق جماعة الإخوان المسلمين لهذه النتيجة اللافتة، أهمها: أنها كانت تمارس نشاطها كجمعية خيرية، وليست حزباً سياسياً، ولم ينطبق عليها قانون حظر (حل) الأحزاب السياسية الذي صدر عام 1957، الأمر الذي مكنها من السيطرة على العمل العام لمدة طويلة دون منافسة حقيقية من جانب القوى السياسية الأخرى، فكانت الجماعة الوحيدة المنظمة والمهيأة لخوض الانتخابات نتيجة تجربتها الطويلة في التواصل مع الجماهير الشعبية، وكانت التنظيم الأفضل والأكثر فاعلية وتأثيراً في الشراع الأردني.

الأحزاب السياسية الأردنية في هذه الفترة لم يكن لها دور في الحياة السياسية الأردنية بشكل عام، وفي الحياة النيابية بشكل خاص بالرغم من ترخيصها، والسماح لها بالعمل العلني، وقد أخذ دورها ومشاركتها بالتراجع، وأصبحت غير قادرة على تحريك الجماهير وتأطيره كما كانت في الخمسينات والستينات، وبقيت تعاني من عدم وجود نوارق حقيقية بين برامجها السياسية، وعدم وضوح خطابها السياسي، بالإضافة الى غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب الذي انعكس على سلوكها السياسي الحزبي، فبقيت بعيدة عن ممارسة الديمقراطية داخل تنظيمها وبين أعضائها.

ولا ننسى أن معظم هذه الأحزاب هي حديثة النشأة، فقد عانت من غياب الحياة الحزبية عن الساحة الأردنية فترة طويلة من الزمن، وطوال هذه المدة ساد اقتناع لدى المواطنين أن الحزبية ضياع للوقت، ومتاهة، عدا عن نظرة المواطن السلبية تجاه الأحزاب السياسية، بسبب الموروث التاريخي السيء للعمل الحزبي في الأردن، وهذا عمل على نفور المواطنين منها واعتبارها أداة غير شرعية، إضافة إلى عدم اقتناع المواطن باستمرارية الحالة الديمقراطية، وجديتها، وصدقيتها، معتقداً أن موقفاً سيئاً معيناً قد يملي على الحكومة التراجع عن الديمقراطية، والعودة للأحكام العرفية، ففضل الجلوس على مقاعد المتفرجين، دون أن يفكر بالإنتساب أو الإنخراط إلى هذه الأحزاب التي تعاني من ضعف الإقبال الجماهيري ، مما أدى إلى ضآلة أثرها السياسي والإجتماعي والفكري والتنظيمي في المجتمع الأردني.

المطلب الثالث

التشريعات القانونية في مرحلة الإنفراج الديمقراطي

قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام 1992:

إن صدور قانون الأحزاب السياسية لعام (1992) يمثل خطوة مهمة على طريق تكريس التعددية السياسية والحزبية في الأردن وتشريعها، إذ يعتبر هذا القانون أحد مكتسبات مرحلة الانفراج الديمقراطي [(1)].

ويعتبر هذا القانون خطوة متقدمة على قانون الأحزاب السابق رقم (15) لعام 1955 الذي كان يعطي مجلس الوزراء السلطة المطلقة في ترخيص الأحزاب وفي حلها، دون أن تكون هذه السلطة موضوع مراجعة أو طعن أمام أي مرجع قضائي، أما في قانون عام (1992) فيمكن اللجوء إلى القضاء للطعن في قرار وزير الداخلية بالإضافة إلى أن محكمة العدل العليا هي المرجع وصاحبة القرار في حل الحزب السياسي، وليس مجلس الوزراء كما كان عليه الحال في قانون عام (1995)[(2)] .

وعند قراءة قانون الأحزاب لعام (1992) نجد أنه لا توجد محاولات لإنشاء أحزاب من جانب أركان السلطة التنفيذية، وبمعنى آخر لا تعمل على قيام حزب حاكم، الأمر الذي لو وقع لبرهن على حرية تعامل السلطات مع الأحزاب السياسية، ولشجع على كسر جدار الحذر والتخوف من الحزبية لدى المواطنين، وقد كان من المتوقع أن يكون قانون الأحزاب لعام (1992) محكوماً للديمقراطية المراقبة أو الديمقراطية المتحكم بها عن طريق آليات شرعية وإجرائية عملية تعطي لوزارة الداخلية دوراً في الرقابة لنشاط الأحزاب وفعاليتها وعلاقتها الخارجية، وعلى تقيدها بأحكام قانون الأحزاب وضوابطه.

وخصوصاً وفي هذه الفترة بعض الأحزاب السياسية لم تمارس الإنتخابات النيابية، مبررة ذلك بتراجع الحكومة عن الديمقراطية، وذلك بإصدار العديد من القوانين الدائمة والمؤقتة تهدف لتحجيم الأحزاب السياسية في هذه الفترة، لكنها شاركت بمجمل الإنتخابات مع تراجع مستمر لتمثيل الأحزاب السياسية في هذه المجالس، لكن عند النظر إلى نتائج المجالس النيابية المتعاقبة وإفرازاتها

---

(1) الصمادي، محمد، (2005) دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن، المجلة الثقافية، عمان. ص24

(2) الحوراني، وآخرون،(1995)، المرشد إلى الحزب السياسي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ص33.

الإنتخابية نجد أن الصبغة العشائرية هي الأبرز بالرغم من وجود بعض القيادات الحزبية التي تمكنت من الوصول إلى مجلس النواب، وقد بررت الأحزاب السياسية هذا التراجع بتدخل الحكومة في العملية الإنتخابية، إذ عملت على التضييق على مرشحي أحزاب المعارضة من الحملات ومنعها من عقد المهرجانات الإنتخابية وقيام الحكومة إلى إصدار العديد من القوانين المحجمة للديمقراطية.

يتضح من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أنها تراجعت عن الإصلاح السياسي وعن العملية الديمقراطية بأكملها، فأصدرت العديد من القوانين التي أضعفت من عملية التنمية السياسية، فمثلاً قانون المطبوعات والنشر الذي صدر عام 1993 ونظم حرية الصحافة والتعبير والكتابة والصحف اليومية والأسبوعية، ويعد هذا القانون خطوة إيجابية نحو مزيد من التنمية السياسية، إلا أن الحكومة تراجعت عنه، فعدلته وقامت بإصدار قانوناً جديداً عام 1999 مقيدة بذلك حرية الصحافة، وتراجعت عن الإصلاح السياسي، وقامت الحكومة أيضا بتعديل قانون الأحزاب السياسي الذي صدر عام 1992 بإصدارها لقانون رقم (19) لسنة 2007 الذي نصت فيه المادة الخامسة على أنه لا يقل عدد المؤسسي لأي حزب عن 500 عضو، وأن يكون مقر إقامتهم المختار في خمس محافظات على الأقل بنسبة 10 % من المؤسسين لكل محافظة، وعدّ هذا التعديل من قبل الأحزاب السياسية تراجعاً عن الديمقراطية، وتقليص فرص التنمية السياسية [1] .

وفي هذه الفترة نلاحظ أن الحكومة كانت تعيش الهاجس الأمني الذي عاشته في خمسينيات القرن الماضي، واستمرت الحكومة بالتعبئة ضد الحزبية والأحزاب، والزعم بأنها تشكل إعاقة لمسيرة الديمقراطية، ووجود الكثير من التهديدات والإتهامات التي تطلق ضد الأحزاب، والإعلان دائماً أن الديمقراطية والتعددية الحزبية هما منحة ومنّة وليست حقاً دستورياً.

وبالمقابل عند النظر إلى الأحزاب السياسية نلاحظ أنها لم تقم بالدور الذي كان متوقعاً منها عمله في الحياة السياسية الأردنية، بالرغم من ترخيصها والسماح لها بالعمل العلني، وكان حضورها ودورها متراجعاً، وأصبحت غير قادرة على تحريك الشارع، وأن الديمقراطية التي طالبت بها الأحزاب السياسية مغيبة عن تنظيمها وبين أعضائها، وهذا يدل على ضعف المؤسسية بها [2] .

---

(1) علاونة، حاتم، (2007) حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المدح والمنح أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 3، عدد3، أيلول، ص984.
(2) العزام، مصدر سابق، ص494.

المبحث الرابع

الحياة الحزبية في الفترة (2003-2013)

شهدت هذه المرحلة عدة تحولات على صعيد العمل السياسي، فقد أجريت فيها أربعة إنتخابات نيابية بمشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية أعوام 2003، و 2007، و2010 و2013 كما أسست وزارة التنمية السياسية عام 2004، للنهوض بالعمل السياسي والحزبي في البلاد، وشهدت عام 2007 وضع قانون أحزاب جديد بعد حوارات ومناقشات مستفيضة مع القوى السياسية والحزبية. وبعد إقرار قانون 2007 بدأت الأحزاب السياسية تبحث عن أطر جديدة لتنظيماتها، فقد تناقص عدد الأحزاب مقارنة بالمرحلة السابقة إذ وصلت إلى 36 حزباً كما هو موضح بالشكل التالي:

الأحزاب السياسية 2003-2013

الحزب	تاريخ الترخيص
الحزب الوطني الأردني	2007
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007
حزب الرفاه	2009
حزب الحياة الأردني	2008
حزب التيار الوطني	2009
حزب العدالة والتنمية	2009
حزب الحرية والمساواة	2009
حزب الاتحاد الوطني الأردني	2011
حزب الشباب الوطني الأردني	2011
حزب جبهة العمل الوطني الأردني	2012
حزب العدالة والإصلاح	2012
حزب الإصلاح	2012
حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)	2013
الحزب العربي الأردني	2013
حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد)	2013
حزب الفرسان	2013
حزب المساواة الأردني	2013
حزب الشهامة	2013
حزب الشهامة الأردني	2013
حزب أردن أقوى	2013

المطلب الأول

التشريعات الخاصة بالأحزاب السياسية في هذه الفترة

1- قانون الأحزاب 2007:

نتيجة لدعوات إيجاد قانون أحزاب عصري جديد، واسترشاداً بالمرحلة صدر قانون الأحزاب السياسية لعام 2007، الذي احتوى على (30) مادة، منحت المادة (27) منه الفرصة لأي حزب قائم تصويب أوضاعه وفقاً لأحكام القانون في مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ نفاذه، وإذا لم يتم التصويب يعتبر الحزب منحلاً، لذا كان المجال مفتوحا أمام الأحزاب للإنسحاب أو الإندماج لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية والمسؤولة والتأثير في الرأي العام، وأبرز ما جاء به هذا القانون:

1- رفع عدد المؤسسين للحزب من 50 إلى 500 شخص، وأن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل، وبنسبة 10% من المؤسسين لكل محافظة.

2- أصبح عدد الأشخاص الذين يتولون التقدم لوزير الداخلية بإجراءات تأسيس الحزب عشرة بدلاً من خمسة.

3- اشترط أن يكون العضو المؤسس قد أكمل 21 سنة من عمره بعد أن كانت 25 من عمره في ظل القانون السابق.

4- إضافة بند لدعم الأحزاب السياسية مادياً تحصل عليه من الدولة، وتنظيم هذا الدعم بنظام تقره الدولة.

5- أكدت المادة (20) فقرة (أ) على انه لا يجوز التعرض للمواطن أو مسائلته أو المساس بحقوقه الدستورية بسبب إنتمائه الحزبي .

6- نصت المادة (27) من القانون"على كل حزب قائم تصويب اوضاعه وفقاً للأحكام هذا القانون في مدة لا تزيد عن سنة اعتباراً من تاريخ هذا القانون، واذا لم يتم تصويب أوضاعها في هذه المدة يعتبر الحزب منحلاً حكماً[1]

2- قانون الأحزاب 2012:

أقر هذا القانون في الفترة التي شهدت بها الدول العربية تحولات سياسية ثورية أطاحت بعدة نظم حكم، مما كان لتلك التحولات أثر في مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن، فقد كانت استجابة النظام سريعة للمطالب الشعبية المنادية بالإصلاح، فقد كلف الملك عبد الله الثاني لجنة ملكية لتعديل

---

(1) قانون الأحزاب السياسية لعام 2007،الجريدة الرسمية ، العدد4821 ،16نيسان 2007م.

الدستور، إضافة إلى تشكيل لجنة حوار وطني للوصول للقوانين التوافقية الناظمة للحياة السياسية، ومنها قانون الأحزاب الذي أقر في حزيران 2012[1]

أبرز ما قدمه قانون 2012:

عدد الأعضاء المؤسسين

الأصل أن يتشكل الحزب بأي عدد من الأعضاء المؤسسين، ففي قانون عام 1992م كان الحد الأدنى لعدد المؤسسين لا يقل عن خمسين مؤسساً، وارتفع إلى خمسمائة عضو في قانون 2007م، البعض يرى في نص مادة (6/أ)، مخالفة صريحة للمادة (2/16)، من الدستور، التي تعطي الحق للأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، دون أن تشترط تمثيل المحافظات، ويرى غيرهم في إشتراط القانون عددا معينا من النساء من بين المؤسسين ومن محافظات مختلفة لتأسيس حزب سياسي لا ينطوي على تمييز إيجابي للمرأة، وقد يضع عراقيل إجرائية أمام المؤسسين في ممارسة حقهم الدستوري في تأسيس الأحزاب السياسية.

وهناك شروط للأعضاء المؤسسين، تظهر أن القانون لم يحظر على مؤسس الحزب أن يكون من مزدوجي الجنسية، إذ يسمح لمن يحمل جنسية أجنبيه أن يؤسس حزباً وان ينظم إليه. والمشكلة التي يمكن أن تثار هنا إذا اختير أحد مزدوجي الجنسية أميناً عاماً للحزب، فإنه بالتالي يكون مؤهلاً لأن يعين رئيساً للوزراء إذا ما فاز حزبه في الإنتخابات البرلمانية، وهو الأمر الذي سيتعارض مع المادة (42)، من الدستور التي تحضر تولي منصب الوزارة على من يحمل جنسية دولة أخرى.

إن التمييز الذي نص علية القانون بين الأردني الأصيل والأردني المتجنس لغايات تأسيس الأحزاب بإشترط أن يكون المؤسس أردنياً منذ عشرة سنوات على الأقل أمر فيه شبهة دستورية، فالمادة (16) من الدستور تعطي الحق للأردنيين في تأليف الأحزاب والإنضمام إليها دون تمييز بين الأردني الأصيل والمتجنس، وهذا التمييز يخالف قانون الجنسية الأردني الذي وضع قاعدة عامة مفادها أن الشخص الذي اكتسب الجنسية الأردنية بالتجنس يعد أردنياً من جميع الوجوه. [2]

---

(1)قانون الأحزاب السياسية لعام 2012، الجريدة الرسمية ، العدد 5161، 7حزيران 2012م.
(2) الشياب، محمد صبحي، مراجعة نقدية لقانون الأحزاب السياسية الأردني لعام 2012م- مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2012

وقد اشترط القانون على مؤسس الحزب أن يكون قد أكمل سن الحادية عشر والعشرين من عمرة، بينما أعطى الحق لكل من أكمل الثامنة عشر من عمرة أن ينتسب إلى أي حزب سياسي بعد تأسيسه.

واشترط أيضا أن يكون المؤسس مقيماً عادة في المملكة، وهو شرط غير واضح لعدم وجود أي معيار دقيق حول مفهوم الإقامة عادة في المملكة وهناك الفقرة التي تحظر على منتسبي القوات المسلحة الأردنية أو أي من الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدنية أن يقوموا بتأسيس حزب سياسي، برأينا هي عبارة ناقصة، ويجب أن يضاف إليها أفراد المخابرات العامة والأمن العام وقوات الدرك، وذلك أسوه بالصيغة الواردة في قانون الإنتخاب، كما يجب أن يتضمن ما يفيد أن مثل هذا الحظر مؤقت، ويكون فقط طيلة وجود هؤلاء الأفراد في الخدمة الفعلية.. [1]

تأسيس الأحزاب السياسية

أهم ما جاء بهذا الجزء هو أنه يحق لخمسة من الأردنيين على الأقل، يرغبون في تأسيس حزب، إخطار الرئيس أي (رئيس لجنة شؤون الأحزاب)، خطياً بتلك الرغبة، على أن يبين الإخطار المبادئ والأفكار الأولية للحزب، لتمكينهم من ممارسة أنشطتهم السياسية التحضيرية.

وأهم ما يمكن ملاحظته هو تخفيض عدد الأشخاص الراغبين في تأسيس حزب لتمكينهم من ممارسة أنشطتهم السياسية التحضيرية، والترويج لتأسيس الحزب، فقد نص قانون الأحزاب لعام 2007م، في نص مادة (5/ب)، على ضعفين ما أقر في قانون2012. وتم تشكيل لجنة شؤون الأحزاب، وفقاً لنص المادة (9)، من هذا القانون.

إن أبرز ما جاء به قانون الأحزاب لعام 2012، أنه قد ألغى مرجعية وزارة الداخلية في الموافقة على تأسيس الأحزاب السياسية، فاسندها ولأول مرة إلى لجنة خاصة تسمى "لجنة شؤون الأحزاب". إلا أن أبسط ما يمكن قولة عن لجنة شؤون الأحزاب الجديدة أنها ذات طابع حكومي؛ فهي تمثّل هيمنة السلطة التنفيذية على تشكيل أعضائها، والذي سيؤثر حتماً في القرارات التي ستصدر عنها. إذ كان من الأجدر أن تسند مهمة الإشراف على الأحزاب السياسية إلى هيئة مستقلة إستقلالاً

---

(1) الشياب ، مصدر سابق ،ص20.

تاماً عن وزارة الداخلية، إذ إن هيمنة السلطة التنفيذية على اللجنة واضحة، خاصة أن قرارات اللجنة تصدر حسب المادة (9/ج) من القانون بأغلبية ثلاثة أصوات على الأقل.[1]

وجود العديد من القواعد التي تحكم العمل الحزبي في قانون عام 2012 ومنها:

- إجراءات إقرار الموازنة السنوية للحزب والمصادقة على بياناته المالية الختامية عن كل سنة سابقة من قبل أوسع هيئة حزبية منتخبة لديه.

ويسجل هنا للقانون أنه ألغى ما كان في السابق حيال إقرار الموازنة العامة، فقد كانت في قانون عام 2007م، تقر من قبل الهيئة العامة في الحزب.

- الإلتزام بعقد مؤتمر عام دوري علني أو ما يوازيه حسب النظام الأساسي للحزب سنوياً.

ومن ذلك يتضح أن القانون السابق (قانون الأحزاب لعام 2007م)، كان أقل تشدداً في مسألة عقد المؤتمر السنوي للحزب، و الإلتزام بهذا المؤتمر، شرط ألا تزيد المدة الفاصلة بين كل انعقاد عن سنتين على الأكثر، وبذلك يكون قد أعطى الأحزاب مجالاً لتنظيم أمورها على العكس من المادة المضافة في قانون 2012م.

- تحديد الجهة المختصة في الحزب بإصدار القرارات النهائية في الأمور التالية:

1. مخالفات أعضاء الحزب.
2. النزاعات بين أعضاء الحزب وهيئاته.
3. طلبات الإنتساب للحزب.
4. إجراءات دمج الحزب مع حزب أخر.
5. إجراءات الحل الإختياري للحزب وأحكام تصفية أمواله على أن تؤول هذه الأموال لبند الأحزاب في الموازنة العامة للدولة.

- لا يجوز تعديل النظام الأساسي للحزب أو دمجة في حزب آخر إلا بموافقة مسبقة من اللجنة.

---

(1)قانون الأحزاب السياسية لعام2012، الجريدة الرسمية، العدد5161، 7حزيران2012

إن الطابع الحكومي للجنة شؤون الأحزاب سيؤدي إلى تغول مباشر من السلطة التنفيذية على الأحزاب، وسيلغي من فكرة حق الحزب في تنظيم أموره الداخلية عن طريق هياكل تنظيمية منتخبة تتولى إدارة شؤون الحزب وإقرار نظامه الداخلي وتعديله في الوقت والكيفية التي تراها مناسبة.[1]

تمويل الأحزاب السياسية

- على الحزب الاعتماد الكلي في مواردة المالية على مصادر تمويل أردنية معروفة ومعلنة ومحددة، بما يتفق مع أحكام هذا القانون.
- للحزب قبول الهبات والتبرعات من الأشخاص الأردنيين الطبيعيين على أن تكون معروفة ومعلنة، وعلى ألا يزيد مجموع ما يقدمه الشخص الطبيعي الواحد على خمسين الف دينار سنوياً.
- يحظر على الحزب تلقي أي تمويل أو هبات أو تبرعات نقدية أو عينية من :

1. أي دولة أو جهة خارجية.
2. أي شخص إعتباري عام أو خاص.
3. أي مصدر مجهول.

- إن السبب في الحظر على الأحزاب السياسية في الأردن تلقي أي تمويل او تبرعات من جهات أجنبيه عدم السماح لأية جهة خارجية أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأردنية عن طريقأحزابها الداخلية، وكذلك الحال لتلقي أي دعم أو تبرعات من مصادر مجهولة. أما القيد الذي فرضه القانون على الأحزاب من أن تتلقى أي تبرعات من أشخاص اعتبارية خاصة وقصورها على الأشخاص الطبيعيين فليس له ما يبرره قانوناً، ذلك أنه يجب أن يسمح للشركات والمؤسسات الخاصة تمويل الأحزاب السياسية، خاصة وأن مدراء تلك الشركات قد يقومون بالتبرع من حساب الشركة، لكن باسمهم الخاص مما تنتفي معه الغاية من الحظر، ومن الأجدر هنا أن يفرض القانون التزاماً على الأحزاب السياسية بأن تفصح عن قيمة المبالغ والتبرعات والهبات التي تتلقاها والجهات الداعمة والمتبرعة لها، وذلك لتحقيق الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية.

---

(1)الشياب ، مصدر سابق ،ص 23.

●للحزب إستثمار أمواله وموارده داخل المملكة بصورة معروفة ومعلنة في أي من الطرق التالية[1]:

1.إصدار المطبوعات الدورية وأدبيات الحزب وأي مطبوعات أخرى.

2.إمتلاك أي من وسائل الإعلام المتاحة واستخدامها للتعبير عن مبادئه وآرائه ومواقفه، ولأي أهداف إعلامية أخرى وفق أحكام التشريعات النافذة.

3.تملك العقارات لغايات مقره الرئيسي أو مقاره الفرعية.

4.السماح بإستعمال أي أجزاء من مقاره لإحتفالات أو مناسبات عامة أو خاصة مقابل بدل بما يتفق مع أحكام التشريعات النافذة.

5.وضع أمواله ودائع مربوطة بفوائد أو بمشاركة لدى البنوك الأردنية.

6.شراء سندات الخزينة وفق أحكام التشريعات النافذة.

7.أي أنشطة أخرى تحدد بنظام خاص يصدر لهذه الغاية.

8.على الحزب إيداع أمواله في البنوك الأردنية.

9.ينفق الحزب أمواله على الغايات والأهداف المنصوص عليها في نظامه الأساسي بما لا يخالف أحكام هذا القانون.

10.لغايات قيام المسؤولية الجنائية، تعتبر أموال الحزب بحكم الأموال العامة، ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه بحكم الموظفين العموميين.

إن السماح للحزب السياسي أن يستثمر أموله بإستعمال أي جزء من مقاره لإحتفالات أو مناسبات عامة أو خاصة، مقابل بدل، يتنافى مع الغاية التي من أجلها أنشئ الحزب، وهي المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهو مالا يتحقق بتحويل مقرات الأحزاب السياسية لصالات أفراح ومناسبات مقابل بدل.

أما فيما يتعلق بالدعم المالي للأحزاب، فهناك من يرى أن القانون أعطى صلاحيات مطلقة للحكومة في تحديد شروط الدعم المالي المقدم ومقداره وإجراءات صرفة، وذلك من خلال نظام يصدر

(1)قانون الأحزاب السياسية لعام2012، الجريدة الرسمية، العدد5161، 7حزيران2012.

لهذه الغاية. كما أن فئة ترى أن الدعم المقدم للأحزاب غير كاف، وأن الدعم المقدم للأحزاب لابد أن يراعي فيه قوة الحزب وانتشاره وعدد المنظمين إليه، وأن يربط الدعم بطبيعة البرامج والأنشطة التي يقوم بها الحزب[1]

حل الأحزاب السياسية

لقد كانت قوانين الأحزاب السياسية في الأردن تعطي الحق لوزارة الداخلية في حل الأحزاب، إلا أن قانون الأحزاب لسنة 2012م، ألغى صلاحية وزارة الداخلية في حل الأحزاب، وذلك بحصر حالات حل الحزب السياسي بحالتين وهما: لا يجوز حل الحزب إلا وفق أحكام نظامه الأساسي أو بقرار قضائي وفقاً لأحكام هذا القانون.

لا يجوز حل الحزب إلا بقرار من محكمة استئناف عمان بناء على دعوى تقدمها اللجنة في أي من الحالات التالية:

1 .إذا خالف الحزب أحكام أي من الفقرتين (2)، و (3)، من المادة (16)، من الدستور.

2.إذا ثبت في دعوى جزائية إرتباط الحزب بجهة أجنبيه.

3.إذا قبل الحزب تمويلاً من جهة خارجية[2]

---

(1)الشياب ، مصدر سابق.ص25

(2)قانون الأحزاب السياسية لعام2012، الجريدة الرسمية، العدد5161، 7حزيران2012.

الفصل الرابع

التنمية السياسية

المبحث الأول

التنمية السياسة

يعد حقل التنمية السياسية حقلاً واسعاً، لذلك إختلف علماء السياسية في تحديد المفهوم الرئيسي للتنمية السياسية، فقد استخدم وناقش هذا المصطلح العديد من المفكرين، وكان لكل منهم رأي مختلف، أهم تعريفات التنمية السياسية أنها السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية السياسية والقيادة الفاعلية، وهناك من يساوي بين التنمية السياسية وبين النمو والتطور الذي يصيب المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وهناك من ينظر إليها على أنها التطور الذي يصيب قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد البشرية من أجل تحقيق أهدافه.

لذلك يعد مفهوم التنمية السياسية أحد المفاهيم التي تؤثر في حالة النظام السياسي من خلال تعبيره عن حالة من الحراك الإجتماعي والسياسي في إطار الدولة الحديثة، ويعد أيضا شرطاً من شروط التنمية السياسية، إذاً مفهوم التنمية السياسية لا يعدو أن يكون برنامج عمل يستهدف تخليص المجتمع من براثن التخلف السياسي بكافة سماته المتمثلة في أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة الهوية وأزمة التغلغل والتوزيع وأزمة تنظيم السلطة وأزمة الإستقرار السياسي [1] .

هناك العديد من الصعوبات المنهجية التي تحيط بمفهوم التنمية السياسية (political development) وتؤثر في دلالته النهائية، إلا أنه يمكن القول أنه ظهر مفهوم علمي في العلوم السياسة والإجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد تبلورت كمسمى علمي حاز إهتمام الباحثين في الستينات من القرن العشرين، في هذه الفترة أسهم اتساع دائرة البحث العلمي بالإضافة إلى تغيير النظرة لدى الباحثين نحو الظواهر المتشكلة ومعطيات الحياة السياسية بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت العلوم الإجتماعية إلى تعميق هذا المفهوم وترسيخه في اللحظة التاريخية التي شهدتها تصاعد التيارات المشاركة الشعبية في أعقاب انهيار الأنظمة الفاشية والنازية، وانتصار

---

(1) وهبان، أحمد،(2006)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص143-144.

حركات التحرر الوطني، وحدوث الكثير من التحولات الإجتماعية والسياسية كمعطيات متشكلة وجديدة[1].

وفي هذا الإطار يرى كل من جبرائيل إلموند وجيمس كولمن بأن الأنساق السياسية الحديثة تتميز بدرجة كبيرة من التمايز البنائي كانبثاق السلطة الشرعية والتنفيذية والقضائية والأنساق الإنتخابية كالأحزاب وجماعات المصالح والأعلام، إذ يوجد بناء يؤدي الأدوار المنظمة لتلك الوظائف داخل النسق السياسي العام، ويرى ألموند أن هذا التمييز هو الأساس في المقارنة بين الأنساق السياسية حسب الوظائف التي تؤديها هذه الأنساق، ويستعمل مصطلح التنمية السياسة من حقبة تاريخية إلى أخرى استعمالاً مغايراً، فالنظم السياسية تخضع للتغيير وتظهر درجات متباينة من المرونة تستوعب أية تغيرات مفاجئة[2].

والتنمية السياسية هي عملية سوسيو - تاريخية مختلفة الجوانب، تهدف إلى استحداث نظام سياسي عصري وتطويره، يستمد أصوله الفكرية من نمط أيدولوجي تقدمي متطور ملائم ومتفق مع الواقع الثقافي والإجتماعي للمجتمع، ويشكل أساساً لعملية التعبئة الإجتماعية ، وبنية هذاالنظام متألفة من مجموعة المؤسسات السياسية – الرسمية والتطوعية – التي تختلف عن بعضها بنائياً، وتتبادل التأثير معاً ومتكاملة وظيفياً، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير.

قدم "لوسيان باي" في كتابه (جوانب التنمية السياسية) العديد من التعريفات للتنمية السياسية فقال: التنمية السياسية هي الشرط الأساسي لتحقيق التنمية ولتحقيق التغيير الحكومي المنتظم، وهي تحقيق المشاركة وهي التحديث، وهي دعم قدرات النظام السياسي،وهي بناء الدولة القومية، وتعدّ جانبا من جوانب عمليات التغيير الإجتماعي، وهي بناء الديمقراطية للدولة، وهي تحديث الثقافة السياسية للمجتمع [3].

التنمية السياسية تعد معيارا لنمو النظام السياسي ودليلا على فاعليته، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعد المظهر الأساسي لها، فهي تقوم بالتشجيع على تعزيز دور المواطنين، و تشير إلى المشاركة المتزايدة من جانب المواطن في أنشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر في

---

(1) حول تعريف التنمية السياسية والصعوبات المنهجية المحيطة بها وتحديد أبعادها كذلك المشاركة السياسية انظر:
David sill (e) international encyclopedia of social science Vol: 11- 1972-P52.

2) Almond – Gabriel, the politics of Developing area princeton university press) “Princeton” 194. P. 72.

LusianPye) Aspect of political development Boston, 1996, pp 139-144.) (3)

التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وتقوم بتنمية قدرات الجماهيرعلى وعي مشكلاتهم وقدراتهم، وعلى تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل صحيح وواقعي.

في كل الأحوال تعتبر التنمية السياسية التطور الملموس في واقع الدول والمجتمعات،فهي عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الإنسان، ويعني هذا المصطلح التحول نحو الديمقراطية أو العزوف عن الإتجاه اللاديمقراطي أو الإنتقال من الشكل التقليدي للحكم إلى الشكل الحديث عبر عملية توسيع وتركيز السلطة ، وتكامل البناءات السياسية وتعميق المشاركة السياسية (1).

عموماً التنمية تعني التطورالإيجابي للإنسان والموارد والإنجازات في الحياة، أما التنمية السياسية بشكل خاص فهي التي تهتم بدراسة الأنظمة السياسية باعتبار أن السياسة هي المرجعية العليا لصناعة القرار، وتقوم ببناء السياسات العامة المختلفة بما فيها التنمية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها من أشكال التنمية الشاملة (2).

ومن وجهة نظرناتعد التنمية السياسية هي تنمية الفكر والوعي السياسي لدى الفرد، لتعميق دوره في بناء المجتمع، وإعطائه فرصة المشاركة في صنع القرار؛فلهالحق في الاقتراع والتصويت والترشح، و تشكيل الأحزاب السياسية والانتساب لها، وتعزيز دوره في بناء منظمات المجتمع المدني، وإعطائه المزيد من الحريات الشخصية مثل حرية الرأي والتعبير التي تمكنه من المشاركة السياسية الفعالة.

---

(1) القطارنة، محمد، 2006، الإصلاح السياسي في الأردن، تحديات الداخل وضغوط الخارج، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص114.

(2) نقرش، عبد الله، 2005، إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي "نظريةمقاربة "، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، العدد 3 ص512.

المطلب الأول

مفهوم التنمية السياسية

اختلف علماء الفقه السياسي في وضع مفهوم محدد للتنمية السياسية، فمنذ ظهورها كحقل جديد في علم السياسة، يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية، ظهر العديد من الكتابات حولها، التي يصعب تتبعها أو حصرها، تدور جميعها حول المضمون نفسه، وتهدف للغاية نفسها انطلاقاً من المسلمات نفسها التي انطلقت منها الكتابات الأولى في التنمية السياسية [1].

واختلف علماء السياسة أيضا فيما يتعلق بمكونات هذه العملية وعناصرها ومتطلباتها وغاياتها، فقسم منهم رأى في التنمية السياسية عملية تهدف إلى تدعيم النظم السياسية بالنهج الديمقراطي الليبرالي الغربي، الذي يتضمن ممارسات سياسية حديثة تعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية، وتحسين قدرة النظام السياسي في التجاوب مع حاجات المجتمع والتعامل مع مشكلاته المتنوعة بكفاءة وفاعلية، والجزء الآخر منهم من ربط بين التنمية السياسية ومأسسة المجتمع على أساس أن محور عملية التنمية السياسية هو التحول نحو المزيد من المؤسسة لمواجهة نمو معدلات المشاركة السياسية في المجتمع، فقد رأوا أنها تعمل على نقل المجتمع من التقليدية إلى الحداثة في جميع القطاعات المختلفة، وتؤدي إلى التحول الشامل في أبنيته وممارساته السياسية التقليدية على الحديثة[2].

حسين رشوان يقول إن مفهوم "التنمية السياسية" يشير إلى عملية "التغير العضوي" ويشير أيضا إلى عملية التباين في البناء السياسي، وعلمانية الثقافة السياسية والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع، ويشير المفهوم أيضا إلى ما يطلق عليه البعض عملية "التحديث السياسي"، وهي التغيرات البنائية والثقافية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة، ويشمل المجالات التنظيمية، وتحليل جميع الأنشطة والعمليات والنظم والعقائد التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتهدف إلى تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع. [3] .

---

(1) عارف، نصر محمد، (1994)، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط2، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص232.
(2) العزام، مصدر سابق، ص2-3.
(3) رشوان، حسين عبد الحميد، (1988)، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص12، ص14.

فيرى (Mick Moore) أن التنمية السياسية هي المجال الذي يمكن للدول ممارسة السلطة الشرعية داخل حدودها الإقليمية وفي تفاعلها مع الدول الأخرى، مستمدة من تفاعل نظام الحكم مع الشعب الأمر الذي يضمن تحقيق المصالح الشعبية [1].

ويقول الدكتور عبد المجيد العزام إن التنمية السياسية هي عملية تحول تشمل كافة جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية نحو الأفضل، متوافقة مع القيم الديمقراطية الغربية التي تقوم على أساس التعددية ومعايير الإنجاز والكفاءة، التي تعمل على مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والإستقرار، ووجود علاقة متوازنة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة السياسية بوجود الحرية والإستقلالية وسيادة القانون [2].

ويرى الدكتور محمد مصالحة أن مفهوم التنمية السياسية هي زيادة درجة المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار، والتأثير في عملية صنع القرار، ، فهي تتطابق مع مفهومي زيادة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية، والتنمية السياسية تحتاج لخلق قنوات اتصال فعال بين النخبة الحاكمة والمواطنين، وتحقيق المساواة والسياسة والقانونية، وتشجيع الحوارات المؤدية إلى نتائج تؤثر في مخرجات عملية صنع القرار وعدم تركيز السلطة في هيئة واحدة أو تدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان أو في بناء هيكله، والإبتعاد عن أرستقراطية السلطة وإقامة الحوار بين المسؤولين والقوى السياسية والإجتماعية[3].

ويرى أحمد وهبان بأن التنمية السياسية هي: "عملية سياسية متعددة الأهداف والغايات، هدفها تحقيق التكامل والإستقرار داخل ربوع المجتمع، وترسيخ فكرة المواطنة، وزيادة معدل مشاركة الجماهير في الحياة السياسة، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الإقتصادية المتاحة بطريقة عادلة، وإضفاء الشرعية على السلطة ومراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، لتكون كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، و إتاحة الوسائل التي تكفلتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين [4].

---

(1) Mick Moore, (2000) Political Underdevelopment, Paper presented at the 10th Anniversary Conference of the Development Studies Institute, London School of Economics London 7-8 September 2000, The institute of Development Studies, P3.

(2) العزام، مصدر سابق، ص30.

(3) حوار مع الدكتور محمد مصالحة، جريدة الرأي، العدد 12133.

(4) وهبان، أحمد، (2000) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص143-144.

المطلب الثاني

أهداف التنمية السياسية

للتنمية السياسية أهداف متعددة، وعلى كل نظام سياسي أن يسعى إلى تحقيقها لضمان إستمرارية وإستقرار النظام السياسي، ومنها:

1-تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن إختلاف الأصول أو الإنتماءات، أو الثقافة.

2-عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة والفصل بين السلطات، ووجود حق الإعتراض، والنقد الموضوعي، وحق المواطنين في متابعة أجهزة السلطة ومراقبة، وعينها التي تراقب بها هي المؤسسات الشرعية.

3-قيام السلطة على أسس عقلانية لتكون المناصب القيادية مكفولة للجميع استناداً إلى معايير موضوعية، وتكون ممارسة السلطة وفقاً لقواعد وأسس قانونية، وفي إطار حدود يحددها الدستور.

4-نمو قدرات الجماهير على الوعي بمشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملاً صحيحاً.

5-تحقيق التكامل السياسي بين أجزاء المجتمع بالوصول إلى كفاءة وسائل التنشئة السياسية، ووجود اتفاق على القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية [(1)].

ومن خصائص التنمية السياسية أنها تعتبر أداة لتحقيق الحرية السياسية، لكن يجب أن تكون خالية من كل أنواع الضغط والقوة ، وقد تتم من خلال قنوات تتمثل بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وعلى الرغبة الشخصية للمواطنين، ولا تتم إلا بوجود الحرية الإعلامية [(2)].

---

(1) وهبان، مصدر سابق، ص105-106.

(2) الظاهر، محمد حسن، 1996، الديمقراطية والمشاركة السياسية والالتزام السياسي، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات، ص77-87.

المطلب الثالث

نظريات التنمية السياسية

نظرية التحديث: تقوم على أساس تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" وهي المجتمعات المتخلفة و"مجتمعات حديثة" والإيمان بتصور حتمي للتطور التاريخي الذي يسير المجتمعات من التقليدية إلى الحداثة وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الإشتراكية إلى جانب هذا السياق النظري العام، تتميز نظرية التحديث بسمتين هما: العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية كوحدة واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية، نتيجة لذلك شدد أشهر القائلين بهذه النظرية وهو "ديفيد أبتر" على التفريق بين التنمية والتحديث، فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير فيمبادئ التدرج الإجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الإجتماعية بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف بينها في مبادئ التجرد الإجتماعي، وفي توزيع المراحل والأدوار الإجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الإجتماعي[1]

نظرية التنمية الاقتصادية: تعد هذه النظرية تطبيقاً للمدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسات عامة والعلاقات بين التنمية الإقتصادية والتنمية السياسية خاصة.

مضمون هذه النظرية هو توسيع التصنيع والتحديث، وارتفاع مستوياته، ونشاطات الإعلام، وتزايد نطاق التعليم، الأمر الذي يزيد من فاعلية النظام وشرعيته فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه ، وتركز هذه النظرية على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع، مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمرين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الإجتماعية والثقافية والسياسية، وتؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحاً مدنية عالية راغبة في أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين المنتخبين منهم والمعينين،فالطبقة الوسطى تنسب

---

(1) ريتشارد، هيجوت، (ترجمة) حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، نظرية التنمية السياسية، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.

إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة وأي ثقافة ديمقراطية لا يستطيع النظام تجاهلها.

نظرية الثقافة السياسية: الثقافة السياسية هي مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات بإعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء.

يعد غابرييل الموند أشهر الباحثين وواضعي مقومات هذه المدرسة المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية، إذ يعتقد (إلموند) أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب: جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والنظام ، وجانب تقييمي يشمل الآراء التقنية عن الظواهر السياسية

وفي تحليله للثقافة السياسية ميز (إلموند) بين ثلاثة أصناف منها (ثقافة محلية) و (ثقافة التبعية) و(ثقافة المشاركة)، الثقافة المحلية تتجه نحو الأنظمة الفرعية المحلية، مثل القرية والمنطقة من دون النظام السياسي، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي، لكنهم يأخذون منه موقفاً سلبياً ينتظرون منافعه، ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التاثير فيه ، أما ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك منها، يعتقد المواطنيون أنه باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالإنتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة.[1].

وفي نظره كل صنف من الثقافة السياسة يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماماً، فيه لا مركزية واسعة وظاهرة وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. وإن التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضرورية عنده لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتعاون بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره،وأوضح أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية هو نماذج مثالية لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة في هذا نجد مزيجاً من الثقافات الثلاثة[2].

---

(1)وهبان، مصدر سابق، ص.ص 53-54.
(2)المصالحة ، مصدر سابق، ص90.

المبحث الثاني

التنمية السياسية في الأردن

في بداية التسعينات من القرن العشرين إتجهت الكثير من دول العالم الثالث نحو التحول الديمقراطي والإنفتاح السياسي، وسبب ذلك هو تأثير الدول الداعمة إقتصادياً التي يتناسب مستوى الدعم إيجابياً مع ما تقدمه من إصلاحات سياسية وديمقراطية. (1)

وإرتفاع مستوى التعليم لدى هذه الشعوب ، وفشل الأنظمة الشمولية، وظهور العولمة، وما ترتب على ذلك من ثورات في المعلومات والتكنولوجيا؛ الأمر الذي أثر في العلاقات الدولية من تطور بسبب التعاون الدولي الذي نتج عن المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، ومواضيع الشراكة الإقتصادية، مثل "الجات" والبنك الدولي. (2)

عملية التنمية السياسية في الوطن العربي تعدّ عملية حديثة النشأة عموماً، بدأ الإهتمام بها يتفاقم مع أوائل التسعينات من القرن الماضي، والسبب هو التحركات السياسية والإقتصادية مثل النظام العالمي الجديد، وأحداث الحادي عشر من أيلول، والعولمة، أدت هذه التحولات في حكومات الدول النامية وخصوصاً العربية إلى السير على طريق التنمية والإصلاح السياسي، الأمر الذي يحقق المطالب الداخلية والخارجية لعملية التحول نحو أنظمة ديمقراطية في الدول العربية (3) .

الأردن يعد من أحد الدول التي بدأ فيها الإنفتاح والتحول الديمقراطي مبكراً، فقد تأثر منذ بداية نشأته بالتغيرات السياسية الدولية، فقد جرت العديد من محاولات لإصلاح البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية و تطوير وتحديث القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية التي استمرت حتى وقتنا الحاضر بعد فترة ركود طويلة حصل بها بعض الإنتكاسات التي أخرت عملية التحول الديمقراطي، لتعود عملية التحول السياسي والديمقراطي للحياة من جديد عام 1989، عندما أعلن الملك حسين بن طلال رحمه الله استئناف مسيرة الحياة الديمقراطية في البلاد، وذلك عن طريق إجراء إنتخابات نيابية عامة، تمثل كافة الأطياف السياسية، والفكرية والعقائدية في المجتمع الأردني(4).

---

(1) مصالحة، محمد، دراسات في الحياة البرلمانية في الأردن، ط1، ج2، دار الحامد للنشر، ص79.
(2) حول الاقتصاد السياسي والسياسة الشرق أوسطية انظر في :
(3) الشرعة، محمد كنوش، مقومات وآليات الإصلاح السياسي في الأردن، 2001-2006، جريدة الرأي، العدد 13218، 7كانون الأول2006.
(4) الشرعة، مصدر سابق، ص50.

المطلب الأول

الحاجة إلى التنمية السياسية

حاجة الأردن إلى التنمية السياسية تظهر بإستعراض تطور الحياة السياسية في الأردن وبنية المجتمع المدني فيه ، إذ يمكن الإستدلال من المفاهيم المتعددة للتنمية السياسية وآليات تحقيقها على مدى حاجة الأردن لمثل هذه التنمية السياسية.

وشهد الأردن في الأعوام الماضية الكثير من التركيز على موضوع التنمية السياسية، وبناء المجتمع المدني في الأردن، فقد ركزت الأدبيات الكثيرة على هذا الموضوع، و ظهرت حلقات تلفزيونية وندوات وإجتماعات، وأقرت توصيات من الأحزاب ومن النقابات والعديد من المؤسسات أو تشكيلات المجتمع المدني، تدعو إلى ضرورة التركيز على التنمية السياسية بإعتبارها مفتاح العبور إلى المجتمع الديمقراطي، ويربط المنشغلون بهذا العنوان ضرورة إلحاق التنمية السياسية بالتنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية والثقافية وغيرها من أوجه التنمية المطلوبة لإيجاد المجتمع القادر على الإبداء وإستثمار كل الموارد المتاحة من أجل الإنسان ورفاهيته.

عندما استحدثت وزارة مختصة في التنمية السياسية تفاءل الشعب الأردني بمنهج عمل الحكومة الجديدة التي من أولوياتها إحداث تنمية سياسية شاملة في الأردن، فالتنمية السياسة تؤثر بشكل كبير في مفردات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتؤدي إلى تعزيز مفاهيم الإدارة الوطنية الجماعية للموارد واقتصاد الدولة والرقابة وإشاعة معايير النزاهة والشفافية، فتكون كل هذه المعايير من صناعة الناس كافة [1].

وتظهر حاجة التنمية السياسية في الأردن من خلال دراسة العوامل التي تدفع إلى التوجه نحو التنمية، و تتعدد أبعاده لتشمل البعد المحلي والبعد الإقليمي والبعد الدولي، إذ تتفاعل العوامل المؤثرة في هذه الأبعاد لتشكل حاجة الأردن للإسراع في عملية التنمية السياسية في المملكة.

وهذه الأبعاد الثلاثة ليست خاصة بالأردن فقط، فهي تشكل أبعاد الحاجة إلى التنمية السياسية في جميع دول العالم.

---

(1) أبو سماقة، محمد، وزارة التنمية السياسية وأسئلة متعددة، جريدة الدستور، العدد 14055، 2003/10/30.

البعد الداخلي:

شهد الأردن تحولاً وتطوراً سياسياً منذ الاستقلال يكشف عن ذلك الإنجاز السياسي والإجتماعي الأردني بتحول البنى السياسية والإ جتماعية من الشكل التقليدي إلى شكل أكثر حداثة وتطور،فتراجع دور القبلية والطائفية والإثنية لصالح الدولة، وإنحلت وتوحدت بالدولة، وأصبحت قوة الدولة عاملاً مشتركاً بين جميع فئات المجتمع.

تأثر التحول الديمقراطي في الأردن بالعديد من الأحداث المحلية، مثل الأحزاب والنقابات التي امتدت خبرتها السياسية إلى الخمسينات من القرن العشرين، وإن كانت محظورة منذ ذلك الحين وحتى عام 1989 لم تكن ذات تأثير في الحياة السياسية الأردنية ، وحتى بعد عام 1994 حين أبرمت معاهدة السلام مع إسرائيل، إذلم تسمح الحكومة للقوى الحزبية والمهنية المناهضة بالتعبير عن رفضها للتطبيع، فاستخدمت القوة أحياناً في ردعها. وبالرغم من عجز هذه القوى المعبرة عن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن عن التأثير في الحكومة، فإن القوى الحزبية هي الأخرى عانت من وضع صعب في مواجهة قوة الدولة ، فقد قاطع عدد من الأحزاب السياسية الإنتخابات النيابية عام 1997 بسبب المخالفات القانونية لقانون الإنتخاب، لكن الحكومة أصرت على إجراء الإنتخابات التي عملت على إنتاج القوى التقليدية العشائرية والأسرية على حساب مؤسسات المجتمع المدني [1].

ومن هذه المؤشرات ظهرت حاجة الأردن إلى التنمية السياسية، الأمر الذي دفع صناع القرار السياسي في الأردن، على ضرورة إشراك قوى الشعب كافة في مواجهة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والتعامل معها بشكل أكبر، فتطور الوعي السياسي والإحساس بالقضايا العامة لدى المواطن الأردني.[2] .

البعد الإقليمي:

الهزائم والنكسات و تعثر التنمية الإقتصادية والإجتماعية أثبتت سقوط نظرية الأنظمة الشمولية، وثبت بأن معظم ما مرت به الأقطار العربية من تراجع، والأردن من بينها، يعود إلى غياب المشاركة الشعبية الفاعلة في إتخاذ القرار السياسي، فأصبحت الديمقراطية ووسيلتها الرئيسية -التنمية

---

(1) الفالح، متروك، 2002، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، (ط1) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص 114-115.
(2) الشلبي، جمال عبد الكريم، 2000، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص30.

السياسية- واجباً إقليمياً أردنياً كإحدى دول الإقليم، بالإضافة إلى وجود قضية إقليمية ضاغطة في الدولة الأردنية، وهي القضية الفلسطينية التي تشكل بعداً محلياً مركزياً للمجتمع الأردني، وإن حل الثنائية الأردنية الفلسطينية بحاجة إلى أدوات وتنمية سياسية قادرة على إيجاد تصور واضح للمشاركة الشعبية الأردنية .

تعد عملية السلام بين (العرب وإسرائيل)عاملا اقليمياً أساسياً في حاجة الأردن للتنمية السياسية، ولكن هذا التأثير متباين، فهناك ثلاث إتجاهات في شأنه [1] :

أ- الإتجاه الأول يرى ان التسوية مع إسرائيل ستعجل في تحقيق الخيار الديمقراطي في المنطقة، إنطلاقاً من أن شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" ليس له مبرره، وأن ميزانيات التسلح العربي ستصب في خانة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، مما يؤدي ذلك إلى زيادة دخل الفرد ودعم الدور السياسي للطبقة الوسطى في المجتمع، وبالتالي تعزيز الخيار الديمقراطي.

ب- الاتجاه الثاني يرى أن الأمر ليس بهذه السهولة، فالصراع العربي الإسرائيلي قد يستمر، إلا إذا استسلم العرب للإرادة الإسرائيلية في فرضها للسلام بالصيغة التي تريدها، وحتى لو حصل ذلك فلن يملك الديمومة لأنه لا سلام حقيقي دون تكافؤ القوى، وسيبقى التحول السياسي نحو الديمقراطية وتعزيز التنمية السياسية في هذه الدول مرتبطاً بتفاعلات الصراع وتطوراته.

ج- الاتجاه الثالث يرى أن الأردن قد سعى نحو الديمقراطية ولكن العملية السلمية أثرت سلباً في التحول الديمقراطي في الأردن، حيث أن والإتفاقيات التي تمت على جبهتي التفاوض الأردني والفلسطيني ارتبطت بتراجع مدى التقدم النسبي في العملية الديمقراطية، مقارنةً بالأجواء السياسية لعام 1989 وحتى عام 1994.

العامل الدولي:

أفرزت سياسة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول 2001 قناعة بصحة النظرية التي تقول بغياب الديمقراطية والحريات السياسية عن المجتمعات العربية، بما فيها الأردن، فالأمة العربية تعاني من فشل تام بسبب تعاقب نظم حكم إستبدادية وعشائرية وثورية عملت على فشل التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، مما

---

(1) الشلبي، مصدر سابق، ص ص 32-33.

انتج ثلاثة نتائج: فساد إقتصادي وإداري، إستبداد سياسي، تخلف علمي وتكنولوجي،، لذلك طرح وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) مبادرة عام 2002 بعنوان (مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة). هدفها توسيع المشاركة السياسية، وتحديث التعليم، وتعزيز الديمقراطية في المنطقة، ودعم جهود الإصلاح الإقتصادي، وتقوية المجتمع المدني، وتعزيز دور المرأة ، فتم رصد 29 مليون دولاراً لهذه المبادرة([1]).

هذا التوجه الأمريكي إلى الديمقراطية في المنطقة إلى أحد مقومات السياسة الأمنية للولايات المتحدة، ولم يعد يكفي الدول العربية، ولا الأردن النجاح في تحقيق منجزات وتعاون على مستوى مكافحة الإرهاب، بل لا بد من تعزيز النجاح الأمني الأردني بإجراء تحويلات سياسية تضمن بلورة توجهات سياسية وثقافية جديدة وعامة ، بالإضافة إلى أن التوجه العالمي للمؤسسات الإقتصادية بات يحبذ عدم الإنخراط بأية إستثمارات في الدول التي لا تتمتع بقدرٍ كافٍ من الديمقراطية والشفافية، فلا يمكن مستقبلاً الإستفادة من هذه المؤسسات إلا بوجود التحول الديمقراطي الحقيقي والذي يحتاج في مثل حالة الأردن إلى تنمية سياسية شاملة.

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، 2003، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، دراسات استراتيجية، المجلد الثالث عشر، العدد 130، ص33-35.

المبحث الثالث

معوقات التنمية السياسية في الأردن

منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين سعت الحكومة الأردنية إلى إحداث إصلاحات سياسية، بقيامها بعدد من الإجراءات لكنها لم ترق إلى طموحات الشعب الأردني، بسبب وجود العديد من المعوقات التي تواجهها و قد تم ذكرها في ثلاثة مطالب رئيسية هي:

المطلب الأول

معوقات الموروث الاجتماعي في الثقافة السياسية

تلعب الأسرة دوراً كبيراً في تشكيل حياة الفرد في أول سنوات حياته لأنها تعمل على غرس القيم و التوجهات الثقافية بنفسه التي تبقى راسخة لديه عند الكبر .

تتكون الشخصية لدى الفرد في العائلة بشكل أساسي، ثم تتلوها بقية المؤسسات المختلفة التي تكمل التنشئة الأسرية، فالعائلة الأردنية ما زالت تشدد في تربيتها على العقاب الجسدي أكثر من الإقناع، لذلك ينشأ الفرد على نزعة فردية و عندما يكبر يبقى سلوكه سلطوي لا يقبل بالنقاش أو الحوار فيرى الأسرة و من ثم العشيرة كل شيء فلا يؤمن بدور وأهمية الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني[1]

النظام السياسي له دور أساسي في ترسيخ ثقافة معينة ليلعب دورا في تحديد اتجاه الأفراد نحو فعل معين بالإضافة إلى بناء شخصية الفرد ، أما في الأردن فقد تربى الفرد على ثقافة الخوف من الحكومة نتيجة التنشئة السياسية في الفترة التي سبقت مرحلة الإنفراج الديمقراطي، التي ساد فيها الأحكام العرفية و حظر الأحزاب ، و القيود التي تم وضعها على الحريات العامة، الأمر الذي أدى ولد نظرة سلبية لدى الفرد بعدم الإنخراط في العمل السياسي أو الإنضمام إلى الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني، و من أسباب ضعف المشاركة السياسية الخوف من الملاحقة الأمنية (الهاجس الأمني)[2]

---

(1) الحسامي، مصدر سابق، ص98.

(2) العزام، عبد المجيد (2006) اتجاهات عينية من منتيبي المجتمع نحو المشاركة السياسية في الأردن ، دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد (33) ، ص 495.

بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية السائدة بين المجتمع الأردني عززت سلوكاً اجتماعياً في التعصب للعشيرة و الجهوية و الفئوية الأمر الذي أدى إلى إنتخاب نواب و فئة مصالح ضيقة على حساب مصلحة الوطن مما أدى إلى إعاقة التنمية السياسية ، فقد عززت الحكومات المتعاقبة في فترة الإنفراج الديمقراطي، الثقافة التقليدية، من خلال سيطرتها على مؤسسات التنشئة السياسية مثل وسائل الإعلام حيث تمتلك الحكومة الإذاعة و التلفاز ، (62%) من أسهم جريدة الرأي ، (32%) من أسهم جريدة الدستور[1] و بهذه الهيمنة تعمل الحكومة على توجيه الرأي العام و السيطرة على منابع الثقافة السياسية و الوقوف كعائق أمام نشر (ثقافة سياسية) مخالفة لها الثقافة السياسية التي تسود المجتمع الأردني ما زالت مشبعة بروح العداء للأحزاب السياسية، وتعتبرها مصدر من مصادر الخطر على استقرار البلاد، و منذ عشرينيات القرن الماضي هيمنت الحكومة على المجتمع و عملت على خلق موقف حذر تجاه الأحزابالسياسية، و بالرغم من اعتراف الدستور للمواطنين بحق إقامة الأحزاب السياسية ، لكننا نلاحظ بشكل واضح الضعف في تفاعل المواطنين مع الأحزاب الأمر الذي أدى إلى تقليص دورها و ضعفه في التنمية السياسية .

المطلب الثاني

المعوقات القانونية والسياسية

بالرغم من الإختلافات السياسية التي قامت بها الحكومة في إدخال القوانين المؤقتة مثل قوانين كل من : الأحزاب السياسية و البلديات و المطبوعات و النشر، إلا أن هناك نواحي سلبية تواجه هذه القوانين، فقانون الأحزاب السياسية الذي أقر عام 1992 و الذي من خلاله تم تأسيس حياة حزبية في مرحلة الإنفراج الديمقراطي، لا يرقى لمستوى المشاركة الحزبية الفعالة، لأنه لا ينص صراحة على دور الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية أو تداول السلطة، وأيضاً التعديل على هذا القانون بقانون رقم (19) لسنة (2007) الذي نص على رفع أعداد المؤسسين الى (500) عضو و يكون مقر إقامتهم في (5) محافظات بنسبة (10%) فكانت هذه المادة تعقيداً لعملية تأسيس الأحزاب، في نفس الوقت الذي نص الدستور الأردني على حق الأردنين في تشكيل الأحزاب والجمعيات . و الثغرات التي شملها القانون أيضا تتمثل في منح وزير الداخلية سلطات وصلاحيات واسعة على أعمال الأحزاب السياسية و نشاطاتها، ومن أهمها صلاحية حل الأحزاب، لأن

---

(1) العزام مصدر سابق، ص 403 .

المادة(25) من قانون 2007 أجازت حل الأحزاب بقرار من المحكمة بناءاً على دعوى يقدمها الوزير، إذا خالف الحزب أحكام الدستور الأمر الذي يتنافى مع العملية الديمقراطية، التي تؤمن بحق الأفراد في تشكيل الأحزاب والإنتماء لها باعتبارها حق دستوري، لأنه لا يجوز للسلطة التنفيذية إعاقة هذا الحق الدستوري، بالإضافة إلى أن هذا القانون لا يحمي الحزب من تغول السلطة التنفيذية لأن المادة (7) من هذا القانون يطبق تشكيل الأحزاب و الإنتساب لها بالسلطة التنفيذية[1].

أما قانون الإنتخابات النيابية المؤقت (15) لسنة 1993، عمل على تقييد مبدأ التعددية السياسية والحزبية، و أضعف مشاركة الأحزاب في الحياة السياسية و البرلمانية، والتي تنافي دور العشائرية و تكرس الفردية الأمر الذي شكل بدوره خطراً على العملية الديمقراطية و بالتالي على عملية التنمية السياسية بشكل عام . وكما أن إشراف الحكومة على الإنتخابات النيابية أحدث الكثير من الخلل في العملية الإنتخابية، وبالتالي بمخرجات هذه العملية التي تمثلت بغياب المعارضة السياسية الفاعلة نتيجة التطبيق غير السليم للإجراءات الإنتخابية مثل تعقيد العملية الإنتخابية، والإشراف على صناديق الإقتراع التابعة للمعارضة، والتلاعب في تحديد الدوائر الإنتخابية، وسوء توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الإنتخابية[2].

و بالنسبة لقانون المطبوعات و النشر المؤقت لعام 1997 عمل على إعاقة التنمية السياسية بسبب وجود الكثير من الثغرات به، فمثلاً نصت المادة (5-د) منه على حق المطبوعات في إبقاء المعلومات سرية إلا على القضاء، نجد في ذلك اعتداء على حرية الرأي من خلال كشف المعلومات للقضاء و كذلك المادة (40) من القانون التي احتوت على الكثير من المحظورات التي تعاني من الغموض، والتي تشكل تقييداً لحرية الصحافة[3] ، لذلك يتأكد لنا أن قانون المطبوعات و النشر المؤقت لعام (1997) عمل على إعاقة سير عملية التنمية السياسية، وبالنسبة لقانون الإجتماعات الذي تم تعديله عام 2001، قدم صلاحيات كبيرة للحكام الإداريين فيما يتعلق بالموافقات الأمنية على النشاطات التي تعقدها الأحزاب السياسية مثل الندوات و المسيرات، في نفس الوقت الذي كفل فيه الدستور حق الأردنيين في الإجتماع ضمن القانون في المادة (15)، لذلك يعد القانون معيقاً لفاعلية الأحزاب السياسية، ومقيداً لحرية نشاطاتها في الساحة السياسية، والمؤثر سلباً على عملية التنمية السياسية برمتها .

---

(1) عارف ، مصدر سابق، ص 74 .
(2) العزام، مصدر سابق، ص 377.
(3) العزام، مصدر سابق، ص 387.

أما بالنسبة للصحافة الحزبية و بالرغم من أن المادة (19 – أ – 3) من قانون المطبوعات والنشر أعطى الرخصة لإصدار مطبوعات لجهات مختلفة من بينها الحزب السياسي إلا أنه و عندما أصدرت بعض الأحزاب الصحف تحت محاصرتها و محاربتها ولم يكن باستطاعتها الوصول إلى الإعلام المرئي أو المسموع، مما أدى إلى تحجيم دور الصحافة الحزبية وعدم حصولها على نسبة من الإعلانات الرسمية[1] .

والسلطة التنفيذية لم تساعد على إبراز الصحف الحزبية من خلال وسائل الإعلام الرسمية وكذلك حرمان الصحفي الحزبي من الإنتساب لنقابة الصحفيين، لأنه غير معترف به قانونياً كصحفي، وبالتالي لا يحق له الإعلان عن نفسه كصحفي، ولا يجوز لأي صحيفة استخدامه في أي عمل صحفي دون أن يدرج اسمه في نقابة الصحفيين، حسب المادة (18-أ) من قانون المطبوعات، هذه الإجراءات عملت على تعقيد وإعاقة التنمية السياسية في الأردن[2].

المطلب الثالث

المعوقات المؤسسية

مستوى المؤسسية في بناء الدولة، هو عدم سيادة الأنماط القانونية في المؤسسات و ضعف إحتواء المستجدات التعامل معها و إستمرارية الشخصانية في الإدارة و المحسوبية و الواسطة والفساد، جميع هذه الأمور أثرت في بناء التنمية السياسية و عملت على إعاقتها و تعاني مؤسسات النظام السياسي في الأردن، سواء مؤسسات رسمية مثل البرلمان أو مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب و النقابات العديد من المعوقات الرسمية التي تعمل على التأثير السلبي على عملية التنمية السياسية ، فعلى صعيد الأحزاب السياسية، الكثير فيها يعيش تحت رحمة المؤسس و صاحب النفوذ المادي أو السلطوي الذي يريد أن الحزب ملك له و أن الجميع تحت تصرفه الأمر الذي ولد الكثير من المشكلات فعندما تنتهي الإنتخابات بالفوز تتمركز السلطة بين المقربين و يصبح الحزب تابعاً لأقلية تعمل على إصدار

(1) تيرير، حداد ، (1994) ملف الأحزاب السياسية في الأردن (1919- 1994) ، عمان ، ص28 .
(2) زيادات، عادل (1997) العلاقة بين صحافة الحزب والتشريعات والقوانين في الأردن (1989-1995) أبحاث اليرموك للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد (13) عدد 2، ص181 .

القرارات مثلما تشاء، عندما تنتهي بالخسارة فالنتيجة هي الإنشقاقات والإستقالات و الدعوة إلى تشكيل حزب آخر بدون رؤية سياسية حاضرة[1] .

الممارسات غير الديمقراطية و القيود القانونية و ضعف الموارد المالية و هيمنة الفرد على بعض الأحزاب السياسية والشخصية، أدت إلى إضعاف الأحزاب و نفور المواطنين منها الأمر الذي أثر بشكل سلبي على التنمية السياسية و بالنسبة للبرلمان الأردني، فهناك الكثير من المعوقات المؤسسية التي تحد من مجهوده في تطوير عملية التنمية السياسية، وتضعفه في القيام بوظائفه المختلفة و خاصة الرقابية والتشريعية منها والتي يعد قيامه بها دليل على وجود تنمية سياسية صحيحة وفعالة، فيفتقر البرلمان إلى الكوادرالبشرية المذهلة والمدربة و إلى الدعم الفني والإستشاري وعدم توفر المعلومات التي يحتاجها البرلمانيون لمناقشة القوانين، والسياسات المختلفة مما يؤدي إلى ضعف كفاءة النائب في القيام بعمله[2] .

أما الكتل البرلمانية، فهي حديثة النشأة، تم تشكيلها لأهداف مصلحية لم تنم عن أي مؤسسة تذكر، و قد تشكلت بغياب الأحزاب، فهي هشة في هياكلها بعيدة عن المؤسسية لا يجمعها روابط فكرية، بل روابط مصالح غير مترابطة فهي تتشكل و تتفكك بين ليلة وضحاها، مما أدى إلى ضعف دورها في عملية التنمية السياسة في الأردن[3]

(1) تيريز، مصدر سابق، ص 105 .
(2)عارف، مصدر سابق، ص297.
(3) العزام، مصدر سابق، ص378 .

الفصل الخامس

دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن

الأحزاب السياسية الأردنية تعد مؤشراً أساسياً للتجربة الديمقراطية ومكوناتها، وكلما تجذرت في المجتمع أصبحت التجربة الديمقراطية أكثر قوة وهي قوة أساسية لبناء المجتمع المدني، والتجربة الحزبية الأردنية، ما زالت تواجه الكثير من عزوف المواطنين عن العمل الحزبي، وغياب البرامج السياسية الوطنية والإقتصادية والإجتماعية والتمسك بإيديولوجيات ثبت فشلها في تجارب الشعوب الأخرى،وضعف الديمقراطية الداخلية للأحزاب وتمحور بعضها حول شخصية الزعيم ،وارتباط بعضها بالخارج ماليا وتنظيما ونظرة الشك والريبة لها.[1]

ويرتبط الحزب بعملية التنمية السياسية بشكل وثيق ومؤثر من عدة جوانب ولعدة أسباب أيضا، فهو من ناحية يعد من نتائج التنمية السياسية، و يعتبر متغيراً تابعاً لها، و ناحية أخرى يمثل آلية من الآليات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيراً مستقلاً عنها، فكان الإرتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمراً مؤكداً ، أياً كانت الزاوية التي ينظر اليها منها.

(1)نص وثيقة الأردن اولاً، وزارة الخارجية الأردنية، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت www.mfa.gov.jo.

المبحث الأول

الأحزاب وعملية التنمية السياسية

التنمية السياسية تنطلق من إيديولوجيات سياسية مختلفة، تهدف إلى تحقيق مجموعة من التغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية ،العملية السياسية تقتضي بوجود الحزب كمنظمة سياسية مرتبطة بها مهمتها التبشير بهذه الإيديولوجيا، والقيام بعملية التعبئة الإجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والتوجهات السياسية التي يتبناها الحزب وإقناع الجماهير، بإحداث التغييرات المطلوبة، لذلك تعتبر الأحزب متغيراً مستقلاً تطلبها عملية التنمية السياسية، بوصفها إحدى الوسائل التي يمكن للإنسان أن يعتمد عليها في تطوير وتحديث حياته وباعتبارها أيضا حلقة وصل بين الطبقة الحاكمة والجماهير أو بين الشعب والحكومة [(1)].

التعبئة الإجتماعية، هي العملية الدينامية الأساسية في بناء التنمية السياسية، وتنتج عن تغييرات جذرية عميقة في حاجات الجماهير ومتطلباتها، و عن زيادة وعيها السياسي وعدد المهتمين بالأمور السياسية والمتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية والحياة السياسية ، فهي تقتضي بتطوير و استحداث العديد من البنى الرسمية وغير الرسمية التي يمكنها الإستجابة للحاجات المتغيرة للجماهير، وتهيئة الفرصة لها كي تشارك في الحياة السياسية بشكل ايجابي فعال، ويأتي الحزب عادة في بداية المنظمات التي يمكنها الوفاء بكل هذه المور، من هنا يعتبر الحزب متغيراً تابعاً التعبئة الإجتماعية، اي مظهراً من مظاهر التطور السياسي المترتب على هذه العملية.[(2)].

ان دور الحزب في عملية التنشئة السياسية وان كان مهماً وخطيراً في مختلف المجتمعات، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية، الا أن الهدف الذي يتطلبه الحزب من وراء هذه العملية ليس هدفاً واحداً، بل يتراوح بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة، وبين خلق أوتحديث ثقافة سياسية جديدة، ففي النظم الليبرالية مثلاً، حيث يسود نظام تعدد الأحزاب، ويمثل كل حزب طبقة أو جماعة إجتماعية معينة، لهذا ثقافتها المميزة وتتناقض مصالحها مع مصالح غيرها من الطبقات أو الجماعات الأخرى، تميل هذه الأحزاب المحافظة أو تلك التي تمثل الطبقة أو الطبقات المسيطرة في هذه النظم إلى دعم و تعزيز مختلف الثقافات السائدة ، وذلك بهدف استمرار هذه الثقافات ومباشرة تأثيرها في الأوضاع

---

(1)الزيادات،مصدر سابق، ص151.
(2)المصدر السابق ، ص 152.

المجتمعية وما تتسم من انقسامات ونزاعات، بما يخدم في النهاية مصالح الجماعات التي تمثلها هذه الأحزاب، في حين تعمل الأحزاب الثورية أو الراديكالية في هذه النظم على تعديل و تطوير النسق الثقافي السائد أو استحداث نسق أكثر تقدمية واتساقاً مع التغيرات التي تصيب المجتمع، ويعبر في الوقت نفسه عن مصالح وقيم الطبقات الكادحة [1].

الإتصال السياسي يمثل عملية مهمة وضرورية لكافة أوجه النشاط الحزبي، فإن دور الحزب في هذه العملية يزداد ويتعاظم في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى غياب و تخلف وسائل الإتصال الجماهيري في هذه الدول، و عدم وفاعلية شبكات ونظم الإتصال الموجودة بها، وفي مواجهة هذا الخلل يعمل الحزب الحاكم في هذه الدول عادة على تطوير شبكة اتصال جماهيري قوية وفعالة يمكن عن طريقها تحقيق الإتصال السياسي المطلوب، داخل بناء الحزب وبين أعضائه، وبين الحزب وجموع المواطنين، وهناك ارتباط مماثل بين الحزب والمشاركة السياسية، إذ يتمثل دور الحزب في عملية المشاركة في عدة مظاهر لا ينعدم وجودها في اي من النظم السياسية المعاصرة، كما يتوقف هذا الدور على مجموعة من الإعتبارات التي تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة ، وتحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع. [2]

يقوم الحزب بعدد من الأدوار للوصول إلى تنمية سياسية فعالة، تتمثل في تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها من ناحية، وتهيئة الفرصة أمامها لتبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات، أو فيما يطرحه الحزب من برامج سياسية، أما مشاركة الحزب السياسية فتختلف من مجتمع لاخر، وربما يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الحزبي السائد في المجتمع ، أوإلى نمط القيم السياسية الذي تعتنقه الصفوة الحاكمة، وبوجه عام، فإن المشاركة السياسية عن طريق الحزب تتخذ في أغلب الأحوال إحدى صيغتين رئيسيتين ، وهما:

الصيغة الأولى: هي التي تنبع من النظم الليبرالية، التي توصف بـ (المشاركة الديمقراطية)، التي تتمثل عادة في كافة أساليب الممارسة الديمقراطية التي يمكن للأفراد والجماعات أن تشارك من خلالها في الحياة السياسية في ظل تعدد الأحزاب.

---

(1)المنوفي، كمال(1979)، التنشئة السياسية في الأدب المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد4، ص20-21.
(2)الزيادات، مصدر سابق، صص156-157.

الصيغة الثانية: فهي التي تشيع في النظم الشمولية، التي توصف بالعادة بـ (مشاركة التعبئة) أو (مشاركة التأييد).

دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية تتضح أهميتها في عملية التكامل الإجتماعي والسياسي والتي ترتبط بعملية المشاركة، وذلك بتأكيد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في انجاز مجموعة من العمليات المترابطة والمتداخلة معاً في آن واحد أيضا، ويظهر دور الحزب في عملية التكامل الإجتماعي والسياسي في صور عديدة ومتنوعة، كما ان ثمة شواهد تاريخية ومعاصرة كثيرة، تؤكد دور الحزب في هذه العملية أيضا[1].

وأخيراً فإن الحزب إن كان يكتسب أهميته الخاصة للحياة السياسية بعامة وعمليات التنمية السياسية بوجه خاص من خلال الوظائف والأدوار التي يؤديها في هذه المجالات، فإن قدرته على مباشرة كل هذه المهمات إنما ترتبط وتتوقف – إلى حد كبير- على الركائز الفكرية والبنائية التي يستند إليها، وتتأثر كذلك بمعطيات البيئة الإجتماعية والثقافية والسياسية التي يعمل خلالها، وما تفرضه هذه البيئة من ضوابط والتزامات، فقدرة الحزب ترتبط بطبيعة النمط الإيديولوجي الذي يلتزمه، وما ينطوي عليه هذا النمط من قيم وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية، تقدمية أو رجعية أيضاً على مستوى التكوين المؤسساتي للحزب نفسه، ومدى تغلغل تشكيلاته إلى مختلف ارجاء المجتمع، ومقدار استيعاب الحزب أو تمثيله مختلف القوى والطبقات والجماعات الإجتماعية وصدق تعبيره عن مصالحها المتباينة.

---

(1)المصدر السابق، ص ص158-159.

المبحث الثاني

وظائف الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الأردن

الأحزاب السياسية تقوم بدور كبير في الكثير من المجالات، منها مجالات التوعية والتحديث، و تقوم بدور مهم في مجال التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية، و الكثير من مفكري الفقه السياسي يجمعون أن لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، لكن الأحزاب تتفاوت في القيام بوظائفها من حزب لآخر و من دولة لأخرى، ففي الأنظمة الديمقراطية تقوم الأحزاب بدورها بدرجة عالية من المشاركة، و تعمل على تحقيق شرعية النظام و في الدول التي تسعى إلى التنمية السياسية، وتناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهمات تتعلق بالتحديث و التنمية السياسية و التكامل القومي[1] و لمعرفة دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية، لا بد من معرفة وظائف هذه الأحزاب، و بقدر ما تكون وظائفها ذات فعالية بقدر ما يكون دورها أكبر من عملية التنمية السياسية .

تنتج أهمية الأحزاب السياسية من قيامها بوظائفها، ومدى اقتراب هذه الوظائف من مصالح و حاجات المواطنين، و من أهم وظائف الأحزاب هي الوصول للسلطة السياسية، فالحزب لا يستطيع تحقيق أهدافه إلا إذا وصل إلى الحكم أو حصل على التأييد الشعبي الكافي ولدراسة وظائف الأحزاب فقد قسمت إلى خمسة مطالب رئيسية هي :

المطلب الأول

الوصول للسلطة

من أهم وظائف الأحزاب هي الوصول للسلطة، فالحزب السياسي الذي يصل للسلطة يستطيع تنفيذ برامجه التي قدمها في فترة الحملات الإنتخابية، و يلاقي قبول المواطنين، خاصةً إذا لامست برامجه حاجاتهم و تم تطبيقها و العكس صحيح، أما في الأردن فالوضع مختلف لأن النظام السياسي الأردني منذ عام (1957) حتى اللحظة لم يطلب من أي حزب سياسي تشكيل حكومة حزبية ، بالرغم من إشراك بعض نواب الأحزاب السياسية عام 1989 في حكومة مضر بدران ، فتقلد عدد منهم مناصب وزارية، إلا أن الأحزاب السياسية فشلت في تحقيق ما قدمته في برامجها الإنتخابية، و يعود أسباب ذلك إلى الظروف المحلية و الإقليمية و الحدودية التي أثرت على الأردن .

---

(1) الغزالي ،مصدر سابق ،ص 176 .

قانون الأحزاب لعام 1992 تم بموجبه ترخيص العديد من الأحزاب السياسية، و يعدّ إعتراف الحكومة بشرعية الأحزاب، وإعتراف من الأحزاب السياسية التي تم ترخيصها بهذا القانون بشرعية النظام السياسي الأردني، و هذا يدل على أن الوصول إلى السلطة من قبل هذه الأحزاب لا يتم إلا بطرق شرعية حسب رؤية النظام السياسي، لكن نتيجة المستجدات على الساحة السياسية الأردنية و معاهدة السلام مع إسرائيل وإتفاقية الحكومة مع صندوق النقد الدولي بشأن المديونية، وتبنى نواب المعارضة مواقف مضادة من الحكومة، الأمر الذي دعا الحكومة إلى تقليص و تحجيم دورهم وعددهم، من خلال إصدار قانون الإنتخاب المؤقت لعام (1993) ((قانون الصوت الواحد)) و أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية مما أثر سلباً على عملية التنمية السياسة في الأردن[1] .

المطلب الثاني

تكوين و توجيه الرأي العام

يجب على الأحزاب السياسية أن تقوم بعدة مهام لتكوين وتوجيه الرأي العام، أولها هي : توجيه المواطنين وزرع شعورالمسؤولية لديهم، وإدراكهم بأن مصالحهم الفردية ترتبط بالمصالح العامة، الأمر الذي يتطلب وعي حقيقي، لذا يجب على الأحزاب السياسية تنمية هذا الشعور لدى المواطنين من خلال برامج معينة، و ثاني هذه المهام هي : إنتقال الأحزاب من حالة التوجية إلى حالة التوعية التدريجية والتطبيق، ذلك يجب أن تقترب الأحزاب من المواطنين، و أن تعمل على توجيه الرأي العام عن طريق الصحف و الندوات و النشرات، لكن الوسيلة الرئيسية للإتصال هي الصحيفة الحزبية لكنها غير متوفرة إلا لعدد قليل من الأحزاب السياسية[2] .

ومن وسائل توجيه الرأي العام لدى الأحزاب السياسية المحاضرات والندوات والإحتجاجات والمسيرات، لكن هذا الدور غير فعّال في الكثير من الأحزاب السياسية بإستثناء جبهة العمل الإسلامي التي قامت بهذا الدور مراراً لإنتقاد سياسات الحكومة، بالمقابل الحكومة رفضت إعطاء الإذن الرسمي للمسيرات الاحتجاجية للحزب، و في عام 1996 الترخيص لمسيرة احتجاجية، ورفضت أيضا

---

(1) العزام، مصدر سابق، ص ص 369-370 .
(2) كامل، مصدرسابق ، ص95 .

الحكومة عام 2009 الترخيص للعديد من المسيرات و الإعتصامات التي كانت تنوي القيام بها المعارضة للتنديد بسياسات العدو الإسرائيلي في تهويد القدس[1].

فالأحزاب السياسية الأردنية تعاني من ضعف الإقبال الجماهيري وعزوف المواطنين في الإنتساب لها، و يعود ذلك لأسباب منها طبيعية البرامج الحزبية التي لم تعالج هموم المواطنين، واعتماد الأحزاب على النفوذ العشائري، والنظرة السلبية تجاه الأحزاب نتيجة الموروث التاريخي السيء للعمل الحزبي في الأردن .

هناك دراسة أجراها مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني توضح نسب الوسائل التي تستعملها الأحزاب لتتواصل مع جمهورها، فقدأظهرت النتائج ان أفضل أدوات التواصل التي تمكن المواطنين من التواصل مع الأحزاب السياسية، و تخلق تأثيراً عليهم بحسب رأيهم هي البرامج التلفزيونية بنسبة (24.8%) أما عن نشر الدعوات العامة للفعاليات الحزبية التي تنظمها فهي (17.3%) أما نشر إعلانات متأخرة فهي (19.4%) و استخدام شبكات التواصل الإجتماعي بلغت النسبة (11.1%)[2].

المطلب الثالث

التجنيد السياسي

من الوظائف المهمة للأحزاب السياسية وظيفة التجنيد السياسي و اختيار الكوادر السياسية، لذلك تعد الأحزاب السياسية مدارس في إعداد القادة السياسيين من خلال الممارسة و التدريب،و تقديم برامج تثقيفية في فقراتها. أما في الانظمهالديموقراطيه حيث تقدم الأحزابالسياسيةللهيئة الناخبه المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية، و تقوم هذه الأحزاب في تولي اسناد المراكز التي تنجح في الوصول إليها[3]

أما الأحزاب السياسية الأردنية فإنها تقوم بهذا الدور داخلها فقط، عن طريق اختيار المكاتب التنفيدية للأحزاب، و اختيار ممثليها في الترشح للمجالس البلدية و النيابية و النقابات، لكن هناك إحجام عند الانتساب لهذه الأحزاب من قبل المواطنين؛ بسبب التخوف من الملاحقة الامنية أو عدم الإقتناع

---

(1) منشورات حزب جبهة العمل الإسلامي لعامي 1996، 2009 .
(2) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، وحدة الدراسات، (2012) دراسة لمعرفة توجهات المجتمع الأردني حول الأحزاب والمعرفة السياسية للمشاركة في الانتخابات.
(3) كامل، مصدر سابق، ص ص99- 101 .

بهذه الأحزاب، الأمر الذي أدى بمؤسسيها إلى استخدام أساليب غير سلمية في استقطاب الجماهير منها: استقطاب الأصحاب و المعارف غير الكفؤة إلى الدخول للأحزاب، ودفع الرسوم عن هؤلاء الأعضاء إضافةً إلى أن الكثير من المنتسبين ينضمون طبعا في الحصول على المكاسب الوظيفية أو المادية مما يؤدي إلى خلل في اختيار القادة.

ومن أسباب محدودية دور الأحزاب في التنمية السياسية تجاوزالأحزاب السياسية الممارسة الديموقراطية في تداولها للسلطة، وافتقارها إلى المؤسسية في تفاعلاتها، وافتقارها أيضا للكوادر الحزبيه ذات الخبرة، و ممارستها للواسطة، و المحسوبية، و هيمنة قياداتها على آلية صنع القرار[1].

المطلب الرابع

تنظيم المعارضة

هناك أهميه كبرى في وجود المعارضة داخل الأنظمة الديموقراطية، إذ تعد في النظام السياسي جزءا لا يتجزأ منه.

و ممارسة الديمقراطية تتطلب تمثيل الفئات الحزبية في المؤسسات الدستورية، و تمكينها من تقديم وجهة نظرها بالطرق المشروعة، ووجود حكومة أغلبية لا يعني أنها تتمتع بحرية للتعبيرعن رأيها لوحدها؛ لذلك من حق المعارضة التعبير أيضاً بطرق شرعية، فالمعارضة تقوم بالرقابة على أعمال الحكومة، حيث تكون عين الناس على حكومة الأغلبية، أي أنها تقوم بدور المحاسبة والرقابة، و ليس الإنتقاد فقط، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى دور بيان الخلل وإيجاد الحلول، و أن يتناسب هذا النقد مع ظروف البلاد ، و ألا يؤدي إلى الإخلال بالقواعد الدستورية، و تتمثل أيضاً أَهمية الأحزاب بوظيفة المعارضة في المساعدة على توعية الرأي العام و تحقيق الاستقرار في الحياة السياسية للحيلولة دون إستبداد الأحزاب الحاكمة بالسلطة السياسية[2] .

إن الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية تقوم بهذه الوظيفة في حال عدم وصولها للحكم، أما الأحزاب السياسية الأردنية لم تصل إلى الحكم، ولم تقم بتشكيل حكومة حزبية إلا في الخمسينيات من القرن العشرين لكنها استقالت بعد تشكيلها بستة شهور، وأعقبها حظر الأحزاب السياسية، وعندما عاد الإنفراج السياسي وعادت الأحزاب السياسية بموجب قانون عام 1992 ، لم يقم النظام السياسي

---

(1) العزام، مصدر سابق، 375 .
(2) كامل، مصدر سابق، ص 85 .

ولو بخطوة نحو تشكيل الحكومات من قبل الأحزاب السياسية، الأمر الذي ولد صراعاً بين المعارضة والحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى تقليل وجود المعارضة داخل البرلمان[1] .

الحكومات المتعاقبة تعتقد أن المعارضة السياسية للأحزاب، ما هي إلا تنفيذ لأجندات خارجية لكن هذا الإتهام ينقصه الدليل الملامس على فاعلية الأحزاب المعارضة، ولذلك يجب القول بأن المعارضة للسياسات الحكومية التي يراد بها الإصلاح السياسي يجب أن تصونها و تحترمها الحكومات و أن تتعامل المعارضة مع الظروف الوطنية بصورة صحيحة و يجب أن تملك الأحزاب المعارضة البدائل و أن يكون لديها البرامج القادرة على التغيير[2] .

النظام السياسي الأردني ليس نظاماً جامداً لا يقبل التغيير والتعديل، بل هو نظام ديمقراطي يقوم على أساس قبول رأي الأغلبية من خلال مجلس النواب، لكن هذا لا يعني غض النظر عن بعض الممارسات السلبية التي تمارسها الحكومات المتعاقبة مثل إصدار القوانين المؤقتة في الفترة الواقعة بين 1993 و1997 التي تعدّ أكثر من 150 قانون مؤقت؛ لذلك يجب على النظام السياسي الأردني إشراك الأحزاب السياسية في الحكم لضمانة تحمل المسؤولية من قبل هذه الأحزاب في جميع المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و من جهة أخرى يفضي ذلك إلى قيام الإستقرار للنظام السياسي[3] .

المطلب الخامس

التعبير عن رغبات المواطنين

تظهر أهمية الأحزاب السياسية من خلال العمل على تمكين الجماعات من التعبير عن رغبتها، لذلك تقوم الأحزاب السياسية بتجميع مصالح المواطنين وعلى صياغة مطالبهم ورغباتهم في برامج و خطط عملية، تدفع عن طريق وسائلها المختلفة مثل النواب وقنوات الإتصال الحزبية إلى الحكومة، وبهذا تكون قد أضافت الطابع السياسي على هذه المطالب والرغبات بالإضافة إلى توفير المعلومة الحقيقية عن رغبات المواطنين[4].

---

(1) نوفل، أحمد سعيد، (2001) الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني، مؤتة للبحوث والدراسات، ص64.
(2) العزام، مصدر سابق، ص 108 .
(3) المصدر السابق، 107 .
(4) كامل، مصدر سابق، ص97 .

وهناك دراسة قام بها مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ديسيمبر 2012 بينت أن المواطنين الأردنيين وبنسبة (33.6%) يعتقدون أن الأحزاب سيكون لها دور فعّال في تحقيق مطالب الشعب ورغباته، وأنها ستؤدي دورا في الانتخابات القادمة فيما يخالفهم الرأي ما نسبته (31.5%) ، أما ما نسبته (34.9%) فهم غير متأكدين من دور الأحزاب السياسية في إنتخابات 2013 . [1]

لذلك يعدّ دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق رغبات المواطنين ضعيف فهي ما تزال بعيدة كل البعد عن الشعور في حاجات المواطنين، وكذلك برامج الأحزاب وشعاراتها التي لا تقترب من هموم المواطن، فهي تطرح شعارات كبيرة لا تستطيع تنفيذها، واتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية سلبية، وأن الأحزاب السياسية بقيت منهمكة في طرح شعارات عامة ومقالية ومتناقضة أحياناً تهدف إلى تحريك الشارع إلى خدمة مصالحها الذاتية [2].

(1) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، وحدة الدراسات 2012، دراسة حول معرفة توجهات المجتمع الأردني حول الأحزاب والمشاركة في الانتخابات .
(2) العزام، مصدر سابق، ص 251 .

المبحث الثالث

الأحزاب الأردنية وموقعها من عملية التنمية السياسية في الأردن

بقدر ما يعكس تعداد الأحزاب السياسية – (36) حتى عام 2014حجم المشاركة الشعبية السياسية والتعددية الحزبية الحقيقية في ممارسة الديمقراطية، بقدر ما يقدم تصوراً عن القصور السياسي لدى أطياف عديدة من ألوان العمل السياسي والحزبي بالأردن، بإعتبار ان الديمقراطية والتنمية السياسية لا تقاس بعدد الأحزاب والبرامج التي تطرحها على القاعدة الشعبية، وانما بمستوى فاعلية وضع برامجها السياسية في موضع التنفيذ، وضمن سياسة المعقول والمضمون تطبيقه فعلياً، ولا شك أن هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية في الأردن يعني تعدد في وجهات النظر السياسية والإيديولوجيات المختلفة، ولكنه من ناحية أخرى يعني إتساع فجوة الإختلاف بين العديد من أطياف العمل الحزبي فيسبل تحقيق المصالح الوطنية العليا، مما يعني ضياع جهود العمل الحزبي هباء في ظل "الزحام السياسي" الذي يعيق حركتها أساساً.

ان إفتقار النظام الحزبي الأردني للمؤسسية ، وهيمنة الموروث الثقافي التقليدي والشخصانية على عملية صنع القرار وضعف الممارسات الديمقراطية داخل هياكله التنظيمية ساهم في ضعف الإقبال على الانتساب للأحزاب السياسية، وتولد الإغتراب السياسي والرهبة لدى المواطنين، فالأنظمة الحزبية غير المنفتحة، التي تقوم على أسس غير ديمقراطية، غالباً ما تؤدي الى المحسوبية الشخصانية والشللية والسلطوية، والتي بدورها تجبر أفراد المجتمع نحو التجاوب السلبي للنشاطات السياسية و إلى اللامبالاة السياسية، ، أمام الأنظمة الحزبية المنفتحة، فعلى عكس ذلك فإنها تعزز لدى الفرد الرغبة بالمشاركة السياسية، و ترسيخ ثقة الأفراد بالأحزاب السياسية وبقيادتها. (1)

فشل الأحزاب الأردنية بأطيافها المختلفة- بإستثناء جبهة العمل الإسلامي- ومنذ إنطلاق الحياة الحزبية الأردنية بشكلها الحالي في عام 1992 ولغاية الآن في تحقيق أي حضور في الحركة السياسية، وعجزها عن تأدية دور مؤثر في التنمية السياسية في الأردن، يعود الى مجموعة من العوامل، من اهمها: (2)

---

(1)العزام ، مصدر سابق، ص 248.

(2)المجالي، وجهة نظر في واقع العمل السياسي في الأردن، مصدر سابق، ص139، انظر أيضا:
Wiktorowicz,quintan,(1999), the limits of democracy in the middle east: the case of Jordan, middle east journal, autumn, vol.53 issue4,p606-p621.

1- تاريخ الحركة الحزبية في الأردنلم يقدم نموذجاً أو مثالاً لجذب المواطن الأردني، فالعديد من النماذج التي ظهرت انتهت إلى كونها أحزاب شعارات أو أحزاب نفعية، مما جعل الصورة النمطية للحزب والحزبي سلبية في ذهن الفرد.

2- التداخل الديمغرافي والسياسي الأردني –الفلسطيني، وما له من تأثيرات في جميع جوانب الحياة السياسية العامة في الأردن، وتجاهل وقائع هذا التداخل من قبل المؤسسة الحكومية وأجهزتها الإعلامية الرسمية وما معها من المؤسسات الحزبية.

3- الذهنية العرفية التي تشكلت على مر عقود من ممارسة الأحكام والقوانين العرفية، بالرغم من إلغائها رسمياً، لم يستطع الكثير من المسؤولين التخلص منها، والمشكلة الأساسية هنا هي فعل هذه الذهنية في المواطن، الذي يتعامل مع الحكومة ومؤسساتها وفق هذه الذهنيةالتي تفسرخوف العديد من المواطنين من الإنخراط في العمل الحزبي لغاية اليوم.

4- التقصير الحكومي في تحقيق شعارات الديمقراطية السياسية، التي تستند على أن نمو وتطور الوطن وتقدمه، مرهون بوجود حركات سياسية فعالة نشطة، وأحزاب قادرة على تداول السلطة.

أوجد التطور التاريخي للدولة الأردنية من قواعد الفكر السياسي، ما يخدم ولادة إتجاهات سياسية تمتلك مقومات المشاركة السياسية والإستمرارية بمرجعية الدستور، ومما يمكن من وضع الحزبية الأردنية بمحددات التحرك في إستراتيجية الدولة، ولكن المطلوب في برامج الحكومات مبادئ تجذير التعددية الحزبية الوطنية بآليات التطبيق العملي حتى تصبح الأحزاب جزءاً من هيكلية الدولة ومكوناتها الوطنية مع إيجاد البيئة والمناخ التي من خلالها تستطيع خدمة أهداف الدولة.[1]

الأحزاب الأردنية التي يجب أن تشكل المؤسسات لقيادة التنمية السياسية في الدولة تعاني الكثير من الضعف في أدائها، وإن هنالك خللاً يبلغ عند الكثير منها درجة مخالفتها للقانون، من حيث عدد الأعضاء المسجلين، وما يتبعه من توفر شروط الرقابة المالية والإدارية الواجبة، ويصل الأمر الى أن محاولة إجراء مكالمة هاتفية مع مقار الكثير من الأحزاب أو زيارتها تبدو مستحيلة، والسبب أن هذه الهواتف مفصولة منذ أشهر، ومفاتيح مكاتبها غير المدفوعة الأجر محمولة في جيوب أمنائها العامين.

---

(1)امين الشناق،(2002) الحزبية بين الإصلاح والتنمية السياسية، جريدة الرأي، العدد 11623، 2002/1/10.

لذلك يعتبر واقع الأحزاب هذا هو نتاج للواقع السلبي للفعل الجماهيري تجاه مسيرة التنمية السياسية، والتي تبدو كأنها لا تهم الأغلبية العظمى من الناس في المدن قبل القرى، والنخب الأكاديمية قبل الطلبة، لذلك أصبحت المسألة تتجاوز موضوع الأغلبية الصامتة، الى مسألة الانسحاب من مواجهة الواجب الوطني المتعلق بهدف نبيل تسعى إليه الدولة لغاية الإرتقاء بالإنسان الأردني في كافة المجالات، من منطلق أن المواطن الواعي والمنظم والمثقف سياسياً، هو عون للوطن وللحكومة، ويمكننا القول إن السلبية من قبل الأفراد والحكومة، هي العامل الرئيسي في إضعاف الإنطلاقة الحقيقية للأحزاب، وعدم الإيمان بأهمية العمل الجماعي عند الكثيرين، من خلال آلية مؤسسية تساهم في فتح طرق حقيقية لآليات التنمية السياسية وفهم عناصرها وأبعادها. [1]

ولتحليل دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسة، يشير الكثير إلى أن جميع الأحزاب الأردنية تمتلك برامج سياسية وإقتصادية تختلف في الشمولية، وهذه البرامج قد تعبر عن المشاكل المطروحة في المجتمع، وأن هذه الأحزاب هي جزء من بنية المجتمع المدني، ذلك المجتمع الذي يحتوي على تلك التنظيمات، التي تربط بين أصغر وحدة في المجتمع، وهي الأسرة وهيئات المجتمع المدني، التي تعبر عن هيئات ثقافية وفكرية ومصلحية، وتأخذ طابعها التنظيمي سواء في غرفة تجارة أو غرفة صناعة أو ناد أو رابطة كتاب أو حزب سياسي ... الخ، فكل هذه التنظيمات المختلفة ،هي تعبير عن أفكار و رؤى وتطلعات لفئات إجتماعية مختلفة في كل جوانب الحياة، والمجتمع المدني هو عبارة عن منظومة الترتيبات والتنظيمات القائمة فيه التي هي ليست جزءاً من السلطة الحاكمة وهي أعلى وأكبر من الأسرة، فالحزب السياسي يعبر عن فئات من الناس لها مصلحة مشتركة لذلك لا ينتمي كل الأفراد الى حزب سياسي واحد. [2]

وبهذا تدخل الحزبية مرحلة الفعل المبني على المؤسسية الفعالة التي تعمل على صياغة الرأي العام والتأثير فيه حتى تصبح معبرة عنه وقادرة على كسبه في تأييده لبرامجها وتوجهاتها، ولكنها بجميع أطيافها، تكون بالمصلحة حزاماً واقياً للرأي العام الأردني نحو أهداف وإستراتيجيات الدولة، عندها تصبح الأحزاب عبارة عن أدوات ضاغطة، ورقابية ومعبرة عن مصالح وهموم المواطنين وطموحاتهم، وتصبح مشاركة فعلياً في تحمل المسؤولية السياسية في الدولة داخل إطار الهوية الوطنية والمحتوى الدستوري للوطن، وتصبح الأحزاب السياسية عن طريق برامجها الحزبية وبالأفراد الذين

---

(1)رسمي حمزة، التنمية السياسية والأحزاب ليس بالخبز وحده يحيا الانسان، جريدة الدستور، العدد 14585، 2005/2/6.

(2)حمارنة ، مصدر سابق، ص46.

انضموا لها، أمراً معززاً لمبدأ السيادة من خلال المحافظة على إستقلال الوطن وحفظ أمنه وإستقراره، بعيداً عن التبعية الخارجية، تحت أي مبرر أو ذريعة.[1]

وفي تحليل دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية، نلاحظ عدم وجود دور فعلي للأحزاب الأردنية في عمليات التنمية السياسية من خلال معدلات الحقوق والواجبات، وأنه اذا ما أريد للأحزاب أن تقوم بدور فعال، فيجب أن تكون في موضع إتخاذ القرار، لأنه اذا بقيت برامج الأحزاب على شكل شعارات وعلى شكل بيانات لا تسمع غالباً أو يشكك في صحتها، فعندها لا يجب على أحد أن يتوقع أن يكون للأحزاب دور بارز في عملية التنمية السياسية، بالإضافة الى أن هناك حزباً أو إئتلافاً حاكماً، وهناك بالمقابل أحزاب خارج السلطة تقوم بدور المعارضة، أما في الأردن فلا يوجد أحزاب حاكمة في حين تطلق بعض الأحزاب على نفسها أحزاب المعارضة، ولذلك فإن طبيعة العملية السياسية بشكل عام والعملية الديمقراطية بشكل خاص والتعامل مع العملية الحزبية قد أضعف دور الأحزاب في العملية التنموية وفي العملية الإستقطاب للحزب أيضا. [2] لذلك يجب إعادة النظر بمفهوم العملية الحزبية والعملية الديمقراطية، فالنظام الانتخابي الأردني يعتمد إعتماداً أساسياً على العشائرية، ويعتمد على أحزاب لها طابع إجتماعي معين، ليس بالضرورة أن يكون بينها قواسم فكرية مشتركة، كما أن هناك سلطة تنفيذية وهي نفسها سلطة تشريعية، وهذا مخالف نسبياً للدستور ولمفهوم الديمقراطية الصحيحة. [3]

وأما ما يتعلق بالتعددية السياسية والتنوع في رؤية الأحزاب الأردنية، فهذه التعددية يجب أن يعبر عنها ديمقراطياً، لا بتداول السلطة عن طريق الإنتخاب والبرلمان، ففي البلدان الديمقراطية يعبر عن التعددية بهذه الطريق، أما في الأردن فيلاحظ غياب هذه الطرق والآليات، ووجود العديد من الإتجاهات المتعاكسة جداً وغير المنطقية، التي ليس لها علاقة بالرؤية الحضارية أو العلمية السائدة في العالم، ففي الوقت الذي تقوم به الأردن بوضع قوانين حديثة من أجل المزيد من الليبرالية الاقتصادية لمصلحة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي ، يلاحظ أنه عندما يأتي الموضوع عند التعبير عن التعددية الحزبية والسياسية داخل البلاد نجد أن قانون الانتخاب يحتوي على ترتيبات كان معمولا بها في القرن التاسع عشر وما قبله، بمعنى أن الأردن يسير في التنظيم الإقتصادي على نهج القرن الحادي والعشرين وما بعده، أما في موضوع فسح المجال لمشاركة الأحزاب في العملية

---

(1)الشناق، مصدر سابق.

(2)طراونة، محمد (1997)، دور الأحزاب في التنمية السياسية، في: أحمد نوفل (محرر)، دور الأحزاب في التنمية السياسية، عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ص51.

(3) الطراونة ،المصدر السابق، ص53.

التنموية والسياسية يعود الى القرن التاسع عشر وما قبله بالرغم من وجود قوانين أحزاب متطور، فالمشكلة في قانون الإنتخاب أكبر من المشكلة في الأحزاب نفسها، فالمجتمع المدني وهو أساس التنمية السياسية يحتاج إلى قوانين وإجراءات تنظم العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية على أسس التنمية حديثة بعيداً عن البنية العشائرية، فهي بنية لا تصلح لقيادة المجتمع نحو التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية، فالتنمية تعني زيادة الطاقة والإمكانات المادية والمعنوية والسياسية والفكرية التي تجعل من المجتمع طاقات قادرة على التوليد الذاتي.(1)

ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب لم تفلح في إحداث إعادة هيكلة جذرية وفعالة لبنائها التنظيمي ليتناسب مع حاجات العلنية التي تتطلب منظمات واسعة منفتحة على الجماهير، الأمر الذي أدى لتخفيض قدرتها على إقامة صلات مع المواطنين.(2)

جميع الأحزاب تعاني من مشكلة تعيق تواصلها بالمواطنين، وهي النظرة السلبية المسبقة تجاهها، وتخوف المواطنين من الإنتماء الحزبي، إذ إن تشريع التنظيم الحزبي والتعددية الحزبية لم يفلح بعد في استئصال الحذر والخوف المتجذر تاريخياً في أوسع قطاعات المجتمع من الأحزاب التي طالما اعتبرتها مؤسسات النظام "معادية" لها وذات طابع "هدام".

ان الأحزاب العقائدية تواجه مشكلة الربط بين خطاباتها الإيديولوجية وطرحها الشمولي من جهة وبين حقائق العصر والمعطيات الملموسة للواقع الأردني والعربي من جهة أخرى، في الوقت الذي تظهر معطيات الواقع عدم توفر إمكانية تحقيقه، ويضع هذا التناقض عقبات أمام قدرة هذه الأحزاب على استقطاب الجماهير، وفي المقابل فإن الأحزاب التقليدية (المحافظة) والوسطية تتميز بخطاب ضباب غير واضح المعالم، مما يفقد الكثير منها لونها الخاص وحتى مبرر نشأتها، ويحد من إنتشارها ووصولها الى قطاعات عريضة، وفي الحالتين حالة الأحزاب العقائدية وحالة الأحزاب المحافظة والوسطية تبرز مشكلة افتقار الأحزاب الى مؤسسات البحث والدراسة وحاجتها الى بلورة فكرها الخاص. (3)

وتتحمل أجهزة الاعلام الرسمية الواسعة الإنتشار، كالإذاعة والتلفزيون قسطاً كبيراً من المسؤولية عن ضعف دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية في المجتمع، وعن إستمرار النظرة السلبية الى الأحزاب، لأنها لم تتعامل على نطاق واسع مع المؤسسات الحزبية التي باتت جزءاً

---

(1)حمارنة ، مصدر سابق، ص 47.
(2)الزعبي مصدر سابق، ص129-130.
(3)الزعبي، المصدر السابق، ص130.

من النظام السياسي الأردني، ولم تسع إلى تغيير النظرة السائدة عن هذه الأحزاب، كما أن بعض التشريعات المهمة مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب لم يعدل بما يتناسب مع واقع تشريع الحياة الحزبية في الأردن، وهو الأمر الذي لا يساعد على تكريس صورة الأحزاب كمؤسسات شرعية ضمن النظام الانتخابي، واذا ما أضيف إلى هذه المعيقات " قانون الصوت الواحد" الذي ساهم في إنعاش الولاءات العشائرية والمحلية والفئوية على حساب المؤسسات الحزبية، فإنه يمكن القول إن المناخ العام في الأردن ما زال يعيق الأحزاب عن دورها الإجتماعي والسياسي في المجتمع. [1]

وخلاصة القول إن المتفحص لواقع الحياة الحزبية الأردنية، يلحظ وجود ذات التيارات العقائدية التي انطلقت مع بدء التجربة الحزبية في الأردن منذ الخمسينات من القرن العشرين ، مع تغيير الذي طرأ على مواقع هذه الأحزاب وإحجامها ونفوذها، وخصوصاً بعد ضعف مرجعياتها الفكرية وفقدانها قدرتها على تقديم القدوة والنموذج، وإحجام أحزاب أخرى عن مراجعة التجربة وتقديم نقد عميق وشامل لها، وتبيان مواطن الضعف والخلل فيها، فظلت المفردات والشعارات القديمة حاضرة بقوة في خطاب بعض الأحزاب السياسية الحديثة، ولكن دون أن يكون لها واقع أو تأثير من أي نوع يذكر.

والمتابع للتجربة الحزبية الأردنية، منذ مرحلة الانفراج حتى عام 2013، يلاحظ الكثير من المشكلات والتعقيدات التي تجابه الأحزاب السياسية اليوم، قد استمدت جذورها وأسبابها العميقة من التجربة التاريخية لهذه الأحزاب والطبيعة المشحونة التي ميزت علاقتها بالحكومات المتعاقبة، ولم تتح إستمرار الحوار والتواصل، ولم يتوفر للتجربة المجال لإستنفاذ فرص التطور والنمو.

والمشكلة الأبرز للعمل الحزبي والتعددية هي غياب كتل وتيارات رئيسة، يمكنها أن تؤسس لحياة نيابية نشطة ومؤثرة تنتهي الى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في البلاد.ويمكنها أن تنهي ظاهرة تفرد تيار بعينه بمؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية الأردنية تعاني من عزوف المواطنين عنها، وغياب البرامج السياسية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأحزاب المنطلقة من الموروثالاقتصادي والتاريخي والنسيج الاجتماعي الأردني، والمكرسة لخدمة الأهداف العليا للدولة الأردنية، وتمسكها بالمقابل بإيدلوجيات وشعارات ثبتعدم جدواها، وتعاني من ضعف في شفافية عملها الحزبي وتراجع في منسوب الحياة الديمقراطية الداخلية فبها، وارتباط بعضها الآخر بالخارج مالياً وتنظيمياً، فضلاً عن اختلال التوازن فيما بينها وغياب الأحزاب والكتل والتيارات الكبرى.

---

(1)الزعبي ، المصدر السابق، ص130.

المبحث الرابع

دور الأحزاب السياسية الأردنية في التنميةالسياسية

يواجه النظام الحزبي في الارض الكثير من القيود التي تحد من دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، لكن ليست هذه هي القيود التي تمد من فاعلية الأحزاب في التنمية، فهناك العديد من الأسباب منها أسباب تعود لتركيبة المجتمع، أو التخوف من الإنتساب للحزاب، وأسباب تعود للأحزاب نفسها وحالة التقوقع التي تعيشها.

لذلك يجب دراسة التيارات الحزبية الرئيسية في الأردن من أجل دراسة الأحزاب السياسية، و مدى تأثيرها في التنمية السياسية، التيارات الرئيسية هي أربعة تيارات : (الإسلامية ، القومية، اليسارية، الوسطية).

المطلب الأول

دور الأحزاب السياسية الإسلامية في التنمية السياسية.

الأحزاب السياسية الإسلامية، هي أحزاب تعمل على تقديم الدين بإعتباره مجموعة من الأفكار والبرامج القادره على حل مشاكل المجتمع و تتمثل بما يلي : حزب جبهة العمل الإسلامي ، حزب الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية (دعاء)، حزب الوسط الإسلامي[1] .

تؤمن هذه الأحزاب بأن التنمية السياسية ما هي إلا تمكين الشعب من ممارسة سلطته و اكتساب حقوقه و حفظ حرياته، وتؤمن بالتوافقية بين الأحزاب و تعدها أساسا للإصلاح السياسي الذي يتم على أساس التنافس و التداول على السلطة بين مختلف التيارات بشكل شريف و عادل و محتكما على صناديق الشعب[2] .

الحزب الرئيسي و الفاعل من هذه الأحزاب، هو حزب جبهة العمل الإسلامي يعود ذلك لإرتكازه على جماعة الأخوان المسلمين ذات النفوذ الكبير ، تقوم هذه الأحزاب بعملية اختيار القادة السياسيين داخلها، لكن القيادات الحزبية تبقى نفسها لفترات طويلة، و لا تسمح للقيادات الشبابية أن

(1) المشاقبة، مصدر سابق، ص 313 .
(2) الزيادات، مصدر سابق، ص 167 .

تتبوأ هذه المراكز ، وتقوم باختيار المرشحين و يتم التصويت عليهم سرياً ثم تدفع الى لجنة الإنتخابات العليا التي تعتمد هذه الترشيحات، وأغلب الأحيان يحدث الكثير من التجاوزات في الإختيار الأمر الذي أدى الى إستقالة العديد من القيادات الحزبية بسبب هذه التجاوزات غير الديموقراطية، و هي دلالة على عدم وجود الديموقراطية داخلها، مما أضعف دورها في التنمية السياسية[1] .

نشطت هذه الأحزاب في التثقيف الداخلي، فعملت على عقد الندوات و المنتديات ، أما التثقيف الخارجي فلا تمتلك هذه الأحزاب من صحف أو مجلات، فقامت بأصدار النشرات و البوسترات لها في الساحة السياسية، لكن الظروف المالية كانت عقبة في قدرة الأحزاب لإصدار هذه النشرات أما ما يتعلق بقدرتها على تمثيل المصالح و الإستجابة لمطالب المواطنين، نلاحظ وجود قصور واضح بسبب إصدار النظام السياسي لقوانين مثل قانون (الصوت الواحد) الهادف الى خفض نسب وصول الأحزاب الإسلامية الى البرلمان.

و شارك حزب جبهة العمل الإسلامي في إتحاد البرلمانات العربية على مستوى العالم العربي، و تبني العمل الشبابي، و رفد المجتمع المدني بطاقات شبابيه و قيادات واعده لها أثر واضح في النقابات المهنية و مؤسسات المجتمع المدني[2]

المطلب الثاني

دور الأحزاب القومية في التنمية السياسية

نتيجة المطالبة بالخلاص من الدولة العثمانية، والتخلص الغربي في معظم الأقطار العربية المناهضة للإستعمار نتيجة توزع العمل القومي في معظم الأقطار العربية المناهضة للإستعمار و الصهيونية إلى ثلاثة تيارات : (البعث بأشكاله ، القوميون العرب ، الناصرية) و كان بينها الكثير من القواسم المشتركة، و الأحزاب القومية التي وجدت على الساحة الأردنية، و ركزت على مبادئ الوحدة العربية، والحرية والاشتراكية ، و انطلقت من ان الوطن العربي هو وحدة سياسية و إقتصادية لا

(1) الصمادي ، مصدر سابق، 24.
(2) الصمادي مصدر سابق، 25 .

تتجزأ ، ومن يمثل هذا التيار هم : (حزب البعث العربي الإشتراكي ، حزب البعث العربي التقدمي ، حزب جبهة العمل القومي) [1]

برامجها متنوعة، وتطرح الكثير من الأفكار لمعالجة الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ، وتعمل على إستقلال القضاء، والإهتمام بالعمال والفلاحين، ومساواة المرأة بالرجل ونشر الثقافة القومية الإنسانية ، و من هذه البرامج بناء إقتصاد إشتراكي إنساني عادل، و حماية الناتج القومي من مزاحمة الناتج الأجنبي، و تعتبر القضية الفلسطينية قضيه أساسية، وتلتزم بدعم نضال الشعب الفلسطيني لعودته لوطنه، و تعد هذه البرامج و الأهداف من حيث الشكل النظري، لكن المشكله هي نقل البرامج والأفكار من مرحلة القول الى الممارسة[2].

وعند إسقاط الوظائف الرئيسية للأحزاب السياسية على الأحزاب القومية الأردنية التي تحكم على دور هذه الأحزاب في التنمية السياسية المتمثلة بوظيفة التجنيد السياسي، وظيفة التنشئة السياسية، وظيفة تجميع المصالح أو وظيفة المشاركة السياسية أو وظيفة الرقابة على أعمال الحكومة، و النتيجة هي أن دور الأحزاب ضعيف جداً ، و ليس لها أي وجود في عملية التجنيد السياسي ، و أيضا وظيفة التنشئهالسياسيةضعيفه جدا ، و يرجع السبب إلى عدم انخراط هذه الأحزاب داخل مكونات المجتمع، و بالمقابل ما زالت خطاباتها الحزبية تتميز بعدم الوضوح، و عدم إمتلاكها وسائل التنشئة من صحف و مجلات، وأما وظيفة تجميع المصالح، فلم يكن بمقدور هذه الأحزاب أن تصل إلى البرلمان .

الأحزاب السياسية القومية الأردنية لم تصل لدرجة القبول من المشاركة السياسية، والرقابة على أعمال الحكومة لأنها لم تدخل البرلمان بصفتها الحزبية، و لم تمتلك وسائل التنميةالسياسية، ولم تمتلك الصحف أيضا[3].

---

(1) المشاقبة ، مصدر سابق، 312 .
(2) الزعبي، مصدر سابق، 144 .
(3) تيريز، مصدر سابق، ص19 .

المطلب الثالث

دور الأحزاب السياسية اليسارية في التنميةالسياسية

لدى جميع الأحزاب السياسية اليسارية تصورات عن التنمية السياسية، لكن الإختلاف في المقدرة على نقل التخطيط النظري إلى أفعال و ممارسات، و قد تختلف القدرة من حزب لاخر.

أما الأردن فقد واكبت أحزاب اليسار و الإستقلال، فلها أثر واضح في الدعوة للأستقلال، و قد عاشت العلنية في خمسينيات القرن العشرين، و كان من أبرز أهدافها إلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، وتوطين البدو و إطلاق الحريات و إعطاء المرأه حرية العمل و التنظيم [1].

الأحزاب اليساريةا لأردنية كان لها الإثر الكبير في تشكيل أول حكومة ذات تعددية سياسية، و مثال على ذلك حصول الحزب الشيوعي الأردني على ثلاثة مقاعد في البرلمان الخامس[2].

و بعد إستقالة الحكومة التعددية، و تبعه حل الأحزاب السياسية الأردنية بهذه الفترة، بدأت هذه الأحزاب بالعمل الخفي، والعديد من الأسباب و الظروف التي عاشها الأردن من حروب و احتلال للضفة الغربية و تشكيل منظمة التحرير ، عملت على إنضمام هذه الأحزاب داخل منظمة التحرير الفلسطينية، و استمر العمل السري للأحزاب حتى إنتخابات مجلس النواب الحادي عشر عام 1989، وبدأت الأحزاب عملها علناً، لكنها لم تنجح بذلك، بسبب مدة الحظر التي عاشتها، و كانت من الإنقسامات التي انعكست سلبا على الحزب، و أدت إلى إضعاف دوره في التنمية السياسية، و قللت من عدد الناخبين المؤيدين لهذه الأحزاب في الإنتخابات منذ عام 1989 إلى 2013 [3].

أما أثرها في التنشئة السياسية، فقد مرت في مرحلة إغتراب عن المجتمع، وإرتبطت قضاياها بقضايا قومية و أممية على حساب القضايا الداخلية، المتمثلة بالقضايا المجتمعية و قضايا التنمية السياسية، الأمر الذي انعكس سلباً على دورها في عملية التنمية السياسية، وأيضا لم يكن لها الدور الفعال في الرقابة على أعمال الحكومة، والمشاركة السياسية، وتعدد أسباب ضعف الأحزاب

---

(1) تيريز ، مصدر سابق، ص24 .
(2) المشاقبة، مصدر سابق، ص 304 .
(3) تيريز، مصدر سابق، ص27.

اليسارية، وفشلها إلى ما هو عائد إلى المجتمع أو ما يعود على الأحزاب السياسية نفسها، و هو ما أدى إلى محدودية إنتشارها و إلى عدم وصولها إلى النيابة[1]

المطلب الرابع

دور الأحزاب الوسطية في التنمية السياسية

الأحزاب الوسطية، تعد أحزاباً ليبرالية قريبة من النظام السياسي، و تركز في برامجها الحزبية على مبادئ وطنية عامة، لا تربطها عقيدة أو فكرة معينة، كالحريات العامة أو الوحدة الوطنية و العدالة الإجتماعية و حقوق المرأة، و يتمثل هذا التيار بالعديد من الأحزاب السياسية مثل : حزب المستقبل ، الحزب الوطني الدستوري ، حزب الأرض العربية ، حزب السلام الأردني، حزب النهضة، وحزب الجبهة الأردنية الدستورية [2].

من أهم برامج الأحزاب الوسطية، القيام بالتعبئة الشاملة، التي تقود العمل الوطني، و تعبئة طاقات الشعب للإرتقاء بالتربية الوطنية، لكن على أرض الواقع كان هناك فرق شاسع بين القول و الممارسة، فالأحزاب الوسطية تفتقر إلى عملية إنجاز التنشئة السياسية، وإلى التثقيف السياسي، وإلى الصحافة التابعة لها، ووسائل التواصل مع الجماهير، و غياب المؤسسية و المحاسبة و الرقابة[3].

و تفتقر هذه الأحزاب لوجود رؤية شاملة في العمل السياسي، و لم تبق سياساتها الحزبية على المصلحة الفردية، لكن بدأت هنا الإنشقاقات والإنقسامات بداخلها بسبب شعور الأعضاء بمركزية هذه الأحزاب حول الزعيم، و أن كادرها التنظيمي قد بني على أشخاص و أصبح اختيار قادة الحزب مرتبط بالمركز الإجتماعي و المركز المادي[4] .

من الوظائف الأساسية لأي حزب سياسي، هو تقديمه مساهمة فعالة في عمليات التحديث و التنمية السياسية، لكن الأحزاب السياسية الوسطية الأردنية، لم تستطع التكيف مع المعطيات الأساسية، وعدم مقدرتها على إيجاد أطر تنظيمية ملائمة، حتى تأخذ دورها في عملية البناء الإنساني لتحقيق

---

(1) الزعبي، مصدر سابق، 22 .
(2) المشاقبة، مصدر سابق، ص 313 .
(3) الصمادي، مصدر سابق ، ص31.
(4) المشاقبة، مصدر سابق، ص 313 .

الإستقرار السياسي اللازم لعملية التنمية السياسية، لذلك لم نر الأحزاب الوسطية الأردنية تتفاعل الا مع ما يخدم مصلحتها، الأمر الذي أدى إلى إنفصال الأحزاب عن المجتمع[1] .

لمعرفة دور الأحزاب الوسطية في التنمية السياسية، يجب إسقاط الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية في النظم الديموقراطية، و ما نلاحظه هو الضعف في جميع هذه الوظائف ، مثلاً وظيفة المشاركة السياسية، والرقابة على أعمال الحكومة، فلم يكن للأحزاب الوسطية دور بذلك، فالمرشحون من قيادات و أعضاء هذه الأحزاب، اعتمدوا على العلاقات الشخصية و العشائرية، و بالإضافة إلى أن الرقابة على أعمال الحكومة كان معتمدا على المزاجية و المصلحة، و النتيجة هي أن دور الأحزاب الوسطية في التنمية ضعيفاً جداً، و لا يرقى إلى المؤسسية في وظيفة التجنيد السياسي، و لم يكن للأحزاب أي دور يذكر في إعداد القيادات الحزبية، بل اقتصر دورها على الزعيم المؤسس، و كان دورها في تجميع المصالح ضعيفاً أيضاً، فقد اقتصر على تحقيق المصالح الشخصية[2].

و خلاصة القول إن الأحزاب الأردنية قد واجهت العديد من التحديات و المعيقات التي عملت على إضعاف دورها في عملية التنمية السياسية، فكان بعض هذه التحديات قد نبع من الظاهرة الحزبية نفسها، وبعضها الآخر يعود إلى البيئة التي تعمل بها الأحزاب، و من أهم هذه التحديات و المعيقات :

- القيود الدستورية و القانونية : فقد شكلت عاملا رئيسيا في تحديد دور الأحزاب السياسية وتشمل :

1- شرعية الظاهرة الحزبية و عدم سماح النصوص بوجود أحزاب فعالة.

2- قواعد إجراء الإنتخابات.

3-حق الفرد في إنشاء الأحزاب السياسية.

4-تنظيم الظاهرة الحزبية، وكيفية ممارسة الأحزاب أعمالها من العضوية و تنظيم الإجتماعات.

- القيود المالية : من أصعب ما تواجهه الأحزاب السياسية هو تمويل نشاطاتها، و خاصه عند تقييد مصادر تمويلها من خلال قانون الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى فقدانها لقواعدها الشعبية

---

(1) الحسامي، مصدر سابق، ص132 .
(2) الزعبي، مصدر سابق، 112 .

في القرى، و من هذه القيود أيضاً، تردي الوضع الإقتصادي في الدولة الأردنية، مما أدى إلى تآكل داخل الطبقة الوسطى، المشكلة لأكثر نسبة في عضوية الأحزاب[1]

- التحديات الإجتماعية و الثقافية :

نجاح الأحزاب السياسية يتحتم وجود بيئة إجتماعية و ثقافية مناسبة، فالثقافة السائدة في المجتمع تقوم على الخوف من السلطة و الشك في نوايا النظام السياسي ، أو في ظل الشخص الذي يمتلك الحقيقة، أو ثقافة تعزز التعددية و التنافس الحر، أو في ظل الإنتماءات العشائرية و الطائفية، التي تكون بها العضوية غير إرادية بعكس الأحزاب السياسية التي تقوم على الإختيار الطوعي الحر دون قيود .

- التحديات الذاتية للأحزاب نفسها :

التحديات الذاتية الناتجة عن سلوك وضعية الأحزاب التحدي الأكبر في التأثير في دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية ،فالأحزاب السياسية تتجأوز الممارسة الديموقراطية في توزيع المسؤوليات وفي اتخاذ القرار، بدلاً من الحوار في كيفية إتخاذ القرار، فيجعلها ذلك غير ديمقراطية[2].

---

(1) العزام، مصدر سابق، ص 371 .
(2) تيريز، مصدر سابق، 34 .

المبحث الخامس

المشاركة السياسية وأثرها في التنمية السياسية لعام 2013

أجرى مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني العديد من الدراسات التي تبين نظرة المجتمع الأردني إلى الأحزاب السياسية بعد الانتخابات البرلمانية التي اجريت عام 2013 ، وبينت العديد من النتائج التي تعد مؤشراً سلبياً على الاداء الحزبي في الأردن أهمها[1]. :

من خلال المعرفة السياسية في المشاركة العامة ، يتبين أن (56%)من المواطنين قد مارسوا حق التصويت في انتخابات 2013 ،وتبين مدى حيادية الحكومة في الانتخابات الاخيرة، فيرى ما نسبته (91.9%) من المواطنين بان الحكومة غير محايدة ، وان (52.3%) يرون بمحايدة الحكومة .

أما الأدوات التي ينصح المواطنين بها الأحزاب السياسية للوصول إلى عدد أكبر من الجمهور والتأثير عليهم ، فيرى ما نسبته (24%)بعقد الزيارات الميدانية التيتعد منأهمأدوات التواصل المؤثرة التي يمكن للأحزاب السياسية بها الوصول لأكبر عدد من الجمهور ، ويرى (14.9%) وضع برامج واقعية قابلة للتنفيذ،فهي أداة مهمة تعزز من ثقة المواطن بالأحزاب السياسية.

أما الإجراءات التي تشجع المواطنين على الانضمام للأحزاب السياسية ، فيرى ما نسبته (44.9%)من المواطنين بأن لاشيء يمكن أن يقنعهم بالانضمام الى حزب سياسي ، وأعرب (7.2%) من المواطنين أنهم غير متأكدين إن كانوا سينضمون الى حزب سياسي ، وما تبقى من العينة ترى أن هناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تشجع المواطنين على الانضمام ، وأكثرها تأثيراً هي أن يقدم الحزب برامج اجتماعية واقتصادية واقعية وفعالة بنسبة (10.9%) ، وأن يثبت الحزب بأنه قادر على إحداث تغيير في السياسية العامة بنسبة (6.9%) ، وأن يفسح الحزب مكاناً للشباب في قياداته بنسبة (6.6%).

---

(1) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، وحدة الدراسات، (2012) دراسة لمعرفة توجهات المجتمع الأردني حول الأحزاب والمعرفة السياسية للمشاركة في الانتخابات.

وبينت الدراسة أن نسبة المسجلين المنتظمين في الأحزاب السياسية ما زالت قليلةجداً، وتبلغ (1.5%) ما يعكس عدم ثقة عمل الأحزاب السياسية ونظرة المجتمع السلبية لها ، وبينت أيضا أن ما نسبته (97.9%) غير منتميين لأي حزب سياسي.

معرفة المواطنين بالأحزاب السياسية كانت بنسبة (29.4%) و (70.6%)، إذ ليس لديهم أي معلومات عن الأحزاب السياسية ،ومن أهمأسباب ضعف معرفة المواطنين بالأحزاب السياسية ان الأحزاب السياسية ليست من اهتماماتهم، وتقدر هذه الفئة ب(75.1%).

ومن نتائج الدراسة أنها بينت معرفة المواطنين بالفروقات بين الأحزاب اليمينية واليسارية والوسطية هي ضئيلة جداً،فقد اشار ما نسبته (15.1%) الى معرفتهم بالفروقات ، وان (81.7%) بعكس ذلك ، و(3.2%) غير متأكدين بمعرفتهم بالفروقات بين الأحزاب السياسية .

أما عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في انتخابات 2013 ، فقد كانت نسبة الذين يعتقدون أن الأحزاب السياسية ستؤدي دوراً مهماً بهذهالانتخابات تقدر ب (33.6%) والذين خالفوهم الراي بنسبة(31.5%).

اختلفت توجهات المواطنين نحو قانون الأحزاب لعام 2012، فكانت نسبة (70%) من الأردنيين غير مهتمين بالتعديلات التي أجريتعلى القانون ، وأشار (10.3%) من المواطنين إلى رضاهم عن التعديلات ، وتشير الدراسة بأن ما نسبته (21.6%) من الأردنيين يشيرون بان أهم تعديل يجب اجراؤه على هذا القانون هو إلغاء وصاية وزارة الداخلية على الأحزاب السياسية الأردنية ، وأشار (23.1%) إلى تحويل مهمة متابعة الأحزاب السياسية الى هيئة مستقلة .

هذه النسب التي توضح مدى نسبة العمل الحزبي في الأردن ورضا الأردنيين عنه ، وتعد دليلا واضحا على ضعف وهامشية دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، وفي عملية التنمية السياسية بشكل خاص .

الخاتمة:

جاءت الدراسة اتسليط الضوء على الاحزاب السياسية، ودورها في التنمية السياسية في الأردن من عام 2007 إلى عام 2013م، والتعرف إلى واقع التنمية السياسية، ومدى مساهمة الأحزاب السياسية الأردنية من عمليات هذه التنمية، وتحري الواقع التنموي السياسي، ولتتناول أيضاً أهم المعوقات التي تواجه الأحزاب الساسية في عملية التنمية السياسية، وأهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية تجاه نمو عملية التنمية السياسية.

الإستنتاجات والتوصيات.

قامت الدراسة بإستعراض مجمل واقع الأحزاب السياسية في الأردن بأبعاده القانونية والتاريخية والسياسية والإجتماعية، وبهذا الجزء من الدراسة هناك قسمان أولهما اهتم بخلاصة الدراسة، وأهم الإستنتاجات التي توصلنا إليها، وعُرض ما قد أثر على الأحزاب السياسية، و قلل من العمل الحزبي في الأردن وحدَ من تأثيرها في عملية التنمية السياسية بهذا القسم ، وتوصلنا الى الإستنتاجات والتوصيات التالية :

أولاً- الاستنتاجات :

بالرغم من الفترة الزمنية الطويلة التي وجدت بها الأحزاب على الساحة الأردنية إلا أن تأثيرها السياسي بقي محدوداً، وأن تأثيرها عندما منعت من العمل السياسي العلني كان أهم من تأثيرها في فترة الإنفراج الديمقراطي، لذلك بقيت الأحزاب السياسية حبيسة أفكارها وتوجهاتها التي حكمتها لفترة زمنية طويلة .

هناك الكثير من العوامل الموضوعية المتعلقة في البنية القانونية والثقافية والإجتماعية والسياسية والعديد من العوامل المتعلقة بالحزب نفسه، ومن أهم هذه العوامل :

1- البيئة القانونية التي وجدت الأحزاب نفسها فيها ، يمكن اعتبارها بيئة معيقة للعمل الحزبي، فقد عملت الأحزاب السياسية ضمن قوانين صارمة منذ تأسيس الإمارة، ثم كان هناك منع للعمل الحزبي أثر بشكل سلبي فيها ،الأمر الذي أدى إلى ضعف دورها في العملية السياسية بشكل عام وعملية التنمية السياسية بشكل خاص .

2 - غالبية الأحزاب السياسية العقائدية (القومية ، اليسارية ، الدينية) لم تسخر إيدولوجيتها وبرامجها السياسية لبناء الدولة الأردنية، فالقوميون سعوا في بناء الدولة العربية القومية ، والإسلاميون سعوا أيضا لإقامة دولة إسلامية، والأحزاب اليسارية سعت الى اقامة دولة اشتراكية، أدى ذاك الوضع الى قيام علاقة عدائية بين الأحزاب والدولة، لذلك استطاعت الدولة أن تتجاوز الأحزاب وتقيم علاقة مباشرة مع المجتمع، وبالتالي بقيت الأحزاب السياسية خارج إطار عملية التنمية السياسية .

3- أما الأحزاب السياسية التي ظهرت منذ عام 1992 فإن غالبية مؤسسيها هم من النخبة البيروقراطية السابقة في الأردن، الذين حاولوا جعل أحزابهم تابعة للدولة، لذلك بقيت هذه الأحزاب ذات طابع نخبوي، ارتبطت عضويتها بما يمكن تحقيقه من مكاسب سياسية شخصية، وافتقرت هذه الأحزاباً يضاً إلى إيدولوجيات واضحة، وكانت برامجها تعكس مواقف وقضايا غير منسجمة فكرياً، لذلك تدنت فعاليتها ومصداقيتها وجديتها في الشارع الأردني، ولم تسهم في الحياة السياسية الأردنية، إلا بشكل عرضي .

4- وجود العدد الكبير من الأحزاب السياسية في الأردن، لا يؤشر إلى ظاهرة صحية بقدر ما يؤشر الى التشرذم والتفكك، الذي تشهده الساحة الأردنية، فهذا العدد الكبير لم يأت نتيجة لتطورات مهمة وحقيقية في الشارع السياسي ، بقدر ما جاء نتيجة خلافات أوإنشقاقات ضمن أحزاب قائمة، وهو مؤشرعلى ضعف في الدولة لا قوة لها .

5- الكثير من الأحزاب السياسية الأردنية تعاني من ضعف برامجها السياسية، وإفتقارها إلى الآليات لتحقيق هذه البرامج، فنشاطاتها اختصرت على العمل الموسمي فترة الإنتخابات البرلمانية، والأزمات الداخلية والخارجية، وليس القيامبنشاطات مستمرة، سواء في إطار التنظيم أم في نشر الوعي السياسي بين أفراد الشعب .

6-إفتقار الأحزاب إلى البنية الداخلية الديمقراطية، التي تؤشر إلى مدى تمسك هذه الأحزاب بالديمقراطية ، فإذا كانت الأحزاب نفسها غير ديمقراطية في بنيتها السياسية، فمن المشكوك به قدرتها على تحقيق الديمقراطية والقبول بها .

7-بالرغم من وجود قانون للأحزاب، لكن هناك الكثير من القوانين الأخرى غير المشجعة على المشاركة الحزبية، وهناك أمران متعلقان بهذه النقطة: أولهما متعلق بقانون الإنتخابات، وثانيهما متعلق بتداول السلطة أو الحكم، أما الأمرالمتعلق بقانون الإنتخاب، فيتمثل في كونه معداً على أساس

فردي غير حزبي، وأما ما يتعلق بتداول السلطة، فإنه لايوجد أي نص بالدستور الأردني على ضرورة تشكيل الأحزاب ذات الغالبية البرلمانية، لأنه جرت العادة في السنوات القليلة الماضية على تشكيل الحكومة من خارج المؤسسة البرلمانية، مما أضعف العمل الحزبي والمشاركة في الحياة السياسية .

8 - تبدى من الحالة السياسية السائدة في الأردن، أن هناك أزمة بين كل من الدولة والأحزاب السياسية الأردنية، في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، وقيام كل طرف بوضع اللوم على الطرف الاخر، دون وجود أي مسوغ لذلك، فالأحزاب تلقي اللوم على مواقف وإجراءات وقوانين الحكومة، والحكومة بدورها تلقي اللوم على الأحزاب السياسية وعلى ضعف برامجها.

تاسعاً-الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني، والتي تتسم بروح العداء والتخوف من الأحزاب السياسية والانتساب إليها، فينظر المجتمع الأردني إليها بإعتبارها خطراً على إستقرار البلاد وعاملاً أساسياً في تفكيكه، مما أدى إلى ضعف دورها في الحياة السياسية، وأثر بشكل سلبي في عملية التنمية السياسية .

ثانياً: التوصيات :

شهدت الساحة السياسية الأردنية الكثير من الحوارات والمناقشات، حول ما يتعلق بدور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية ، فقد استحدثت حقيبة وزارية في الوزارة التي شكلها فيصل الفايز ، وما انبثق عنها من لجان، و اشتملت على لجنة الأحزاب السياسية ، التي عكست رغبة الدولة وتطلعها لتطوير الحياة الحزبية في الأردن، بشكل يسهم في عملية التنمية السياسية ، وأن هذه المبادرة تنم عن وعي سياسي بأهمية الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي، لأنه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية فعالة، وقد خلصت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات - والتي اتفقنا معها- قد وجهت البعض منها إلى الحكومة ، والبعض الآخر إلى الأحزاب السياسية ، أهمها :

أ-التوصيات الموجهة للحكومة :

تعديل قانون الأحزاب 2012 بهدف تجاوز الكثير من الخلل في العمل الحزبي ، ومن أهم هذه التعديلات، إعطاء الحق لعشرة من الراغبين في تأسيس حزب على أن يتقدموا بطلب ترخيص فيمدة زمنية لا تتجاوز العام ، وأوصت اللجنة ألا يقل عدد المؤسسين لأي حزب سياسي عن 200

شخص، ولا تقل نسبة النساء بينهم عن 10% ، واشتملت التوصيات على أن يحظر على الأحزاب السياسية تبرعات الأموال من المواطنين تحت أي بند يخرج عن برنامجها السياسي ، وتعديل قانون الإنتخاب الحالي القائم على مبدأ الصوت الواحد بتخصيص 20% للقائمة النسبية، وأوصت بتخصيص الحكومة في الموازنة الأخيرة دعما ماليا للأحزاب، وأوصت بإعتماد منهاج مدرسي و جامعي يركز على السياسة والمدنية، وإبراز المفهوم الإيجابي للعمل الحزبي، والعمل على تشجيع الإنتساب للأحزاب السياسية، وأوصت أيضاً بمأسسة الحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية .

ب-التوصيات الموجهة للأحزاب السياسية

يجب على الأحزاب السياسية وضع الأولويات الوطنية، مثل الإستقرار الداخلي، وحاجة المواطن، في أولى أولوياتها، وضرورة التحلل من الإرتباطات المالية أو التنظيمية مع أي جهة خارجية، وعلى الأحزاب المخالفة للقانون أن تقوم بتصويب أوضاعها حتى تساهم في تطوير الحياة الحزبية الأردنية ، وأوصت أيضاً بإيجاد أطر وحدوية بين الأحزاب السياسية التي تتقارب فكرياً أو سياسياً حتى تتجاوز أزمة التفرقة والتشرذم .

لقد أبدت الدولة الأردنية الرغبة في وجود أحزاب سياسية وطنية تشارك بعملية التنمية السياسية في التحول الديمقراطي في الأردن ، وكان هناك رغبة للأحزاب السياسية من قبل الملك عبدالله الثاني بدمج ثلاثة أو أربعة أحزاب ضمن تيارات سياسية إيدولوجية ، لكن الغريب في الأمر أن الأحزاب السياسية نفسها لم تبادر للحوار الداخلي في هذه المسألة ، ويبدو أن الأحزاب السياسية تنظر للحكومة لكي تبادر في المحاورة وتقوم بعملية التغيير، وأن الموقف السلبي يعكس الواقع الحزبي الأردني، وهو جزء من المشكلة وليس الحل .

إن مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التنفيذية ضمن ضوابط معينة، والإقرار بمبدأ تداول السلطة أو الحكم بين الأحزاب السياسية، هو الأمر الذي يكفل بتغيير الواقع الحزبي في الأردن والتأثير الإيجابي في عملية التنمية السياسية ، ولكن لايبدو أن ذلك ممكن في المدى القريب ، وبالتالي فإن التغيير سوف ينصب على المقترحات التي ذكرت .

المراجع:

الكتب:

1) ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، بيروت.
2) أبو دياب ، فوزي (1971) **المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
3) الألوسي، رعد (2006) **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، عمان، دار مجدلاوي.
4) تيريز حداد (1994) **ملف الأحزاب السياسية في الأردن** (1919- 1994) عمان، الأردن.
5) جرادات، مهدي **(2006) موسوعة الأحزاب السياسية في الوطن العربي**،عمان، دار أسامة للنشر.
6) حمادي، شمران (1975) **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، ، ط2، بغداد، مطبعة الإرشاد.
7) الحوراني، هاني وآخرون (1993) **الأحزاب السياسية الأردنية**، مركز الأردن الجديد للدراسات.
8) الحوراني وآخرون (1995) **المُرشد الى الحزب السياسي**، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.
9) خريسات، محمد (1991) **الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية**.
10) خليل، محسن(1973) **النظم السياسية والدستور اللبناني**، بيروت، دار النهضة العربية.
11) الخطيب، نعمان أحمد (1994) **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، الكرك، الأردن.
12) درويش، إبراهيم (1975**)، علم السياسة**، القاهرة، دار النهضة العربية.
13) ديفرجيه، موريس (1977)، **الأحزاب السياسة**، ، ط2، بيروت، دار النهار للنشر.
14) رسلان، أنور أحمد (1971) **الديمقراطية بين الفكر العربي والفكر الاشتراكي**، القاهرة.
15) رشوان، حسين عبد الحميد (1988) **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
16) الرصاصي، توفيق عبد الغني (1986) **أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية**، الهيئة المصرية العامة لكتاب.
17) رضا، أحمد (1958) **معجم متن اللغة**، المجلد الثاني، بيروت .

18) ريتشارد هيجوت (2001) **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

19) السعدي، عصام، (1993) **التطور السياسي للأردن**، ط1، عمان.

20) السناري، محمد عبد العال (1980) **الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري**، مصر.

21) الشافعي، ابو راس(1974) **التنظيمات السياسية الشعبية**، القاهرة، عالم الكتب.

22) الشاعر، رمزي (1970) **النظرية العامة للقانون الدستوري**، القاهرة.

23) الشاعر، رمزي (1979) **الإيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة**، مصر، القاهرة.

24) الطماوي، سليمان (1979)، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**، دار الفكر العربي.

25) عادل، أحمد (1992) **الأحزاب السياسية والتنظيمات الانتخابية**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

26) عارف، نصر محمد (1994) **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، ط2، الرياض، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

27) الغزالي، أسامة حرب (1987)، **الأحزاب السياسية والعالم الثالث**، الكويت، دار العالمية.

28) كامل، نبيلة عبد الحليم (1977) **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي.

29) متولي، عبد الحميد (1964) **ازمة الأنظمة الديمقراطية**، الاسكندرية، منشأة المعارف.

30) محادين، موفق **(1987) الكيانات العربية مجتمعات أم مجاميع**، النموذج الأردني، دار العصود العربي.

31) محافظة، علي (1990) **الفكر السياسي في الأردن**، 1916-1946، ط1، ج1، عمان، مركز الكتب الأردني.

32) محمد عساف، عبد المعطي (1987) **مقدمة في علم السياسة**، عمان، دار مجد للنشر.

33) المشاقبة، أمين (2012)، **النظام السياسي الأردني**، ط2، عمان، وزارة الثقافة .

34) المشاقبة، أمين(2005) **التربية الوطنية والنظام السياسة الأردني**، ط7، عمان، دار حامد للنشر.

35) المصالحة، محمد، 1999 **التجربة الحزبية السياسية في الأردن**، دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتين الخمسينات والتسعينات، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

36) المصالحة، محمد، **دراسات في الحياة البرلمانية في الأردن**، ج2، دار الحامد للنشر.

37) المعايطة، ناصر(1994) **نشأة الأحزاب السياسية**، مؤسسة البلسم، عمان ، الأردن.

38) منيب الماضي، وسليمان الموسى،(1959)**تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900-1950)** ط2، عمان،: مكتبة المحتسب.

39) نقرش، عبد الله (1992)**التجربة الحزبية في الأردن**، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

40) الهاشمي ، طارق علي (1968) **الأحزاب السياسية**، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية.

41) العدوان، عبد الحليم (2007) **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1921-1989)** عمان، مركز الريادين للدراسات والأبحاث.

42) هيكل، خليل (1979) **الأحزاب السياسية فكرة ومضمون**، أسيوط، مكتبة الطليعة.

43) وهبان ، أحمد (2000) **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

الدوريات والمجلات والرسائل الجامعية:

44) إبراهيم، حسنين توفيق (2001) الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، **دراسات استراتيجية**، المجلد (13)، العدد (130) .

45) أبو سماقة، محمد (2003) حفل بعنوان وزارة التنمية السياسية وأسئلة متعددة، جريدة الدستور، العدد(14055).

46) الحلالمة، الحارث محمد، (2013) **الإسلام السياسي وثورات الربيع العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان،الأردن.

47) بدر، كاميليا (1981) نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية،**جمعية الدراسات العربية**، القدس.

48) بيومي،(1978) **زكريا الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية** (1928 -1948)، أطروحة دكتوراه منشورة، القاهرة، مكتبة وهبة.

49) زيادات، عادل (1997) العلاقة بين صحافة الحزب والتشريعات والقوانين في الأردن (1989-1995) أبحاث اليرموك، **سلسلة اللعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 13، العدد2 .

50) الشبلي، جمال عبد الكريم (2000) التحول الديمقراطي حرية الصحافة في الأردن، ابو ظبي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث.**

51) الشرعة، محمد كنوش (2006) مقومات وآليات الإصلاح السياسي في الأردن (2001-2006) جريدة الرأي، العدد 13218.

52) الشياب، محمد صبحي (2012) مراجعة نقدية لقانون الأحزاب الأردني لعام 2012، **مركز الدراسات الإستراتيجية.**

53) الصمادي، محمد (2005) دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن، **المجلة الثقافية**، عمان، الأردن، العدد (3)، ص12-19.

54) الظاهر، محمد حسن (1996) **الديمقراطية المشاركة السياسية والالتزام السياسي**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث للدراسات.

55) العزام، عبد المجيد (2006) اتجاهات عينية من منتسبي المجتمع نحو المشاركة السياسية في الأردن، **دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 33 .

56) العزام، عبد المجيد،(2006)، التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، العدد2.

57) علاونة، حاتم، (2007) حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المدح والمنح،أبحاث اليرموك، **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 3، عدد3، أيلول، ص984. .

58) عيسى، محمود خيري (1962) النظرية العامة للأحزاب السياسية، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، المجلد (3)، العدد4، ص 31-46.

59) غالي، بطرس (1986) الاشتراكية الديمقراطية، **سلسلة بحوث بإشراف مؤسسة الأهرام.**

60) الفالح، متروك (2002) **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، دراسة مقارنة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

61) المشاقبة، أمين (1997)، **ندوة بعنوان دور الأحزاب في التنمية السياسية من حلقة بعنوان الإطار النظري للأحزاب السياسية مركز الريادة للمعلومات والدراسات**، عمان، الأردن.

62) المنفي، كمال (1979) التنشئة السياسية في الأدب المعاصر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد4.

63) مهنا، أمين عواد (1992) تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن (1950-1956) دراسة مقارنة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد السابع، العدد الرابع.

64) نسيبة، حازم **(1990) تاريخ الأردن السياسي المعاصر**، (1952-1967) المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

65) نقرش، عبدالله (2005) إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي"نظرية مقاربة"، **دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية**، مجلد 32، العدد3 .

66) نوفل، أحمد سعيد (2001) الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد5، ص20-29. .

المراجع الأجنبية:

67) Almond-gabriel, **the poltics of development area Princeton**, university press.

68) Donald G. stokes: (1967) party loyality and the like lihood of deviating elections. **Jornal of politics**. No 24.

69) Hauriou, Gicauelet Geiard(1980). **Droit const, politiques** .

70) Lipet, Segmour, **party system and representation of social groups** (op. cit) p. 44.

71) Lusian, pye,(1996) **aspect of political development bost**.

72) Mick moore, (2000) **political under development, paper preseuted at the 10th anniversary confersence of development studies lnstitute**, London school of economics, London 7-8 septemper, p3.

73) S.M. Lipest (1967) **party system and representation of social groups Harper**Torchhook- London.

74) Seiler, D- Louis(1980**) PartisetFamillespolitiques.**

75) Sigmund neuman: modern political parties**, university of Chicago press**, p.340 .

76) Sir ernest barker (1952**), political parties and party system Fredrick a. praeger**,

77) susan welch and j.comer (1957) , **puplic opinion**.

78) Wilktorowicz quinant (1999) the limits of democracy in the middle east, the case of Jordan, **middle east journal**, vol.53. issue 4 .

POLITICAL PARTIES AND IT EFFECTS IN POLITICAL DEVELOPMENT 2007-2013

By

Saj Abdullah Al-marashdeh

Sopervisor

Dr. Faisal Al-rfoua. Prof

ABSTRACT

This study highlighted the political parties and their role in the political development process in Jordan in the period from 2007 -2013 , arose to clarify the political party of the term and suspend its functions and roles , and the study showed the evolution of the partisan process in Jordan since the founding of the emirate , and shed light on the the reality of the political development and the contribution of Jordanian political parties in the political process of development and thus to clarify the most important obstacles that have prevented the Jordanian political parties to achieve what is expected in the field of political development .

This study started from the premise that (the Jordanian political parties play a weak and marginalized role in the political development process does not rise to the level of their ability to develop political development) , and in the attempt to examine this hypothesis the study trying to answer the many questions of how to deal Jordanian political parties political development process through the jobs that you make.

Thus, the study that led to confirm the validity of the hypothesis that (Jordanian political parties play a weak and marginalized role in the political development process , which does not rise to the level of their ability to

develop political Atnmah) as a result of the analysis and extrapolation of all the parts of the study , which have been treated as well as many of the conclusions and recommendations reached by this study.